الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:
يقور احمد

تحت إشراف :
د.تشيكو فوزي

لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.تشيكو فوزي	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	مقررا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. بطاهر سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

إلى والدي رحمة الله عليه وإلى أمي التي تحملت عبأ تربيتنا من بعده حفظها الله ورزقها طول العمر..

إلى زوجتي وبناتي والتوأم إبراهيم الخليل ومحمد أنس..

إلى جميع إخواني وأخواتي وأزواجهم..

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

أحمد

كلمة شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور"بن بوزيان محمد" لإشرافه في بداية الأمر على هذه الأطروحة والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة، كما لا يفوتني أن أشكر كذلك الدكتور " تشيكو فوزي" على تحمله عبأمواصلة الإشراف على ما تبقى من عمل في آخر الأمر لإتمام هذا البحث.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتخصيصهم جزء من وقتهم وجهدهم لقراءة وتقييم هذا البحث.

دون أن أنسى رئيس الجامعة السيد " عبد القادر خالدي" وكافة أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية بجامعتي معسكر وتلمسان، وأخص بالذكر الدكتور" فيصل مختاري" والسيدين "معلاش عبد الرزاق " و " عيساوي عبد الله ".

أحمد

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهـداء	
فهرس ومحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العـامــة	أ– ر
الفصل الأول: مفاهيم وأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**4**
المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	**4**
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره والتنظيمي والتاريخي	**6**
1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
2. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	**9**
3. الإطار التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	**9**
المطلب الثالث:خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**23**
1.خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**23**
2.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**25**
المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في البلدان المستقبلة	**27**
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	**28**
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر	**33**
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته	**35**
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	**36**
المطلب الثاني:المحددات السياسية والقانونية و الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر	**38**

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	**39**
المبحث الرابع: الدول النامية والاستثمار الأجنبي المباشر	**40**
المطلب الأول: موقف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر	**40**
المطلب الثاني: حاجة الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	**41**
المطلب الثالث: تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية	**44**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها	**50**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة وأنواعها	**50**
1. مفهوم المؤسسة	**50**
2. أنواع المؤسسة	**51**
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**52**
1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**52**
2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**58**
المبحث الثاني: خصائص، أنواع ومراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**63**
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**63**
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**70**
المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**76**
المبحث الثالث: نماذج عن بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**78**
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	**78**
المطلب الثاني: التجربة الكندية	**82**
المطلب الثالث: التجربة الهندية واليابانية	**84**

خلاصة الفصل.	**91**
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	
تمهيد	**93**
المبحث الأول: إطار ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون الجزائري	**95**
المطلب الأول:الإطار التشريعي والقانوني للاستثمار بالجزائر	**95**
المطلب الثاني:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون الجزائري وإجراءات الإعلان عنه	**102**
1.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرفي التشريع الجزائري	**102**
2.إجراءات الإعلان عن الاستثمار بالجزائر	**102**
3.الامتيازات الممنوحة للمستثمرين	**103**
المطلب الثالث: الإمكانيات المادية المساعدة على جلب استثمارات أجنبية للجزائر	**107**
المبحث الثاني: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	**109**
المطلب الأول: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	**109**
المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر	**118**
المطلب الثالث: أهم الدول المستثمرة في الجزائر	**125**
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والاستراتجية المتبعة للحد منها	**128**
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	**128**
المطلب الثاني: استراتجية الجزائر في الحد من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	**134**
المبحث الرابع: أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	**140**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها التاريخي بالجزائر	**140**
1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	**140**

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	**141**
3. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**143**
المطلب الثاني:آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	**151**
1.المشاتل والحاضنات	**152**
2.المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**153**
3.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**154**
4.الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمارات	**156**
5.الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	**156**
6.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**157**
المبحثالخامس: العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	**164**
المطلب الأول: مشاكل ذات طابع مالي	**164**
المطلب الثاني: مشاكل ذات طابع اقتصادي	**165**
المطلب الثالث: مشاكل ذات طابع إداري	**166**
خلاصة الفصل.	**171**
الفصل الرابع: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة قياسية)	
تمهيد	**173**
المبحث الأول: متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية	**175**
المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة	**175**
المطلب الثاني: اختبار متغيرات الدراسة	**178**
المطلب الثالث: نموذج الدراسة	**179**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة	**181**
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والسببية	**181**
المطلب الثاني: اختبار السببية لجرانجر..	**183**
المطلب الثالث: نتائج اختبار سببية جرانجر.	**191**
خلاصة الفصل	**195**

الخاتمة العامة.	**198**
المراجع المعتمدة	**204**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة

1	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق الرئيسية في العالم خلال الفترة من **1998** إلى **2003**	**9**
2	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نموها في سنتي **2007** و**2008**	**11**
3	الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في قارة إفريقيا سنتي **2002** و **2003**	**12**
4	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعامي **2010** و **2011**	**13**
5	التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية من إفريقيا عامي **2010** و **2011**	**14**
6	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**39**
7	مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والصادرات واليد العملة في بعض الدول	**44**
8	نسب المؤسسات العائلية إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط سنة **2009**	**50**
9	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	**52**
10	مقارنة عالمية حول حماية المستثمرين	**82**
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة من **1990** إلى **2011**	**85**
12	ترتيب الدول الإفريقية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي سنة **2010**	**86**
13	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدول البحر الأبيض المتوسط من سنة **2007** حتى **2012**	**87**
14	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية سنة **2012**	**87**
15	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من سنة **2006** إلى سنة **2011**	**87**
16	مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من سنة **2002** إلى سنة **2011**	**89**
17	واردات الجزائر من المواد الصيدلانية للفترة من**2002** إلى **2013**	**90**

18	عدد المشاريع المسجلة في صناعة المواد الصيدلانية للفترة من**2002** إلى **2013**	90
19	عدد المشاريع المسجلة في صناعة الحديد والصلب للفترة من**2002** إلى **2013**	91
20	عدد المشاريع المسجلة في صناعة البلاستيك للفترة من**2002** إلى **2013**	91
21	عدد المشاريع المسجلة في صناعة النسيج والجلود للفترة من**2002** إلى **2013**	91
22	عدد المشاريع المسجلة في إنتاج الحبوب للفترة من**2002** إلى **2013**	92
23	عدد المشاريع المسجلة في إنتاج زيت الزيتون للفترة من **2002** إلى **2013**	93
24	نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية سنة**2012**	94
25	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسب حسب الدول المستثمرة بالجزائر سنة **2013**	95
26	ترتيب الدول العربية فيما يخص الفساد من أصل **177** دولة سنة **2013**	99
27	مكانة الجزائر فيما يخص مؤشرات مناخ الاستثمار مقارنة بالمتوسط العالمي سنة **2009**	100
28		1
29		1
30		1
1		1
1		1
1		1
1		1
1		1
1		1
1		1
1		1
1		1

1		1

لفصل االأول: مفاهيم وأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر
.....
.....
.....
.....
.....5
.....7
المطلبالثالث:الإطار التاريخي وتطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....7

المطلب الرابع: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبيالمباشر.....15

1. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....

2.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 16

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في البلدان المستقبلة.....19

المطلب الأول:الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....20

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر.....23

المبحث الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته.....24

المطلب الأول:المحددات الاقتصادية.....25

المطلبالثاني:المحدداتالسياسية.....27

المطلب الثالث:المحددات الاجتماعية.....27

المبحث الرابع:الدول النامية والاستثمار الأجنبي المباشر.....28

المطلب الأول:موقف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر.....28

المطلب الثاني:حاجة الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....29

المطلب الثالث:تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.....31

خاتمة الفصل الأول.....33
الفصل الثاني:دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مقدمة الفصل.....34
المبحث الأول:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها.....35
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة وأنواعها.....35
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها.....36
المطلب الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....41
المبحث الثاني:خصائص،أنواع ومراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....45
المطلب الأول:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....45
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.....50
المطلب الثالث:مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57
المبحث الثالث: نماذج عن بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال م.ص.م..... 58
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....59
المطلب الثاني: تجربة كندا.....62
المطلب الثالث: التجربة الهندية و اليابانية.....

الصعوبات والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تذليلها حسبالبعض.....
المطلب الأول: الصعوبات والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
المطلب الثاني: سبل تذليلها حسب بعض المفكرين والصناعيين.....
الفصلالثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الاقتصادية

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «حالة الجزائر »

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الحركة التجارية والاستثمارات الدولية لبعض سنوات القرنين الماضيين بمليار فرنك ذهبي	10
2	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة من 1998–2003	12
3	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة من 1998–2003	14
4	قيمة الاستثمارات ومعدل نموها في سنتي 2007 و2008	17
5	الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في قارة إفريقيا سنتي 2002 و 2003	19
6	التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي 2010 و 2011 في إفريقيا	20
7	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي 2010 و 2011 في إفريقيا	21
8	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	56
9	مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والصادرات واليد العاملة في بعض الدول	62
10	نسب المؤسسات العائلية إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط سنة 2009	69
11	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل	71
12	مقارنة عالمية حول حماية المستثمرين.	106
13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة بين 1990 و 2013	110

14	ترتيب الجزائر إفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2010	112
15	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البحر الأبيض المتوسط من سنة 2007 حتى 2012	113
16	تدفق الاستثمار الوارد إلى الدول العربية خلال السداسي الأول من سنة 2013	115
17	تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا من سنة 2006 إلى 2011	116
18	عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر من 2002 إلى 2013.	118
19	واردات الجزائر من المواد الصيدلانية للفترة من 2002 حتى 2013.	120
20	نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية سنة 2012 بالجزائر	123
21	المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر للفترة بين 2002-2013	124
22	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب دول المنشأ في الفترة بين 2002-2013	126
23	أهم المؤسسات المستثمرة بالجزائر بالقطاعات الاقتصادية سنة 2013	127
24	ترتيب الجزائر عربيا ودوليا فيما يخص الفساد من أصل 177 دولة.	132
25	مكانة الجزائر فيما يخص مؤشرات مناخ الاستثمار مقارنة بالمتوسط العالمي	133
26	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال ورقم الأعمال وحصيلتها السنوية في الجزائر	143
27	توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب عدد العمال	148
28	نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2001 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013	149
29	الولايات 12 الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتي 2011 و2012	151
30	عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات سنتي	153

	2011 و2012 في بعض ولايات الوطن	
31	المشاريع الممولة من طرف ANSEG حسب القطاع إلى غاية 2012/12/31	155
32	الملفات المعالجة حسب القطاعات منذ 2004 حتى نهاية 2012.	161
33	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر من سنة 2003 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012	162
34	المؤسسات المتوقفة عن النشاط في قطاع الخدمات سنتي 2012-2011	168
35	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2011	176
36	تطور متغيرات الدراسة نسبة إلى PIB خلال الفترة 1980-2011	177
37	نتائج اختبار استقرارية الدراسة	181
38	قيم متغيرات الدراسة حسب مختلف المستويات	184
39	فترة الإبطاء لمتغيرات الدراسة	185
40	مصفوفة الارتباط بين كل المتغيرات محل الدراسة	189
41	نتائج الدراسة وفق سببية جرانجر	192

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب أهم مناطق العالم 1998-2003	13
2	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة حسب أهم مناطق العالم 1998-2003	15
3	قيمة الاستثمارات الداخلة والخارجة من مختلف المناطق للفترة 2007-2008	18
4	التدفقات الواردة إلى قارة إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2010-2011	21
5	التدفقات الخارجة إلى قارة إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2010-2011	22
6	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام والصادرات والشغل في بعض الدول	62
7	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سنة 2012	114
8	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية خلال السداسي الأول من سنة 2013	116
9	نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين 2002-2013	124
10	تطور المؤسسات الصغيرة بالجزائر من 2001-2013	150
11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوفاة أو المشطوبة سنة 2012 بالجزائر	169
12	تطور الناتج المحلي الخام والفلاحة خلال مرحلة الدراسة	185

13	تطور الناتج المحلي الخام والصادرات خلال مرحلة الدراسة	186
14	تطور الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الدراسة	187
15	تطور الناتج المحلي الخام والصناعة خلال مرحلة الدراسة	188
16	تطور الناتج المحلي الخام والخدمات خلال مرحلة الدراسة.	188
17	منحنى الارتباط بين الناتج المحلي الخام والفلاحة	189
18	منحنى الارتباط بين الناتج المحلي الخام الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الدراسة	190
19	منحنى الارتباط بين الناتج المحلي الخام والصناعة	190
20	منحنى الارتباط بين الناتج المحلي الخام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	191

تقديم:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية المستمرة وما تنتجه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة وتبادل التجارب، تزايد اهتمام الدول باختلاف درجة نموها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لقدرتها على تنشيط الروابط الأمامية والخلفية لإنشاء اقتصاد حقيقي وقوي.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر محركا للاستثمار ومكونة للقيمة المضافة ونواة لمعظم الصناعات الثقيلة والكبيرة، فهي القوة المحركة لاقتصاديات الدول ومصدرها الرئيسي نحو النمو والتطور، كما أنها أهم عنصر للاندماج والتنوع الاقتصادي والاجتماعي، والمصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية، كونها تتميز بسهولة التأسيس والإدارة والقدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية التي قد يتعرض لها السوق في أي لحظة.

وإن جميع الدراسات أوضحت وأكدت على دور هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني للدول النامية والمتقدمة، وما مختلف التجارب الدولية الناجحة في جميع أنحاء العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه إلا خير دليل على ذلك.

ومما لاشك فيه أن اقتصاد أي دولة يعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمار في المؤسسات الكبرى التي غالبا ما تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في توفير المواد الأولية أوفي التسويق الشامل لتغطية احتياجات السوق من مختلف المنتجات باعتبارها تلعب دور الإسناد والمقاولة من الباطن.

فالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات يمثل إحدى الأولويات، التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل اقتصاد عالمي واحد، مخطط بصياغة واحدة متعددة

الجنسية تقوم على أساس كم من الاتفاقيات والمعاهدات والتكتلات الاقتصادية، تهدف كلها إلى زيادة المنافسة وتحرير التجارة وتطوير أساليب التسويق، والتفكير في أنماط الاستهلاك وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بما يناسب زيادة دخلها المحلي وتطورها، وما إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار والتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي في اتجاه اقتصاد السوق، إلا دليلا واضحا عن ما قد تواجهه هذه المؤسسات من منافسة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية ومع الأكبر منها في سبيل إيجاد حصة لها في السوق.

ورغم كل هذا الدور، إلا أن الاهتمام بها يعتبر حديثا نسبيا في الدول النامية، لذا نجدها تعاني من ضعف في التسويق وفي التطور التكنولوجي، مما يحد من قدرتها على المنافسة على المستويين الداخلي والخارجي.

فترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بالضرورة على وجود مفهوم ملائم للتنمية ونظام تمويل يساهم إيجابيا في تلبية متطلباتها وتوفير برامج لتقديم الدعم والنصح والمشورة بهدف استمراريتها وديمومتها، وإن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم، إذ أنه يهيئ الفرص أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج أو التملك.

فعلى الرغم من مقدرة الدول النامية في الحصول على التقنيات الحديثة من خلال قنوات عدة، يعد الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات من أفضل الطرق للحصول على التقنية الحديثة، نظرا لما تمتلكه هذه الشركات من وسائل وإمكانيات مالية ضخمة تسمح لها بالإنفاق الكبير على مشاريع البحث والتطوير واستعمال التكنولوجيا المتطورة وبالتالي المساهمة في تطوير مؤسسات هذه الدول وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

والجزائر كباقي دول العالم عاشت تحولات عرفت من خلالها إصلاحات عديدة منذ نهاية الثمانينات، اعتمدت فيها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أنشئت له وزارة خاصة معتبرة إياه قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، لكن وأمام التحديات والرهانات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من تطوير لأساليب التسويق والمنافسة الشرسة، كان لزاما عليها التفكير مليا وبعمق في الآليات والأدوات التي من شأنها تقوية هذا النوع من المؤسسات، التي ظلت ولا زالت تعاني من عجز مالي ونقص في الكفاءات الفنية والتقنية مما دفع بالمشرفين على السياسة الجزائرية إلى فتح الأسواق للمستثمرين الأجانب من كل الأقطار، لعل مؤسساتنا تستفيد من دور الاستثمار الأجنبي المباشر وتقوضه لأن يكون أداة أساسية وفعالة تدفعها إلى الترقية والتطور والنمو، باعتباره محفزا للنمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية ورفع كفاءة رأس المال البشري.

أولا: إشكالية الدراسة: إن انفتاح الاقتصاد والالتزامات المنصوص عليها في قواعد المنظمة العالمية للتجارة والضغط المكثف على الصناعات المغذية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يجعلنا أمام إشكال أساسي وجوهري يمكن صياغته كما يلي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

ثانيا: **فرضيات الدراسة:** إن دراستنا لهذا الموضوع تقتضي فرضيتين صغناهما على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وذلك من خلال مساهمته في زيادة قدراتها الإنتاجية وولوجها الأسواق الخارجية وتنويع وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، نظرا لانعدام مناخ استثماري مناسب على المستوى الاقتصادي والسياسي والقانوني.

ثالثا: المبرر الأساسي لاختيار الموضوع: في الحقيقة إننا من خلال هذه الدراسة لا نود فقط التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وطرح عامل العلاقة بينهما، وإنما المساهمة بشكل إيجابي في موضوع البحث بإيجاد الإضافة اللازمة لما وصل إليه مختلف الباحثين من قبلنا، وبالتالي الوصول إلى نتائج تساعد في تأهيل وترقية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة بما يخدم الاقتصاد الوطني، فهذا البحث حتى وإن كثر معالجيه، يبقى من المواضيع التي تتطلب الاستمرارية في دراستها بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن بلدنا الجزائر حاول من خلال الاعتماد على سياسة المصانع الكبرى والمركبات الضخمة، الرفع من قدرات مؤسساتنا الإنتاجية والمالية والتكنولوجية ومهارات عمالنا، إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها في نهاية الثمانينات، ودفعت بالمسؤولين إلى اعتماد سياسة مغايرة تماما اعتمدت على تجارب ناجحة لدول أخرى تعتمد كلها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا حاولنا أن نبرز من خلال هذا البحث ليس فقط قوانين ومشاريع زيادة إنشاء هذه المؤسسات، بل كيفية الحفاظ عليها والمساهمة في ديمومتها عن طريق ترقيتها وتطويرها وهذا من خلال ما يمكن أن يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل القيود المختلفة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ككل خلال

المرحلة الحالية، من ضعف في الصادرات وزيادة في معدل البطالة والتضخم وضعف أداء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ما يحتم العمل على إيجاد بيئة مواتية وتوفير المناخ المناسب لجذب استثمارات أجنبية تكون بمثابة مساهم وسند حقيقي وفعال في تنمية وتطوير مؤسساتنا الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لذلك فالربط بين الحقائق السليمة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا النوع من المؤسسات بالجزائر له ما يبرره.

رابعا: أهمية الدراسة: يعتبر عدم وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوية ومتطورة من العوامل المؤثرة سلبا على اقتصاد أي دولة، فالضرورة تقتضي إيجاد مؤسسات جزائرية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي الاستمرار في تحسين النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من خلال الحد من البطالة وزيادة الصادرات، فبالرغم من الجهود الكثيرة المبذولة من طرف المسؤولين الجزائريين من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أثر هذه الجهود مازال محدودا، إذ لازالت أغلب هذه المؤسسات تفتقر إلى تكنولوجيا وتسيير مبني على أسس علمية و إدارة واعية وعمال مهرة ونظم إنتاج وتسويق متطورة.

خامسا: أهداف الدراسة: لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات على مستوى اقتصاد أي دولة، حيث أثبتت الدراسات أنها ضرورية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة خاصة في الدول النامية، لذلك تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

- رسم إطار يوضح التدابير اللازمة لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، من خلال الربط بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.
- إضافة ما يمكن إضافته للدراسات السابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: تنظيم الدراسة: سيتم تنظيم الدراسة حسب التسلسل التالي للوصول إلى الأهداف المطلوبة ودراسة الفرضيات، وهذا بمقدمة لدراسة المشكلة تضم أهداف وفرضيات ومبررات ومنهجية للدراسة من خلال أربعة فصول مكون كل منها من مجموعة من المباحث موزعة كما يلي:

الفصل الأول خصص لاستعراض مفاهيم وأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر وفصل ثاني لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم فصل ثالث لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ثم فصل رابع وأخير خصص لإبراز العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال دراسة قياسية تم فيها توظيف وتحليل السلاسل الزمنية، وذلك بتفسير الأفكار والمعلومات والملاحظات الواردة في هذا الفصل، إضافة لعدد من النتائج المتوصل إليها، ثم سيتم تتويج الدراسة بخلاصة موجزة ومجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة والتوصيات المحددة للقطاع قيد التحقيق واستخلاص الدروس المفيدة من التجارب المختلفة التي تناولها موضوع البحث.

سابعا: مناهج البحث المتبعة في هذه الدراسة: إن الوجهة الأساسية لهذا البحث هو تحقيق يعتمد على الحقائق والأرقام لكي تكون الدراسة قادرة على تحليل الملاحظات،

لذلك فإن الاتجاه العام هو البحث عن المشكلة وتحديد السياسات اللازمة لحلها، في محاولة لمعالجة إشكالية الدراسة من خلال الاعتماد على المناهج البحثية التالية:

- **المنهج الوصفي:** الذي أفاد كثيرا في تغطية الجانب النظري لهذا البحث، من خلال الاعتماد على ما أتيح من مراجع علمية منشورة وغير منشورة.
- **تقنيات رياضية:** سيتم استخدام جداول المدخلات والمخرجات لتقدير درجة الروابط الخلفية والأمامية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد على **Eviews 8.1** لقياس درجة واتجاه تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المتغيرات لتقييم دلالة إحصائية للعلاقة.

ثامنا: حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة في هذا البحث من إطارين هما:

- **الإطار المكاني:** حيث تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الإطار الزمني:** تم تحديد فترة الدراسة بالاعتماد على إحصائيات للفترة الممتدة من سنة **1980** حتى سنة **2011** نظرا لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على الجزائر وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وصدور المزيد من القوانين الجديدة التي تخص القطاعين مع بداية الألفية الثالثة خلال.

تاسعا: الدراسات السابقة: يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة نظرا لما له من أثر على التمويل والنمو والتسيير العقلاني في مختلف القطاعات الاقتصادية بصفة خاصة وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر:

1. الدراسة التي قام بها الدكتور " **عبد المجيد أونيس** " بعنوان " **الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "– واقع وآفاق**– سنة **2006**.

تناول فيها الواقع الذي يعيشه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ومدى توفيق الجزائر من خلال تهيئتها لمناخ جيد للاستثمار عن طريق الشراكة الأجنبية كوسيلة وحل لجلب مستثمرين أجانب بكل ما يحملونه معهم من رؤوس أموال وتكنولوجيا وخبرات فنية وتقنية، تعود بالفائدة على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وقد توصل الباحث إلى أنه فعلا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الشراكة في تحسين طرق الإنتاج والتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنه لا يزيد في الغالب من قدراتها التنافسية.

2. الدراسة التي قام بها الدكتور " **محمد قويدري** " بعنوان " **أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "سنة **2006**.

تناول فيها محدودية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والتحديات التي تنتظرها في ظل اتفاق الشراكة الذي وقعته سنة **2005** مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات العديدة التي تجريها بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما قد تحدثه من حدة في المنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من تزايد عددها من سنة لأخرى وتوزيعها عبر كل مناطق الوطن، مما يتطلب بالضرورة ترقية أداءها من خلال ما يمكن أن يمده الاستثمار الأجنبي المباشر من إمكانيات ومساعدات مادية ومعنوية، إلا أنه توصل إلى أن هذا يزيد من مشاكلها ويؤثر عليها سلبا من خلال زيادة حدة المنافسة باعتباره قد يأخذ حصتها في السوق المحلية.

3. الدراسة التي قامت بها" أمل محمد محمود الجبالي" **The Role of Foreign Direct Investment in Developing Small-Scale industries in Egypt: A Comparative Perspective.**

تفترض الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الممكن أن يساعد في تنمية الصناعة، وذلك من خلال إيجاد علاقات متشابكة ناجحة بينه وبين المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وعلى سبيل المثال الصناعات المغذية، بحيث يمدها برأس المال والتكنولوجيا الملائمة والتدريب اللازم والمهارات الإدارية وغيرها، وأشارت إلى أن التجارب الناجحة لدول شرق آسيا تدل على مدى استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصناعات المغذية لديها، وأشارت إلى أن ماليزيا وسنغافورة تعتبر نموذجا لهذه الاقتصاديات، حيث تبنت سياسات ناجحة واتخذت حزمة من الإجراءات لإقامة علاقات ناجحة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من افتقار سنغافورة من حيث الموارد الطبيعية، إلا أنها استطاعت التوفيق بين الموارد المتاحة والتكنولوجيا الحديثة والإدارة الكفأة وذلك من أجل إقامة قاعدة صلبة للمنافسة دوليا.

وقد اتخذت هذه الدراسة من صناعة السيارات نموذجا للعلاقات المتشابكة بين كل من الصناعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي المباشر، المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات وذلك لارتباط هذه الصناعة بالعديد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات المعدنية والكيماوية والنسيجية والكهربائية والإلكترونية والزجاجية والتي تعتبر جميعها من الصناعات المغذية لصناعة السيارات، وأظهرت النتائج أن ضعف العلاقات المتشابكة الخلفية والأمامية يؤكد على الدور المتواضع الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المؤسسات وذلك من خلال البحث الميداني الذي قام به الباحث.

عاشرا: صعوبات البحث: في الحقيقة لم نتلقى صعوبة في الجانب النظري نظرا لكثرة المراجع حاليا في هذا الموضوع، ولكن واجهتنا بعض الصعوبات في ما يخص المعطيات الإحصائية الحقيقية خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم نحصل على معطيات كافية خاصة خلال فترة الثمانينات.

- **الحادية عشرة: المراجع:** من أجل الإعداد الجيد لهذا البحث كان من الضروري تنويع مصادر وأدوات الدراسة وهذا من خلال الاستناد على المصادر والأدوات التالية:

- المراجع والكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
- المجلات والدوريات و المنشورات العلمية ومواقع الانترنت.
- مواقع الوزارات الجزائرية.
- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الأساليب الإحصائية.
- دراسات وأبحاث وندوات ومؤتمرات علمية باللغة العربية والفرنسية وحتى الإنجليزية.
- الوثائق القانونية الرسمية والتقارير الدورية.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الأساسية للتمويل، إذ بتدفقه الهادف إلى البحث عن الأرباح يستطيع زيادة إنتاجية رأس المال وعلاج مشكل ضعف الصادرات والبطالة ونقص التكنولوجيا...،فهو يلعب دورا هاما وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أداة للتكامل الاقتصادي على مستوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي.

فهناك من يعتبره أبرز العناصر التي ساهمت وتساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، إذ يعلم الكل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية،التي تحولت في وقت وجيز إلى أقوى دول العالم بفضل هذا النوع من الاستثمارات حسب ما يؤكده الاقتصادي Hanz Bikhman في مقولته "لم يكن من الممكن فعلا تحقيق تنمية اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أو كندا وأستراليا بأبعادها العريضة، لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية"، من هنا يمكن الجزم أن التنمية بالدول النامية تمر حتما عن طريق التوجه إلى البحث عن موارد مالية،مبتعدة قدر المستطاع عن الاقتراض، وهذا لن يتأتى إلا باستثمار أجنبي مباشر مرفوق بمناخ وظروف وضمانات لازمة ومناسبة.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمارات، تعددت المبادرات والمحاولات وأصبح اللجوء إلى مالكي رأس المال الأجنبي أمرا ضروريا لتفادي شر الأزمات والمشاكل الاقتصادية المختلفة وظهر في الساحة الدولية مفهوم لمصطلح قديم جديد عرف باسم " الاستثمار الأجنبي المباشر".

هذا المفهوم الذي أصبح في الآونة الأخيرة أحد المواضيع المهمة والحساسة التي جلبت اهتمام الحكومات في جميع الدول، فوفرت له كل الإمكانيات وهيئت له كل الظروف بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية وأصحاب المال من جميع أنحاء العالم على الاستثمار في أراضيها، مما جعل هذا النوع من الاستثمارات يعرف خلال العقدين الأخيرين تطورا كبيرا، حيث تزايدت حصة الدول النامية من 21% خلال الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى سنة 1979 لتصبح 38% خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 1995، مثلت منها دول شرق آسيا أكبر المتلقين لهذه الاستثمارات، تأتي بعدها دول أمريكا اللاتينية ثم دول أوروبا الشرقية وأفريقيا.

وتزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد التسعينات حيث زادت تدفقاته نسبيا إلى الدول النامية بعدما تغيرت نظرة هذه الأخيرة إليه من أسلوب استغلال للموارد والإمكانيات ونهب للثروات، إلى قوة اقتصادية دافعة يهدف إلى زيادة إنتاجية رأس المال وعلاج مشكل نقص التكنولوجيا.

ومن البديهي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وما تفرزه من مستجدات وتحولات، أن تتغير طرق وأساليب التعاون بينها من شراكة واستثمار وتبادل للخبرات والتجارب إلى الأحسن والأمثل، فما يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال وأساسي ومحوري في اقتصاد جميع الدول، خاصة تلك التي تعاني من انعدام لمصادر التمويل المختلفة وتزايد في نسب المديونية وتكاليف الاقتراض ونقص في التكنولوجيا، تعمل دوما على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ الملائم لها وتفعيل المحلية منها حتى تتمكن من التقليل أو القضاء على كل معوقات التنمية وبالتالي ترقية مؤسساتها بالرفع من قدراتها الإنتاجية والمالية.

المبحث الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأجنبي عبر الحدود ظاهرة عالمية بارزة نظرا لما يقدمه من دور في تمويل عملية التنمية الاقتصادية[1].

وتتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على أي مجتمع، في ما يراه البعض من مؤيديه من الساسة والاقتصاديين على أنه وسيلة مهمة وأساسية في عملية التنمية، وأنه القوة الاقتصادية الدافعة للنمو، خاصة عندما زادت أهميته العالمية مؤخرا وأصبح دوره أساسي وهام في التمويل، وذلك من خلال إيجاد الموارد اللازمة التي من خلالها يتم الاستغناء عن عملية الاقتراض.

أدى ظهور الأزمات العالمية سواء كانت مالية أو اقتصادية...إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وانتشاره في الاقتصاد العالمي،إذ كان لتدهور الصناعة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي(1968–1971)،دور في انخفاض إنتاجية العامل الصناعي وتراجع معدل تكوين رأس المال وتحول الاستثمارات من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات[2]، حيث استمر هذا الانخفاض في معدلات نمو الإنتاج الصناعي بصفة خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1973 حتى وصل إلى2,5%سنويا،وأدى ذلك التدهور إلى ارتفاع نسبي لأجور العمال في القطاع الصناعي وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية،وعدم قدرة هذا القطاع على كبح جماح ظاهرة التضخم والبطالة، ومواجهتها لصعوبات كثيرة كانخفاض حصصها في السوق

[1] د.عبد الرحمن صبري، اتجاهات الاستثمار الدولي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، العدد رقم 61 السنة الثامنة 1998 ، ص1.

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، 2004.

المحلية وتدهور مداخلها، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العام وزاد من عجز الميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، كل هذه النتائج دفعت بمعظم الشركات الكبرى في هذه الدول إلى البحث عن أسواق خارجية وتدويل نشاطها بالقيام باستثمارات بدول أخرى تتوفر بها العوامل المواتية، كتكلفة اليد العاملة الرخيصة والمزايا الضريبية والمناطق الحرة، والموارد الطبيعية اللازمة[3]، ضف إلى ذلك ما كانت الدول المستقبلة في حاجة إليه من:

- ✓ أصول مختلفة ونادرة الوجود في طبيعتها بهذه الدول، وهذا ما قد توفره الشركات المتعددة الجنسيات،وتشمل هذه الأصول رأس المال،التكنولوجيا والمهارات الإدارية.
- ✓ خلق فرص عمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من البطالة[4].
- ✓ رفع معدل الاستثمار بها من خلال تدفقاته ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية التي تؤدي بدورها إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- ✓ تنمية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسية بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- ✓ تحويلات رأسمالية لمساعدتها على تمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات وتقليل عجز الميزان التجاري[5].

[3] رية مركز الدراسات و المعلومات الدولية، باريس سنة 1983 (CEPII).
[4] د. دريد محمود السامرائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بيروت 2006، ص 41.

ومن أجل الاستفادة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل سلبياته يتعين على الدول المضيفة توخي الحذر عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة قدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية، لأن هناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أشكال الاستعمار الجديد ونوع من التدخل في الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، التي تستغل ثرواتها ومقوماتها باسم هذا المفهوم[6].

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره التنظيمي والتاريخي.

1. **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**:كثرت المفاهيم والتعاريف لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأغلب التعاريف والمفاهيم التي أطلقها مختلف الاقتصاديين والمنظمات كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذا لجنة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة... على هذا المفهوم.

أ.الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها،حيث يتولى الإدارة كاملة في حالة الملكية المطلقة للمشروع أو المشاركة في إدارة المشروع بالتعاون مع الشريك المحلي في حالة الشراكة، ويقوم المستثمر الأجنبي بتحويل الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه إلى مشروعات يمتلكها أو يديرها المستثمر الأجنبي، وهذه الملكية قد تكون ملكية كاملة للمشروع أو ملكية لنصيب من المشروع بالاشتراك مع رأس المال الوطني بنسبة تمنحه حق الإدارة، ولا يهم في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو خاصة أو فرعا لشركات أجنبية كبرى،

[5].سميحة السيد فوزي ، ظاهرة الشركات دولية النشاط و الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد و السياسة و التشريع و الإحصاء العدد 415 و 416 القاهرة يناير ،أفريل 1989، ص 212.
[6]د. دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص42.

تعرف باسم الشركات العابرة للقارات أو الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات الدولية، والتي أصبحت تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم.

ب.أنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي،إداري في الأجل الطويل، والتأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها[7].

ت.يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها استثمار في مشروعات داخل دولة ما،يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى،بحيث تزيد حصتهم عن 50% من رأس المال أو تتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة من المستثمرين تكون لهم السيطرة الفعلية على سياسات وقرارات المشروع[8].

ث.تعرف منظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية(UNCTAD): على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي، في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في مشروع أو امتلاكه في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو قوة التصويت10% أو أكثر[9].

ج. يعرفه هيكل عبد العزيز فهمي:" على أنه شركات أجنبية، تقوم بشراء شركات في دول أخرى أو إنشاء شركات جديدة في هذه الدول وتزويدها برأسمال أو المساهمة في

[7]المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، 2004 ص 34.

[8] FMI, Définition des IED.
[9] UNCTAD, Report , 2003.

رأسمال شركات موجودة أصلا، بحيث تتضمن هذه العملية إشراف الشركة المستثمرة على الإدارة والتسيير " [10].

ح. يعرفه Raymand Bernard على " أنه مساهمة مؤسسة في رأسمال مؤسسة أخرى، عن طريق إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب،أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى"[11].

خ.يعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على: " أنه عبارة عن مشروعات يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف من خلال المعرفة الفنية والإدارية التي يتميز بها، وبما يمتلكه من رأس المال"[12].

د.يعرفه عبد السلام أبو قحف: على "أنه استثمار ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم أو قيامه بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة المشروع المشترك، فضلا عن تحويله لكمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة "[13].

2. **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر**:إن توفير إطار تشريعي وتنظيمي يسير أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في اتجاهه وزيادة حجمه ويكمن هذا الإطار في ضرورة إيجاد وتوفير:

أ.قانون للاستثمار يميزه الاستقرار والشفافية وغير متعارض مع التشريعات الأخرى.

---

[10] د. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985، ص246.

[11] Raymand Bernard, Economie Financière International, Paris, EDPUF, 1997, P91.

[12] د.نزيه عبد المقصود مبروك، ص5.

[13] د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989. ص 13.

ب.قانون متناسب مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار.

ت. قانون يهدف إلى زيادة تدفق الاستثمار من خلال تقديم الضمانات الكافية لحماية المستثمرين من كل أنواع المخاطر(التأميم، نزع الملكية...).

ث. نظام يكفل للمستثمر حرية تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال.

ج. نظام يكفل حقوق الملكية الفكرية للمالك.

ح. نظام قضائي محكم قادر على تنفيذ الأحكام وحل النزاعات التي تنشأ بين الدولة المستقبلة والمستثمر الأجنبي[14].

3. الإطار التاريخي لتطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

نشأ الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا وتزعمته بريطانيا التي اعتبرت أول دولة في البلدان المصدرة للاستثمارات عن طريق تصدير رؤوس أموالها إلى الخارج خلال الفترة الممتدة من سنة 1800 إلى غاية 1913 مدعمة بدول كبلجيكا وهولندا وسويسرا باستثمارات تراوحت بين 7.7 و14 مليار فرنك ذهبي، نظرا للحالة التي كانت تعيشها وتخصصها في إنتاج منتجات معينة،حيث استثمرت هذه الدولة أموالا طائلة من خلال العمليات التجارية التي كانت تقوم بها، مدعومة بإمكانيات ووسائل هائلة ومتطورة، كأسطولها البحري ووسائل مواصلات برية وبحرية وجوية...

[14] د. عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة 1998، ص15.

الجدول رقم1:الحركة التجارية والاستثمارات الدولية لبعض سنوات القرنين الماضيين (بمليار فرنك ذهبي).

السنوات	التجارة الخارجية	الاستثمارات
1800	6,2	7,7
1850	31,5	10
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: جيل برتان، الاستثمار الدولي، بيروت 1970.

لكن خلال الفترة الممتدة بين 1914 و1945 عرفت هذه الاستثمارات انخفاضا ملحوظا نتيجة الحربين العالميتين، حيث خسرت معظم دول أوروبا ممتلكاتها وانخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية وحولت كل اتجاهاته تقريبا إلى قطاعي المحروقات والصناعة التحويلية.

أما خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1946 و1966 فقد زادت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للدمار الذي سببته الحرب والديون التي أنهكت معظم دول أوروبا الغربية، مما جعل الاستثمار الأمريكي يتضاعف بـ6 مرات في فنزويلا و30 مرة في الشرق الأوسط عن ما كان عليه من قبل، ومع نهاية الستينات وبداية الثمانينات، زادت تدفقاته إلى الدول النامية ووصل إلى 13 مليار دولار بين سنتي 1971 و1981،حيث مول خلال هذه الفترة حوالي 20% من صافي تراكم الاحتياطات في البلدان النامية الغير منتجة للمحروقات مقابل 12% فقط في السنوات الموالية، واستمر في الارتفاع بمعدل 3%، ليبلغ خلال الفترة ما بين 1979 و1981 مبلغ 10.5 مليار دولار، ثم حافظ على هذه الزيادة خلال فترة التسعينات والفترة الحالية.

إن حاجة الدول مجتمعة إلى استثمارات أجنبية في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية جعلت من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزداد و تتطور، فقد وصلت إلى 1388 مليار دولار سنة 2000 بزيادة مقدارها حوالي 28% عن سنة 1999، أين كان حجمها 1087 مليار دولار فقط[15]،لكن هذه الزيادة لم تدم طويلا وبدأت هذه التدفقات في التراجع بداية من سنة 2001 أين بلغت 817,6 مليار دولار مسجلة انخفاضا بنسبة 41% عن السنة السابقة، وواصلت التراجع تلو الآخر،حتى بلغت سنة 2002 قيمة 651 مليار دولار وهو أقل مما سجلته سنة 1998 حوالي 108 دولة مجتمعة من أصل 195 دولة.

وقد أرجع سبب هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم والخوف من عدم تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الآجال القريبة، حيث بدأ هذا التدفق في التراجع، ولم يبلغ سنة 2003 سوى 560 مليار دولار وهي أدنى قيمة بلغتها الاستثمارات الدولية منذ سنة 1999 على المستوى الدولي، ثم عاد ليحقق قفزة وزيادة أخرى سنة 2004 ليبلغ 1846 مليار دولار كان نصيب الاتحاد الأوروبي منها 23%وفي سنة 2010 حقق فائضا قدر بحوالي 2,291 مليار دولار[16]، وعلى العموم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف أوج تطوره خلال فترة التسعينات نظرا لحركية رأس المال في تلك الفترة وللإصلاحات الاقتصادية والانفتاح السياسي والاقتصادي الذي عرفته دول أوروبا الشرقية ومعظم الدول النامية.

[15] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و البني في منطقة الأسكوا، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و تعبئة المدخرات المحلية ، دراسة حالة الأردن و البحرين و اليمن، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص5.

[16] مجلة التمويل والتنمية، مارس 1999 ص34

المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني ص 86.

هذه الإحصائيات لم تتطرق إلى حصة باقي دول أمريكا الشمالية واستثنت حصة اليابان من الحصة الكلية لدول آسيا.

الجدول رقم2: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة 1998- 2003.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العالم	691	1087	1388	818	679	560
الدول المتقدمة	473	828	1108	572	490	367
غرب أوروبا	263	500	697	369	380	310
اليابان	3,3	12,7	8,3	6,2	9,2	6,3
الولايات المتحدة	174	273	314	160	63	30
الدول النامية	194	232	252	220	158	172
أفريقيا	9,1	11,6	8,7	19,6	11,8	10
أمريكا اللاتنية	82,5	108,4	97,5	88,1	51,4	49,7
آسيا	102,4	112,9	147,2	112	94,5	107,3
وسط وشرق أوروبا	64,3	26,5	27,5	26,4	31,2	21

Source : UNCTAD World Investment Report , UNCTAD, 2004

إن الجدول والتمثيل البياني أدناه يوضحان ضآلة نصيب دول إفريقيا من التدفقات الواردة على المستوى الدولي، حيث لم يبلغ إلا 19,6، 11,8 و10 مليار دولار خلال سنوات 2001، 2002 و2003 على التوالي، وهو نصيب لا يتناسب في الحقيقة مع احتياجات هذه الدول من المساعدات الخارجية ولا مع إمكانات وفرص الاستثمار والنمو الممكنة والمطلوبة لدفع عجلة التنمية فيها.

الشكل رقم1: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة 1998- 2003.

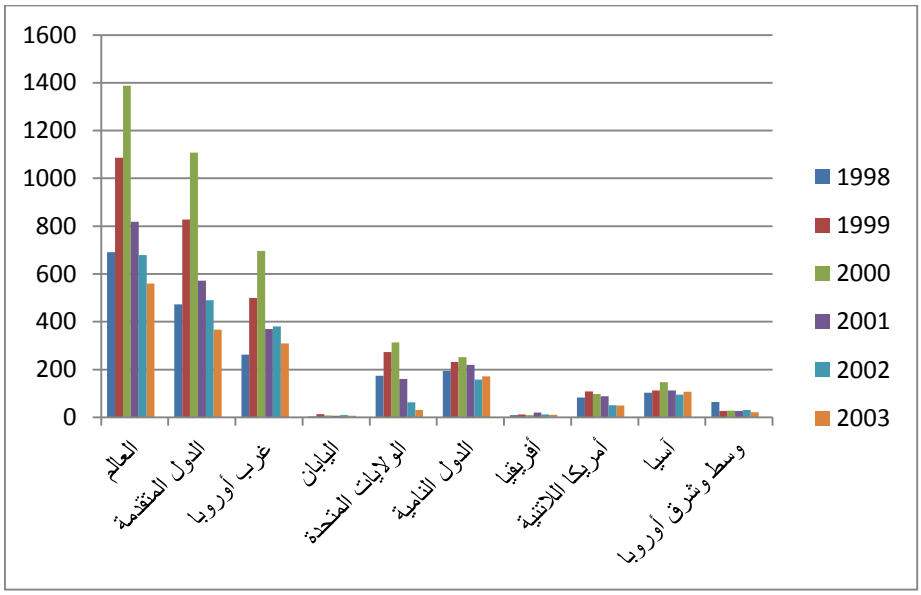

Source : UNCTAD World Investment Report , UNCTAD, 2004

كما يبينان بالمقابل المستوى الذي وصلت إليه دول آسيا مجتمعة من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر والتي فاقت تلك الموجهة إلى دول وسط وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتنية بقيمة قدرت بـ 676,3 مليار دولار.

أما التدفقات الموجهة نحو المناطق الأخرى كأمريكا اللاتنية و دول وسط وشرق أوروبا خلال الكل خمس سنوات التي ظهرت في الجدول، فنجدها قليلة وقليلة جدا، إذ لم تحقق على التوالي سوى 477,6 و196,9 مليار دولار.

مما لاشك فيه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي وتؤثر مباشرة على التدفقات الواردة منه، وتتوقف خاصة في أداء الدول المتقدمة التي تتمركز فيها الشركات الضخمة والعابرة للقارات أوالدولية النشاط،

التي تقود عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا والجدول التالي يبين لنا بعض الأرقام الواردة من سنة 2004 عن السنوات الست التي سبقت هذا التاريخ.

الجدول رقم3: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة 1998- 2003

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العالم	687	1092	1187	722	597	612
الدول المتقدمة	437	764	859	447	365	350
غرب أوروبا	437	764	805	447	365	350
اليابان	24,2	22,7	31,6	38,3	32,3	28,8
الولايات المتحدة	131	209	143	125	115	152
الدول النامية	53,4	75,5	99	60	44	35,6
أفريقيا	2	2,6	1, 3	2,5	0,1	1,3
أمريكا اللاتنية	20	31,3	13,7	12	6	10,7
آسيا	32,6	41,6	84	50,4	37,9	23,6
وسط وشرق أوروبا	2,3	2,5	4	3,5	4,9	7

Source: UNCTAD World Investment Report, 2004

الشكل رقم 2:تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بمليار دولار حسب أهم المناطق في العالم خلال الفترة 1998- 2003.

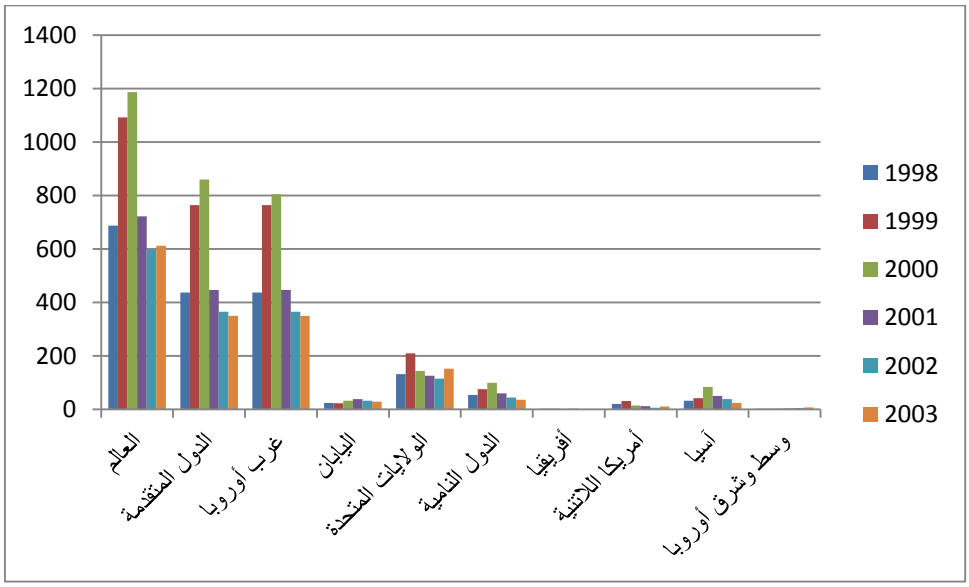

Source: UNCTAD World Investment Report, 2004

أما في الدول الأقل نموا ومعظمها دول إفريقية يقدر عددها 34 دولة، فقد كان نصيب الواحدة منها أقل من مليار دولار عام 2003، عدا الدول الثلاث المصدرة للبترول(غينيا الاستوائية وأنجولا والسودان)، وعلى العموم فقد شهدت معظم الدول

النامية منها الإفريقية تحسنا سنة 2003، أرجعه المحللين الاقتصاديين إلى ما يلي:

أ. برامج الإصلاحات الاقتصادية التي كانت جميعها تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

ب.زيادة دور القطاع الخاص خاصة الأجنبي منه وذلك بتشجيع المستثمرين الأجانب عن طريق مجموعة من الإجراءات و الضمانات الجاذبة والغير منفرة.

ت. تيقن هذه الدول لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل وتفادي الاستدانة وكوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية الضرورية للبلد للحد من الأزمات والمشاكل.

ث. التوسع في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة التي وجدت بوجود التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي والمغاربي....

ج. إصرار هذه الدول على توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية وفي كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتوفير البيئة الاستثمارية والمناخ المناسب التي تسهل على المستثمر الأجنبي إقامة مشروعاته الأجنبي المباشر وزيادة حجمها.

ح. منح الاستثمارات التي تنجز بمناطق خاصة والتي تسمى مناطق الترقية والتوسع الاقتصادي بهذه الدول من امتيازات جبائية.

خ. إعفاء الملكيات العقارية التي خصصتها هذه الدول للاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من منح حق الاستثمار[17].

[17] Mohammed El Erian and Mohammed El Gamal, Attracting Foreing investment to Arab Countries :Getting The Basic right , Economic research forum , working paper N° 9718, Egypt ,July 1997 P3

الجدول رقم4: قيمة الاستثمارات ومعدل نموها في سنتي 2007 و2008.

المؤشر / السنوات	القيمة بمليار دولار		نسبة معدل النمو (%)	
	2007	2008	2007	2008
إ. الأجنبية الداخلة	1979	1697	35,4	14,2-
إ.الأجنبية الخارجة	2147	1858	53,7	13,5-
مخ إ.الأجنبية الداخلة	15660	14909	26,2	4,8-
مخ.إ.الأجنبية الخارجة	1942	16205	25,3	0,1-
مداخيل الاستثمار الأجنبي	1182	1171	21,9	0,9-

CNUCED : Rapport sur l'investissement dans le monde 2009

أرجع تقرير UNCTAD الصادر سنة 2007 سبب الزيادة في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود، مما زاد من نسبة المعاملات بشكل بارز وصل سنة 2006 إلى قيمة 880 مليار دولار بنسبة زيادة قدرت بـ 23% [18].

[18]Rapport UNCTAD 2007 P 4.

الشكل رقم3: **قيمة الاستثمارات الداخلة والخارجة من مختلف المناطق سنتي 2007 و2008.**

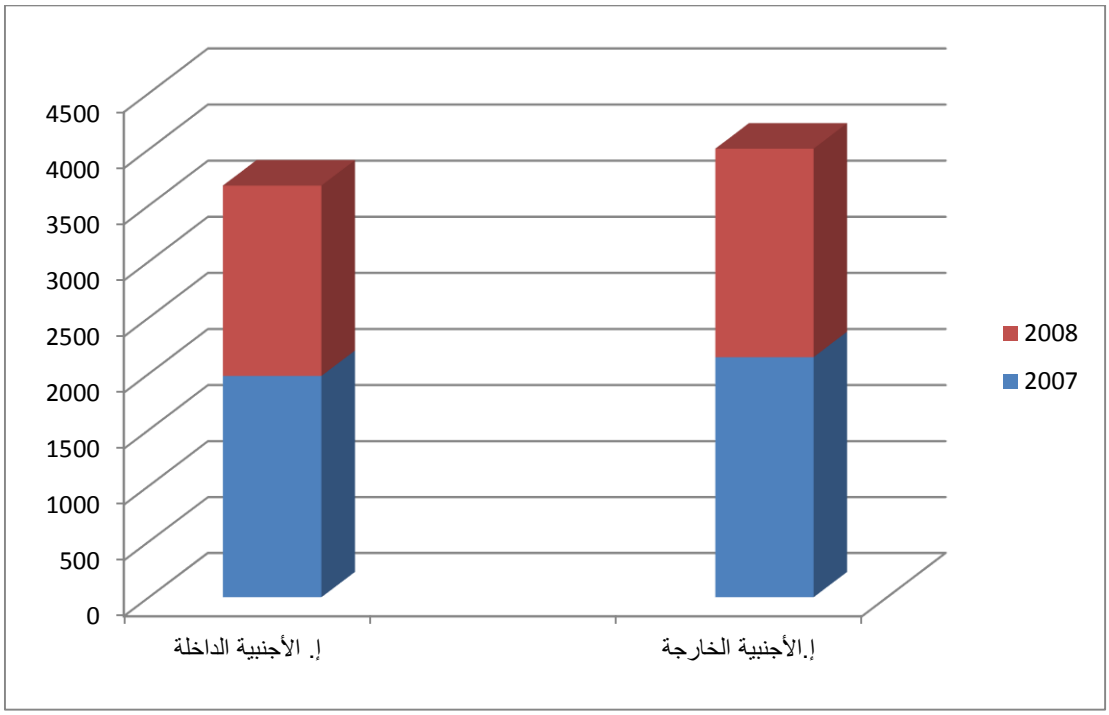

CNUCED : Rapport sur l'investissement dans le monde 2009

وقد رصد تقرير للاستثمار الدولي صادر عن **UNCTAD** سنة 2004 أن الدول العشر الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا سنة 2003، تمثلت في (المغرب،غينيا الاستوائية، أنجولا، السودان، نيجيريا، تشاد، جنوب إفريقيا، ليبيا، الجزائر، تونس) كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم5: الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في قارة إفريقيا سنة 2002 و2003.

الدول السنوات	2002	2003
المغرب	0,5	2,3
غينيا الاستوائية	0,3	1,4
أنجولا	1,6	1,4
السودان	0,7	1,3
نيجيريا	1,3	1,2
تشاد	1,0	1.8
جنوب إفريقيا	0,8	0,8
ليبيا	0,1-	0,7
الجزائر	1,1	0,6
تونس	0.8	0,6

Source : UNCTAD , World Investment Report ,2004

يوضح الجدول رقم 5 أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بإفريقيا، فبالرغم من عدم استقرار قيمه نتيجة عدم الاستقرار السياسي وظهور اضطرابات في بعض الدول كنيجيريا والسودان وتشاد إلا أن هذه الدول احتلت مراتب مشرفة من بين دول القارة باستثمارات فاقت المليار دولار سنة 2003.

الجدول رقم6: التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعامي 2010-2011 في إفريقيا.

الدول	التدفقات	
	2010	2011
الجزائر	2,26	2,57
الكونغو	2,21	2,93
غانا	2,53	3,22
جنوب إفريقيا	1,23	5,81
نيجيريا	6,10	8,92
المجموع	14,33	23,45

Source: UNCTAD World Investment Report, 2012.

أما الجدول رقم 6 فإنه يؤكد ما ذكرناه في الجدول السابق حيث تمكنت نيجيريا من مضاعفة حجم تلقيها للاستثمارات الأجنبية بمبلغ 6,1 مليار دولار سنة 2010 و8,9 مليار دولار سنة 2011، كما تمكنت الجزائر من احتلال مرتبة هامة فبعدما كان حجم الاستثمار الأجنبي لا يتعدى المليار دولار أصبح وفي ظرف وجيز 2,57 مليار دولار ،وهذه قفزة نوعية عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، وربما هذا راجع إلى تحسن المناخ الاستثماري خاصة في ظل الظروف اللاستقرارية التي تعرفها المنطقة العربية وبعض مناطق إفريقيا، مما أدى ببعض المستثمرين مغادرة هذه المناطق واللجوء إلى الجزائر باعتبارها أكثر أمنا.

الشكل رقم4 : التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعامي2010-2011إلى إفريقيا.

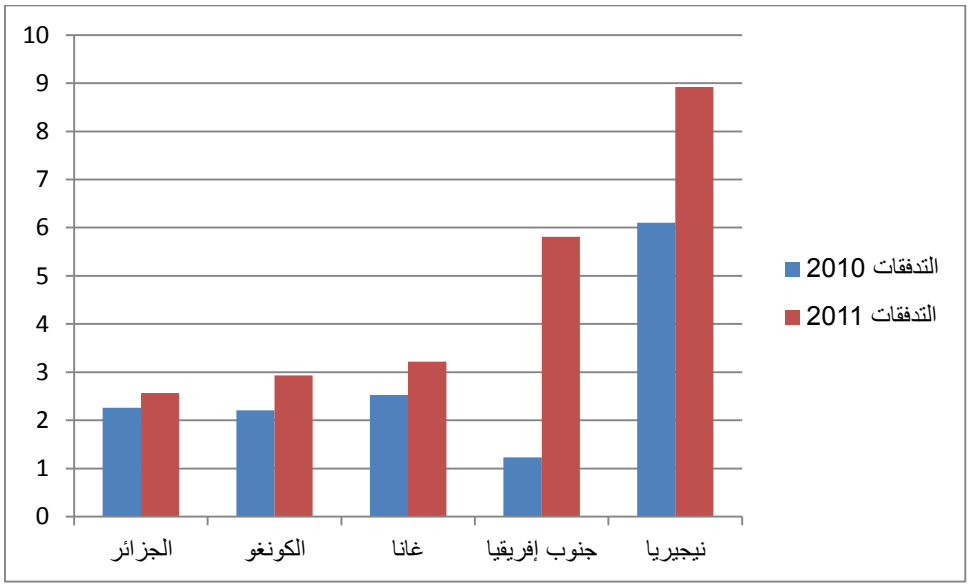

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 6.

الجدول رقم7:التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول الإفريقية لعامي 2010 و2011.

الدول	التدفقات	
	2010	2011
المغرب	0,59	0,25
الجزائر	0,22	0,53
مصر	1,18	0,63
زامبيا	1,10	1,15
أنغولا	1,34	1,30
المجموع	4,43	3,86

Source: UNCTAD World Investment Report,2012 .

أما فيما يخص الجدول رقم 7 فإنه يبين أن بعض الشركات الإفريقية استطاعت أن تنافس مثيلاتها في دول جد متقدمة واستطاعت أن تجد لها مكان في دول أخرى وتستثمر خارج حدود بلدانها مثلما فعلته شركة سوناطراك التي استثمرت في دول كنيجيريا والأرجنتين بقيم ولو ضعيفة قدرت بحوالي 0,25 مليار دولار لكنها تبقى مهمة.

الشكل رقم5: **التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول الإفريقية لعامي 2010 و2011.**

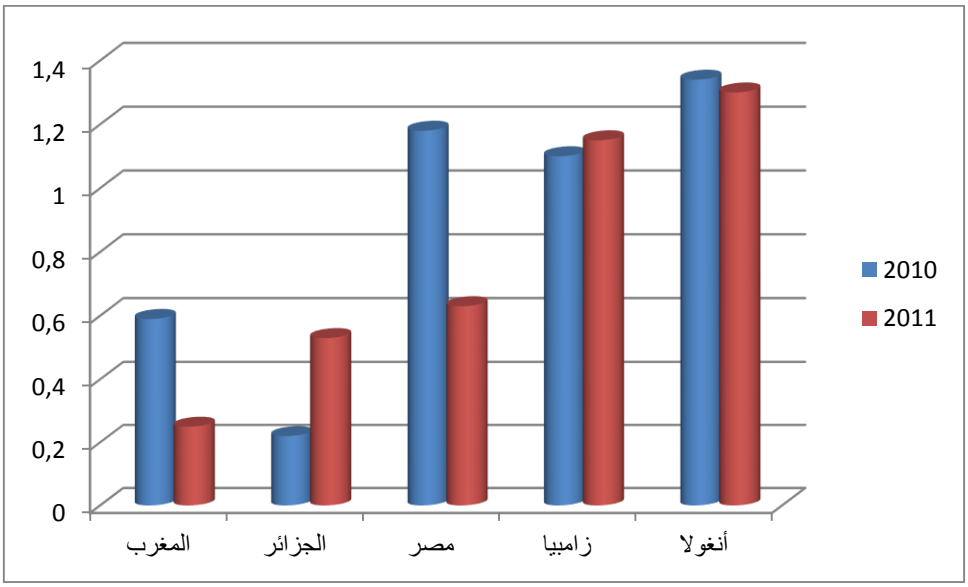

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 7.

أما تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة بالمشاريع التي تم الترخيص لها خلال سنة 2003 لستة عشرة دولة مضيفة للاستثمار العربي بـ 3 مليار و723 مليون دولار مقابل 2,912 مليون دولار فقط عام 2012 أي بزيادة نسبتها 27,8%، أما في سنة 2010 فقد بلغت 68,6 مليار دولار مقابل 43 مليار دولار عام 2011، باعتبار السعودية أكبر مضيف لهذه الاستثمارات خلال 17 سنة الماضية بحصة 17%، يليها

السودان بحصة 14% ثم مصر بحصة 9% فلبنان بحصة 8,4% وتليها أخيرا الجزائر بحصة 7,8%، وتشير تقارير UNCTADلشهر جويلية 2012 إلى أن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قارة إفريقيا قد انخفضت للعام الثالث على التوالي، حيث بلغت 42,7 مليار دولار عام 2011، نتيجة انخفاض الاستثمارات المتجهة لشمال القارة، فقد بينت نفس التقارير أن هذه التدفقات قد توقفت في أكبر الدول المتلقية لها في هذه الفترة وهي مصر وليبيا بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها هذه الدول والتي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى عكس ذلك تماما، فقد تطورت هذه التدفقات في الدول الواقعة جنوب الصحراء وصلت إلى أكثر من 29,5 مليار دولار عام 2010 و9,36مليار دولار عام 2011 وهو مستوى يمكن مقارنته بالذروة التي وصل إليها سنة 2008 وهي 37,3 مليار دولار، كما أوضحت كذلك هذه التقارير أن هناك توقعات واعدة من تلقي استثمارات أكثر حجم، نظرا للنمو الاقتصادي والقوي الذي تعرفه المنطقة والذي حسن نظرة المستثمرين للقارة[19].

المطلب الثالث: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص عديدة و متنوعة تميزه عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى نذكر منها ما يلي:

خاصية الزيادة المستمرة في حجم وحركة تدفقاته على المستوى العالمي فيما بين الدول المتقدمة وبين المتقدمة و النامية[20].

أ. خاصية تميزه عن القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عنه، ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشاريع المحولة عن طريقه.

[19] تقرير الاستثمار العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، جويلية 2012.
[20]المجلة العامة للاقتصاد و التجارة ، مرجع سبق ذكره ص 85.

ب. خاصية الدور الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المصادر الاقتصادية والمنافع الاجتماعية الناتجة عنه.

ت. خاصية طبيعته في أنه استثمار منتج، نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد، حيث نجد المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله و خبراته في دولة ما، إلا بعد دراسات معمقة يقوم بها عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل الفنية المتاحة أمامه[21].

ث. خاصية كونه أحد أهم وسائل القضاء على البطالة والحد منها من خلال توفير مناصب الشغل،وتوسيع نطاق السوق المحلية والتقليل من الظواهر الاجتماعية(الجريمة، السرقة....).

ج. خاصية التأسيس لعلاقة متينة مع المؤسسة الأم خارج البلد المضيف، هذه العلاقة التي تؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى وتطوير مؤسسات البيع المحلية و فهم التكنولوجيا المعقدة[22].

ح. خاصية تدعيم المبادلات التجارية عن طريق عملية التصدير، خاصة في البلد المضيف الذي يتمتع بمميزات نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

خ. خاصية التغير التي يتميز بها من خلال تحركاته العديدة سعيا وراء جني الأرباح، فهو يتنقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح والتسهيلات المختلفة كاليد العاملة الرخيصة[23].

د. خاصية التوجه دوما إلى الدول التي توفر له مناخ استثماري ملائم ومناسب.

---

[21] المسوي ضياء مجيد، العولمة و اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 123.

[22] د. نزيه المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، كلية الاقتصاد والقانون بطنطا، دار الفكر الجامعي 2007، ص 37.

[23] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ص 275.

2.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:يمكن القول أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وصور عديدة غير محددة، يرجع البعض السبب في عدم تحديدها إلى تباين المرجعية الفكرية من جهة وإلى طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، فهي تختلف باختلاف المستثمر من حيث كونه شخصا طبيعيا أو معنويا، ومن حيث نسبة المشاركة في رأس المال ومن حيث كون الاستثمار نقدي أو عيني، أي أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة لذلك يمكن تصنيفها كما يلي:

أ.الاستثمارات المشتركةLes entreprises Conjointes: تعتبر الاستثمارات المشتركة أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، بحيث لا تقتصر المشاركة على حصة كل طرف في رأس المال، بل تمتد إلى إدارة المشروع والعلامة التجارية والخبرة وبراءة الاختراع، كما أنها تعد أكثر الاستثمارات تفضيلا لدى الدول النامية لكونها تساعد على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في شئون الدول المضيفة[24]، ومن هنا يمكن القول أن الشراكة تكون على شكل:

- ✓ اتفاق لفترة طويلة على ممارسة نشاط صناعي بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر محلي داخل حدود الطرف المضيف.
- ✓ المشاركة بين الطرفين المحلي والأجنبي، لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، بل يمكن أن تتعدى ذلك من خلال تقديم التكنولوجيا والخبرة.[25]

ب.استثمارات يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكاملJoint-venture: وهي مشروعات مستقلة مالكها هو المستثمر الأجنبي، بحيث تقوم بإنشاء فروع لها بالدول المضيفة تخصصها لعملية الإنتاج والتسويق، تعتبر من أكثر الأنواع التي تحبذها الشركات المتعددة الجنسيات، لأنها تتيح لها الحرية الكاملة في التصرف والتحكم، في حين

[24]د.عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 34.
[25] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص273.

يقابلها أحيانا رفض وتردد من الدول المضيفة التي تعتبره نوع من أنواع التبعية الاقتصادية والتدخل في شئونها الداخلية، بالرغم مما يوفره هذا النوع من الاستثمارات من مزايا عديدة لهذه الدول من تطور تكنولوجي وفرص للتوظيف[26]، وبالرغم من عدم إيجاد هذه الدول لبدائل علمية وعملية بشأن ادعاءاتها، إلا أن البعض منها في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى في إفريقيا بدأت تمنح تراخيص للشركات المتعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشاريع الاستثمارية رغبة منها في تحفيز المستثمرين الأجانب[27]

ت.عقود المناولة الدولية La Sous-Traitance Internationale: أو التعاقد من الباطن وفيه تلتزم شركة أجنبية اتجاه شركة وطنية بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج أو توريد آلات ومعدات وقطع غيار خاصة بمنتج معين.

ث.عقود المفتاح في اليدContrats clé à main: وهي عقود يلتزم فيها المستثمر الأجنبي بالقيام بدراسة عن جدوى المشروع وطرق تشغيله والتكنولوجيا اللازمة له وفقا لصلاحيات تحددها بنود العقد، فقد تتوقف قبل البدء في عملية الاستغلال أو قد تستمر إلى غاية مرحلة معينة من الإنتاج.

ج.عقود التسيير الإداريContrat de Gestion Administrative:وهي عقود يلتزم بمقتضاها المستثمر الأجنبي بإدارة جزء من الوظائف الخاصة بالمشروع في البلد المضيف مع منح تكوين للعمال المحليين و تأهيلهم طول فترة العقد.

[26] عبير فاروق محمود، دور الاستثمارات المباشرة الأوروبية و الأمريكية و مجالات نشاطها في الاقتصاد المصري، رسالة ماجيستير، 2004، ص 8.

[27] جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص16.

ح.اتفاقيات التراخيص Les Accords des licences: يتم بموجب هذه الاتفاقيات توريد تكنولوجيا ومعارف تقنية من طرف المستثمر الأجنبي مقابل دفع جزافي أو الحصول على نسبة من الأرباح المحققة للمشروع أو الحصول على مواد أولية بأسعار منخفضة من البلد المضيف.

خ.اتفاقيات توزيع الإنتاجLes Accords de Partage de Production:يستخدم هذا النوع من الاتفاقيات كثيرا في قطاع المحروقات،بحيث يلتزم المستثمر الأجنبي بعملية التنقيب والاستكشاف مقابل الحصول على نسبة معينة من الإنتاج[28].

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الدول المستقبلة.

إن أي استثمار يقام في بلد ما لابد وأن يكون محكوما بدوافع عديدة تجارية، ثقافية، اجتماعية تولد آثارا مختلفة إيجابية أو سلبية كانت، فقد تؤثر الدوافع التجارية على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات، كما قد تؤثر الدوافع الثقافية على نشر ثقافة معينة كلغة البلد المصدر، لكن ومهما يكن فإن اهتمام كل الدول النامية منصب على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية حتى تجد مصادر للتمويل وتقلل قدر الإمكان من ديونها ناسية أو متناسية أحيانا كل الأضرار التي من الممكن أن يجلبها هذا النوع من الاستثمارات.[29] والآراء تختلف في الفكر الاقتصادي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، ففي حين إيجابي، يرى البعض الآخر أن له دورا سلبيا على التنمية الاقتصادية للدول المضيفة.

[28] د. محمد قويدري. الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و 18 أفريل 2006.

[29]أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005 ص 26.

المطلب الأول:الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى Friden و Harry JohnsonKindelberger أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة قدرة الدولة على حشد وتعبئة مواردها الوطنية وزيادة فرص العمل المتاحة وزيادة التراكم الرأسمالي وزيادة الحصيلة الضريبية ويؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة وزيادة كفاءة العناصر الإدارية والتسويقية، وأن الاعتماد عليه يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وزيادة الإيرادات العامة والصادرات بالدولة المضيفة.

إن الآثار الإيجابية المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالدول المضيفة تعتبر من أهم مبررات تفضيل هذه الدول لهذا النوع من الاستثمار، حيث أن هذه الاستثمارات تتسم بالاستقرار النسبي، مقارنة بالقروض أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، كما أنها تساهم مساهمة مباشرة في العملية الإنتاجية وسنتطرق لمزاياه بالتفصيل، حتى نبين درجة تنافس أغلب الدول في مختلف مناطق العالم من أجل السعي لإقامة مشاريع اقتصادية أجنبية على أراضيها كما يلي:

1. توفير رأس المال: ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر استثمار طويل الأجل، و من ثم فهو أقل حساسية أو تأثير على العوامل المؤدية إلى تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتحكم في العملية الإنتاجية، حيث تتملك جزء من الأصول بالشركة كما تقوم بالإدارة مما يجعل هناك صعوبة في تصفيتها خلال الأزمات السياسية أو الاقتصادية،

مما يقلل من احتمال الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال الذي تتعرض له الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، و قد ظهر ذلك جليا خلال الأزمة المالية التي حدثت في

دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من جويلية1997 حتى 2001، أدت إلى انخفاض الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية بـ 53.3% عام 1998، كما انخفضت الاستثمارات في أسواق المال الدولية بـ 46.5%، في حين انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ5.1 % فقط خلال الأزمة، إذ أن أغلب الاستثمارات في الدول الأسيوية ممولة في الأصل من موارد أجنبية.

و لعل أهم ميزة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في توفير النقد الأجنبي، فبمجرد أن يتجه الاستثمار الأجنبي نحو أي قطاع فإنه سيشكل جزءا مهما من رأس المال المستثمر في هذا القطاع.

2. تقليص الهوة بين الادخار والاستثمارات في الدول المستقبلة:فمن المعلوم أن معظم الدول النامية تعاني من انخفاض حجم المدخرات الوطنية و زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الوطنية مما يؤدي إلى استثمار زيادة فجوة الموارد المحلية، كما يساهم الاستثمار الأجنبي في تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية و زيادة مواردها من النقد الأجنبي ومن ثم تساهم في زيادة الاستثمارات القومية ومن ثم زيادة معدلات التنمية الوطنية.

3. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل قطاعات الاقتصاد في الدول المستقبلة: إذا سلمنا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يمثل عنصرا أساسيا لتمويل العملية الإنتاجية في الاقتصاد المضيف بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية أو من خلال نقل التكنولوجيا المتطورة على الشركات المحلية والمنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، مما يؤدي إلى تحسين وتطوير باقي قطاعات الاقتصاد الوطني.

4. الحد من الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات: يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض العجز في الميزان التجاري والحد من الاختلال في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات، حيث تمكن الشركات دولية النشاط صادرات الدولة المضيفة من دخول الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها وزيادة مواردها من النقد الأجنبي والمساهمة في الحد من عجز ميزانها التجاري والحد من الاقتراض الخارجي ومن ثم تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات.

5. نقل التكنولوجيا المتطورة: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عامل لنقل التكنولوجيا إلى البلدان المستقبلة سواء عن طريق مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في مشاريع شراكة، فالتكنولوجيا بغض النظر عن درجة تطورها(عادية أو معقدة) تعتبر أساس عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية، لها سعت هذه الأخيرة إلى جذب استثمارات أجنبية أملا في حصولها على التكنولوجيا التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، حيث تمكنت معظمها من الاستفادة من استثمارات ذات مستوى عال في الصناعات النفطية والبتروكيمياء والإلكترونيك والكهرباء... حيث تشير معظم الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين نشاطات البحث والتطوير ومعدلات النمو الاقتصادي.

6. تحقيق منافع تجارية واندماج اقتصاد الدول المستقبلة في الاقتصاد العالمي: قد تتحقق المنافع التجارية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مساهمته في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وفتح أسواق جديدة أمام تلك المنتجات كان لا يمكن اختراقها بدون الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ذلك فقد يمكن الاستثمار الأجنبي المضيف من الاندماج في الاقتصاد

العالمي من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري وزيادة تدفق رؤوس الأموال و زيادة حصته في الأسواق الدولية.

7.زيادة صادرات الدول المستقبلة:في الواقع أن الشركات المتعددة الجنسيات ساهمت في زيادة صادرات بعض الدول المضيفة، إلا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة صادرات الدول النامية بصفة عامة كان محدود وغير ملموس، فبعض الدول النامية التي اتبعت استراتيجية التصنيع للتصدير قامت به شركات ومستثمرين وطنيين[30].

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي استثمر في مشروعات من أجل التصدير للأسواق الدولية، فقد تركز في عدد محدود من الدول التي حققت نجاحا في التصنيع من أجل التصدير وهي دول ذات دخل مرتفع تركزت كلها في جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية.

8.التسيير والتنظيم الإداري: لعل أكثر ما يجلب الانتباه لدى الشركات المستثمرة هي تميزها الإداري، الذي يعتمد على الكفاءة الإدارية والقدرة التنظيمية العالية الدقة في التعيين والمقدرة على البحث عن فرص الاستثمار، وتنظيم الإمدادات وتوفير الأسواق هذه الميزات التي قد تؤثر إيجابيا على التسيير والتنظيم للمشروعات المحلية من خلال تدريب العمال والمسيرين الوطنيين على اكتساب هذه المهارات.

9.الإنتاج وإيجاد مناصب عمل: إن قدرة المستثمر الأجنبي على إيجاد مشاريع في الدول المستقبلة، يساعد حتما إلى إيجاد فرص عمل ومداخيل جديدة وزيادة نسب التشغيل، لكن هناك اختلافات كثيرة في مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في

[30]مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العالمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5، واشنطن، سبتمبر، 1997 ص 3،4،5.

الإنتاج والتوظيف، لأن المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة يتحدد في حقيقة الأمر بالقيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر الإنتاج المحلية، لذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير محلية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرة للدول المستقبلة، إلا في الجزء المتفق عليه محليا، فإذا قامت الشركات الأجنبية المستثمرة أو فروعها باستعمال المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من التي تزخر بها الدول المستقبلة من شأنه أن يؤدي إلى قيام صناعة تكميلية ويشجع على زيادة الإنتاج المحلي وإيجاد فرص عمل جديدة والعكس صحيح[31].

وإضافة لكل ما ذكرناه سابقا، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا أخرى نلخصها فيما يلي:

- ✓ المساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ المساعدة على الاستفادة من القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية.
- ✓ تميزه بآثار إيجابية على كل من الكفاءة والتكلفة والإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد الخاصة بكل بلد.استقرار تدفقات رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني.
- ✓ سد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمارات الوطنية.
- ✓ انتشار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ✓ يؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للاقتصاد المضيف.
- ✓ تحقيق منافع تجارية واندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة.
- ✓ قد يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي[32].

[31] إسلام محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه، 2005 جامعة عين شمس القاهرة ص 40 و 41 .

[32] أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة2003، ص 58 و59.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم مما تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة من امتيازات وإيجابيات تساعد الدول المضيفة على النمو والتطور، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تخلو من بعض الآثار السلبية التي تؤدي إلى التقليل من فعالية الدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

حيث يرى Muller Barnet أن الهدف الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات دولية النشاط هو تحقيق أكبر عائد ممكن في الدول المضيفة وفي أقصر وقت ممكن، و لذلك فإن الاقتصاد المضيف قد يتحمل خسائر نتيجة تطبيق الشركات الدولية النشاط ما يعرف بأسعار التحويل،إذ تقوم فروع الشركات دولية النشاط بتقييم صادرات الاقتصاد المضيف بأقل من قيمتها الحقيقية لتقل العبء الضريبي إلى الدولة التي معدلات الضرائب فيها منخفضة، مما يؤدي إلى خسارة الدولة المضيفة لمبالغ بالنقد الأجنبي،هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات الحقيقية والقيمة التي حددتها الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الشركات التي لا يهمها من استثماراتها في الدول المضيفة سوى تحقيق المزيد من الأرباح والعائدات الضخمة دون مراعاة ما قد تحدثه من أضرار للدول المستقبلة أو المضيفة مثلما أحدثته شركات التنقيب من آثار سلبية على البيئة في دول كنيجيريا على سبيل المثال وعلى كل فسنسرد بعض الآثار السلبية كما يلي:

1.السياسة الاقتصادية للدول المستقبلة: إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى إمكانية حصولها على التمويل اللازم على شكل قروض دولية، مما يقلل من قرارات المشرفين على السياسة الاقتصادية للدول المضيفة، كما يؤدي إلى خلق طبقة

من الاستغلاليين من الوكلاء والموردين والسماسرة وغيرهم من الذين يعملون مع هذه الشركات، ترتبط مصالحهم بمصالحها وينتج عن ذلك طبقة ضغط للدفاع عن وجودها في بلدهم،وقد يؤدي إلى خسائر في الإيرادات الضريبية للاقتصاد المضيف.

2.زيادة أعباء الدولة المستقبلة: إن العمل على جذب استثمارات أجنبية مهمة يؤدي بالدولة المضيفة إلى منح المزيد من الامتيازات للشركات المستثمرة كإعفائها من الضرائب وتخفيض الرسوم الجمركية عن وارداتها، مما يضعف إيراداتها ويدفعها إلى الاستدانة.

3.ميزان المدفوعات:إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة هي عبارة عن سلاح ذو حدين، فكما تؤثر إيجابا تؤثر في نفس الوقت سلبا، فنشاط هذه الشركات يستدعي استيراد لحاجياتها سلع وسطية وخدمات وتحويل أرباحها إلى بلدانها مع جزء من أجور عمالها الأجانب إلى دولهم مع دفع فوائد عن التمويل الخارجي ومقابل عن براءات الاختراع والمساعدات التقنية، ما يزيد من أعباء إضافية على ميزان المدفوعات و حدوث عجز[33].

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته.

يقصد بمحددات الاستثمار المناخ الاستثماري الذي يعرف على أنه مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية المكونة للمحيط الذي تتم فيه

[33]طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والأهداف الإنمائية للدول النامية، مؤتمر التمويل والاستثمار، القاهرة 2004.

العملية الاستثمارية، والتي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة سلبا أو إيجابا وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار[34].

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد بمجموعة من العوامل تعد أساسية في اتخاذ القرار المناسب من طرف المستثمر الأجنبي في تحديد مكان الاستثمار وتساعد على استقطاب وتوجيه الاستثمارات إلى بلد دون آخر،هذه العوامل التي يرجعها البعض إلى الدولة المستقبلة وطبيعة السوق فيها والبعض الآخر إلى الدولة الأم للمستثمر الأجنبي،وأن من أهمها حدوث طفرة في أنشطة عمليات الاندماج وشراء الشركات العابرة للحدود واتجاه الكثير من الدول النامية إلى التخلص من عبئ القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة، الأمر الذي يساعد الدول المتقدمة إلى الاتجاه نحو الاستثمار المباشر فيها[35]، وتختلف درجة تأثير هذه العوامل على قرار الاستثمار من دولة لأخرى ومن مستثمر لأخر، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحدث إذا لم تسمح الدولة المستقبلة بذلك، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003 فإن هذه المحددات هي:

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤكد الكثير من الدراسات التي أجريت حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أن للعوامل الاقتصادية تأثير في جذب استثمارات مهمة وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فكلما كانت السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل مستقرة وواضحة، وتدار بطريقة منظمة ومدروسة تكون فرص الاستثمار الأجنبي كبيرة في هذا البلد والعكس صحيح، إذ أن ضعف السياسات وعدم الاستقرار الأمني يبعد المستثمرين

[34]حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، شهر ديسمبر 2005،ص29.

[35] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الشركات عبرة الوطنية و تدويل البحث و التطوير، تقرير عن الاستثمار العالمي الأمم المتحدة، نيويورك 2005 ص 30.

وينفرهم،وتكمن هذه المحددات بالنسبة لطرفي الاستثمار سواء كان مصدرا أو مستوردا له في:

1.استقرار السياسات الاقتصادية: إن الجو الاقتصادي الذي يمتاز بوضوح في سياسته النقدية والمالية والضرائب وشروط العمل والتأمين والشفافية في المعاملات المالية من شأنه أن يكون عاملا محفزا على جذب أكبر الاستثمارات الأجنبية.

2.حجم السوق الداخلية:إن الدولة التي تمتاز بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتزايد عدد سكانها هي دولة قادرة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ أن حجم السوق واحتمال نموها مستقبلا، يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عدد السكان.

3.سهولة وإمكانية تعدي الأسواق الداخلية إلى الأسواق الدولية ونعني به وجود الموقع الاستراتيجي الذي يقع فيه البلد المستقبل والذي يساعد المستثمر على تصدير منتجاته نظرا لقربه من أسواق كثيرة.

4.البنية التحتية للبلد المستقبل: إن توفر بنية تحتية ملائمة وفق المعايير الدولية من شبكات نقل واتصالات وإمدادات طاقة ومواد أولية، كلها عوامل مساعدة على تقليل التكاليف مما يجعل من إقبال الشركات المستثمرة أمرا حتميا.

5.وجود يد عاملة مؤهلة: إن وجود يد عاملة مؤهلة ورخيصة التكاليف يكون عاملا محفزا لجذب الاستثمار، لأن الشركات الأجنبية تسعى للبحث عن العمالة المنخفضة التكاليف من أجل تعظيم أرباحها.

6.وفرة المناطق الحرة: المناطق الحرة هي جزء من أرض الدولة المستقبلة معزولة بأسوار وتخضع لقوانين خاصة في ظل سيادتها الكاملة، لها فوائد تستفيد منها الدولة المضيفة والمستثمرون المحليون والأجانب، حيث بوجودها يستفيد المستثمر من

الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق ويسهل عليه عملية تسويق منتجاته في أسواق الدول المجاورة[36].

7.علاقة البلد المستقبل للاستثمارات الأجنبية بالاتحادات الاقتصادية والإقليمية.

8.توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة التي بإمكانها أن تتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك.

9.ضخامة الشركة وطموحاتها الاستثمارية.

10. حالة الركود وانخفاض معدلات النمو في الدولة الأم.

11.السيطرة الاقتصادية للدولة الأم على بعض الدول المدانة لها أوالمستوردة منها للتكنولوجيا والسلع.

12.رغبة الشركات الكبرى في حماية اختراعاتها والعلامات التجارية الخاصة بها يعطي الدافع للاستثمار خارج بلدانها الأصلية.

13.وفرة رأس المال الذي يسمح للشركات المستثمرة بتجنب القروض والأعباء الناجمة عنها.

14.تنويع المنتجات الذي يؤدي إلى تحصيل عوائد مرتفعة[37].

المطلب الثاني:المحددات السياسية والقانونية والإدارية للاستثمارالأجنبي المباشر.

تعد المحددات السياسية من أهم الأسباب التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات المستقبلية المحتملة كلها عوامل تحدد مصير الاستثمار في البلد المضيف وتكمن في:

[36]محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص6.

[37]سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دار الحامد، عمان، 2001، ص 105.

1.الاستقرارالسياسي:يعد النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، وأول محفز في جذب استثمار أجنبي لأنه مرتبط بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي الذي يؤدي إلى عدم مخاطرة المستثمر والاستثمار في هذه البلدان، فانعدامه يمكن أن يؤدي إلى تصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا، كما أن المستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس دراسة المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي السائد، إذ أن المستثمرين يفضلون الدول ذات النظام الديمقراطي والابتعاد قدر الإمكان عن:

أ.الأوضاع الغير آمنة والفوضى من شأنها أن تؤثر سلباعلى الاستثمار.

ب.عدم استقرار القوانين والتشريعات التي تسنها هذه الدول.

ج.التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الذي يعيق المنافسة ويؤثر سلبا على الإمكانيات والموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه[38].

أما القانونية والإدارية فتكمن في وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمرين حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وضمانات ضد المخاطر التي قد تحدق بالمستثمر كمخاطر التأميم وتوفير له حق تحويل الأرباح، وقرارات إدارية صارمة تقضي على البيروقراطية وتحارب الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤكد جميع الدراسات أن للعوامل الاجتماعية في البلد المضيف دور في تحديد حجم الاستثمار و تدفقاته و تكمن هذه المحددات في:

[38] Henri Bourguinat, Théorie de l'investissement direct étranger 1985.P27.

1.العادات والتقاليد.

2.الدين والأعراف واللغة.

3.انعدام أو قلة الصراعات النقابية والإضرابات في البلد المضيف،لأن كثرة الصراعات الاجتماعية تعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تحويل الاستثمارات إلى وجهات أخرى، فمثلا بسبب معارضة النقابات البريطانية تم إنشاء فرع لمصنع فورد سنة 1989 في إسبانيا الذي كان من المقرر إنشاءه في اسكتلندا.

4.ابتعاد المجتمع عن الآفات الاجتماعية كالرشوة والبيروقراطية والتي تعتبر عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، فانتشار الرشوة صغيرة كانت أم كبيرة، أي أن انتشارها لدى الموظفين الصغار على مستوى إداراتنا أو لدى المسؤولين الكبار عند إبرام الصفقات والعقود الكبرى، يؤثر بطريقة مباشرة على تكلفة المعاملة، كما أن البيروقراطية تعرقل تفعيل الاستثمار كطول الإجراءات الإدارية، التي من شأنها أن تؤثر على سلوك المستثمر الأجنبي المباشر في بلد دون أخر، كما قد توجه المستثمر إلى استثمارات معينة و محددة[39].

المبحث الرابع: الدول النامية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:موقف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا أحد يمكنه إنكار دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد، لما يحققه من منافع وفوائد تنعكس إيجابا و تساعد على النمو، إذ يشكل هذا النوع من الاستثمارات محور اهتمام جل الحكومات التي تعمل على تحسين المناخ الاستثماري بها.

[39] د. وفاء عبد الأمير الدباس، كلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء الخاصة، الأردن مداخلة بالملتقى الدولي بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 17 و 18 أفريل سنة 2006.

فالدول النامية التي تعرضت أغلبها للاستعمار ظلت متخوفة بعد حصولها على استقلالها من الاستثمار الأجنبي معتقدة أنه السبب في نكساتها السابقة، فهي التي بذلت تضحيات جبارة من أجل انتزاع سيادتها الوطنية ووضع حد لنهب خيراتها، عملت على البحث عن طرق وأساليب أخرى وذلك بتشكيل حكومات وطنية مهمتها القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وقامت بالاعتماد على القروض كشكل من أشكال التمويل، لكن هذه القرارات لم تنجح وزادت من مديونيتها وجعلت من التنمية في هذه البلدان، أمر غير ممكن مما دفع هذه الدول إلى الاعتماد على حلول أخرى.

ومع بداية الثمانينات بدأت نظرة هذه الدول للاستثمار الأجنبي تتغير، فقامت بتقليص القيود عليه، مدركة أنه أهم الحلول لما يحققه من فوائد كثيرة في فترة تتميز بمنافسة دولية شرسة،حيث أن الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى التصدير وتنظيم تسيير مؤسساتها لا يتحقق إلا بالاعتماد على تجارب الشركات الأجنبية الكبرى.

التي أصبحت تلعب حاليا دورا مهما في حركة رؤوس الأموال الأجنبية وعامل مهم وأساسي في التدفقات الواردة، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2007 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ودول الاتحاد الأوروبي كإسبانيا وإيطاليا واليونان ... بشكل عام، والتي غيرت معالم وخريطة سير هذا النوع من الاستثمارات، حيث برزت الدول النامية كطرف مهم و فاعل، وما استقطابها لنصف التدفقات العالمية الواردة ابتداء من سنة 2009 إلا دليلا على ذلك[40].

[40]التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1996 ص3.

المطلب الثاني: حاجة الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أدركت أغلب الدول النامية التي عانت كثيرا من مشكل المديونية ونقص التمويل خلال فترة الثمانينات، الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد، ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وترقية المنافسة[41]، كما اتضح لها جليا أن التنمية الاقتصادية لا تعني زيادة المشاريع وزيادة قدرتها على الإنتاج فقط، بل تغيير كل البنية الاقتصادية،بهدف الرفع من الدخل الوطني للبلد وتحسين المستوى المعيشي للسكان بما يتماشى وتنمية حقيقية خلال فترة زمنية معينة ومحددة معتمدين على وسائل براغماتية تقضي على المشاكل التي تعاني منها هذه الدول بتكاليف قليلة ومن بين النتائج والأهداف المراد تحقيقها من حاجتها لاستثمارات أجنبية ما يلي:

1.البحث عن رؤوس أموال: تعاني أغلبية الدول النامية من نقص في رأس المال وقلة في المدخرات، أما الباقي منها فبالرغم من امتلاكها لثروات عديدة ومختلفة وأموال طائلة، إلا أنها لم تعرف التنمية مما قد يجعل من الاستثمار الأجنبي أن يكون البديل في إنعاش اقتصادها[42].

2.البحث عن التكنولوجيا اللازمة:إن الدول النامية مجتمعة تفتقر للتكنولوجيا المناسبة التي تمكن من إقامة المشاريع، لأن هذه المشاريع لا تقام بأدوات تقليدية بسيطة، لذلك فما عليها إلا البحث عن مصادر لجذب استثمارات أجنبية بما يوفر لها التكنولوجيا اللازمة.

3.البحث عن تحسين القدرات البشرية: يعتمد التطور الاقتصادي لأي دولة بالأساس على الموارد البشرية التي تمتلكها، هذه الموارد التي تتكون في ظل توفير الظروف

[41] د. عبد المجيد أونيس، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف أفريل 2006.
[42] د. أنور عطية العدل،التنمية الصناعية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 1987، ص 28.

والعوامل الملائمة كتنظيم النسل والأسرة وتوفير تعليم لائق والقضاء على الأمية، فالدول النامية التي تنعدم فيها كل هذه العوامل وتتميز بانفجار ديمغرافي وبنسبة أمية عالية جدا لا يمكنها التنمية إلا بمكافحة هذه السلبيات وتوفير مناخ لائق يتأتى عن طريق إصلاحات في جميع الميادين بتوفير المال اللازم الذي من الممكن توفيره عن طريق جذب استثمارات أجنبية مباشرة.

4. البحث عن الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية: إن امتلاك الدول النامية لموارد طبيعية هائلة من أراضي فلاحية وثروات متعددة وعدم استخدامها بشكل عقلاني يعيق التنمية، لذلك فإن الاعتماد على مستثمرين أجانب في استخدام هذه الثروات بما ينفع البلد بإمكانه أن يؤدي إلى تنمية شاملة[43].

5. القضاء على المديونية أو الحد من نسبها المرتفعة: إن الاعتماد على الديون وسياسة إعادة جدولتها كوسيلة لإيجاد مدخرات، لم يؤدي إلى حل المشكلة بل زادها بلة، حيث ازدادت نسبة الأقساط والفوائد، التي دفعتها الدول النامية المدينة بشكل متسارع، إذ بلغت سنة 1976 معدل 53% من مجموع التدفقات المالية الداخلة ووصلت عام 1980 إلى 78% ثم إلى 82% عام 1982 وبلغت ديون أمريكا اللاتنية200 مليار دولار جعلتها تعجز وتمتنع عن التسديد والتفكير في حلول عاجلة كان من أهمها اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. البحث عن دخول الأسواق العالمية: إن كسب فرصة دخول سلع الدول النامية للأسواق العالمية صعب جدا في ظل ظروفها الحالية، دون الاعتماد أو اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر.

[43] د. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية، التجربة الصينية، كلية العلوم الاقتصادية، بغداد 2013.

7.العمل على إحداث توازن بين الادخار والاستثمار المحلي: إن حاجة الدول النامية إلى موارد مالية كبيرة، لا يمكن تغطيتها من المدخرات المحلية بشكل كامل، مما يؤثر سلبا على الإنتاج وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، إذ أن ضعف مستوى الناتج المحلي الخام والدخل القومي وحصة الفرد الواحد المتدنية من الدخل وسوء توزيعه وإعادة توزيعه بين الطبقات الاجتماعية هو السمة الغالبة في هذه الدول، ففي الدول العربية على سبيل الذكر تشير التقديرات أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام يجب أن تصل إلى 7,8% في المدة بين 2001 و2010، مما يتطلب نسبة استثمار تقدر بـ 32% من الناتج المحلي الخام، ولكن ما هو متوقع هو أن تكون نسبة الادخار أثناء نفس المدة 23% فقط أي أن تكون هناك فجوة بنسبة 9%مما يخلق ضغوطات على حكومات هذه الدول تضطرها إلى التوجه للبحث عن موارد مالية خارجية ضخمة[44].

8.البحث عن الحد من الواردات وزيادة الصادرات: تعاني الدول النامية من فجوة كبيرة بين وارداتها المكلفة وبين صادراتها المكونة من سلعة أو سلعتين، فهذه الدول لا تستطيع أن تشرع في عملية حقيقية ما دامت طرق التبادل الدولي لازالت تتحكم فيها الدول المتقدمة عن طريق الاستيلاء على كل إمكانيات التراكم المالي، هذه الأخيرة التي تعمل على إبقاء الدول النامية ملحقا خاما لها، فاضطرار الدول النامية إلى تصدير كميات كبيرة من الخامات إلى أسواق الدول المتقدمة بهدف شراء المواد الغذائية الضرورية لإجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها هو أسلوب غير متكافئ، ولملء هذه الفجوة كان لزاما عليها اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر[45].

[44] د. حسين البيخيتاوي، مسوغات اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، 2012، ص2.
[45] عبد الرحيم بوادقجي، التنمية الاقتصادية، دمشق المطبعة الجديدة 1977، ص 100.

المطلب الثالث: تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية لم يكن واضحا، على الرغم من الزيادة الكبيرة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي عرفتها هذه الدول في السنوات الأخيرة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي غيرت معالم سير هذا النمط من الاستثمارات، مما جعل كل الخبراء يشكون في مدى قدرة هذه التدفقات على زيادة نسب النمو وتنشيط الوضع الاقتصادي فيها،وبقي دور هذه الاستثمارات وتأثيرها التنموي في سد العجز التمويلي ودعم القدرة التصديرية واكتساب التكنولوجيا محل مد وجذب بين مؤيد و معارض.

إن عملية تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة لهذا الاستثمار.

فقد نجد أحيانا أن وجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال علامة على ضعف وليس قوة في البلد المضيف، لأن التحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية وليس إيجابا، كما أنها تتحكم بخيارات شعوبها و توجيه سياستها بما يتلاءم وسياسة المستثمر الأجنبي كما ذكرناه سالفا في الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

إن العولمة والانفتاح الكبير بين جميع دول المعمورة وانتقال رؤوس الأموال وسهولة التبادل وظهور المنظمات وازدياد المعاهدات والاتفاقيات، كثف من تنافس جميع الدول نامية كانت أو متقدمة في جذب استثمارات أجنبية، وبالأخص تلك التي يعرف اقتصادها ركود ومديونية حادة وعدم القدرة على خلق مشاريع محلية، التي قلصت من فرصها في التنمية والتقدم، ما أدى بها إلى الاعتقاد والجزم أن المخرج الوحيد من وضعيتها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك كان لجؤها إلى رؤوس الأموال الأجنبية مبررا وخيارا لا بد منه.

لكن بالرغم من هذا الاعتقاد بضرورة تلقي استثمارات أجنبية، إلا أن تقاليد هذه الدول وسلوكيات موظفيها في مختلف الإدارات والظروف الأمنية الغير مستقرة بها، لازالت تؤثر سلبا على تطور تدفق هذه الاستثمارات التي وإن زادت سنة أو سنتين تراجعت مرة أخرى للعديد من السنوات كما رأينا من خلال بعض الإحصائيات والأرقام التي أوردناها في هذا الفصل.

لذا أصبح لزاما على الدول المضيفة إن أرادت تحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية، توفير أرضية ومناخ سليم خال من كل الشوائب التي من شأنها أن تعيق جذب المزيد من هذه الاستثمارات التي تعود عليها بالإيجاب والنفع.

أما بالنسبة للدول المستثمرة إن أرادت تحسين عائدات استثماراتها فما عليها إلا أن تأتي إلى الدول المضيفة بمشاريع ذات منفعة وذات قيمة اقتصادية ومالية كبيرة تكسب بها حصص في أسواق هذه الدول وأسواق المناطق المجاورة.

لذلك فقد تناولت في هذا الفصل إضافة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم المختلفة الخاصة به، الأشكال العديدة لهذا النوع من الاستثمارات، وخصائصها،ثم إيجابياتها وسلبياتها دون أن أنسى التطرق إلى مختلف الفترات التي عرفت فيها هذه

الاستثمارات وفي مختلف أنحاء العالم تدفقات معتبرة مع التوضيح ، كما لم يفتن التذكير بالمناخ الخاص بها والمشاكل التي قد تصادفها في مختلف مناطق العالم.

تمهيد:

إن تحقيق التطور الاقتصادي في الدول النامية واللحاق بركب الدول المتقدمة، يعتمد أساسا على ضرورة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وحركة التبادل التجاري، فتحقيق صناعة مستدامة يتطلب صناعات صغيرة ومتوسطة مغذية.

حيث بدأ التوجه نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات في تزايد بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بعد تدهور الأوضاع المالية العالمية التي أثرت سلبا وأضعفت كل القدرات الاستثمارية للدول النامية وجعلتها غير قادرة على مواصلة إنشاء المؤسسات الكبيرة والضخمة.

فكل التقديرات والمؤشرات والأرقام أشارت وتشير على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من الشركات وأكثر من 50% من مناصب الشغل في معظم الصناعات، حيث بينت دراسة أجريت في الاتحاد الأوروبي عام 1998، أن 16 مليون مؤسسة منها ما يعادل 99% صناعية توفر 70% من اليد العاملة، أما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي فإنها تشكل أكثر من 90% من مجموع الشركات التي توظف ما بين 35% إلى 85% من القوة العاملة وتشكل من 30% إلى 70% من الناتج الوطني الإجمالي و35% من مجموع الصادرات.

وكل التجارب أظهرت أن هذا النوع من الصناعات لعب دورا كبيرا في عملية التنمية، فبفضلها تم إنتاج أنواع كثيرة من منتجات غطت احتياجات أكبر الأسواق المحلية منها والأجنبية في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة، كألمانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من اقتصاديات دول شرق آسيا.

وبناءا على ما تقدم فإن الدعوة إلى تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ولا تزال من أهم القضايا التي أثيرت في العقود القليلة الماضية من

قبل مختلف الحكومات والمؤسسات الدولية المتخصصة كمنظمة العمل الدولية والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

ويبقى دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة أمر حاسم ومهم، ومن الضرورة بما كان البحث عن سبل ترقيتها وتطويرها وفق المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة وأنواعها.

ظهر مصطلح مؤسسة سنة 1699 في اللغة اللاتينية وكان يعني العمليات التجارية، ولم يستخدم بمعناه الحقيقي إلا في أواخر القرن الثامن عشر أي سنة 1798، حيث عرفت على أنها منظمة إنتاج للسلع والخدمات ذات طابع تجاري[1].

1. مفهومها: إن مفهوم المؤسسة في المفاهيم الاقتصادية، يعتبر من أكثرالمفاهيم تباينا واختلافا، نظرا لاختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى التطورات والمشاكل التي يهدف علماء الاقتصاد إلى دراستها وإيجاد الحلول لها، ومن أهم المفاهيم الخاصة بالمؤسسة نجد:

أ. أنها نظام اقتصادي منسجم، يتم فيه تنظيم مختلف الوسائل البشرية والمادية والمالية لتحقيق أهداف معينة.

ب. أنها عبارة عن وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في النهاية على سلع وخدمات يتم تصريفها بعد ذلك في السوق، لتحقيق أرباح وعوائد تمكن من إعادة الإنتاج وتوسيعه بعد ذلك.

ت. أنها عبارة عن وحدة اقتصادية، تضم أكثر من شخص وتستخدم موارد تحولها إلى مخرجات عن طريق القيام بأنشطة وتفاعلات من أجل إشباع حاجيات ورغبات الأفراد، وتحقيق عائدات تؤمن استمراريتها وتطورها.

ث. يعرف العالم الاقتصادي François Péroux المؤسسة على أنهاٌ: وحدة إنتاج ذات ذمة مالية، تؤلف بين أسعار مختلف عوامل الإنتاج التي يأتي بها متعاملون، بهدف

[1] Dominique Roux , Analyse et gestion de l'entreprise, Théories, méthodes et pratiques, Tome1,Edition du Nord paris,1989 P13.

بيع سلع أو خدمات في السوق للحصول على دخل نقدي ينتج من الفرق بين السعرين.[2]

2.أنواعها: يحدد الاختصاصيون نوع المؤسسة الاقتصادية حسب تصنيفات عديدة ندرجها كما يلي:

أ.تصنيف حسب الملكية: وعلى أساسه تصنف المؤسسة حسب طبيعة ملكية رأس المال المستثمر فيها، حيث ينتج عن هذا التصنيف مؤسسات خاصة وهي تلك المؤسسات التي ترجع ملكية وسائل الإنتاج فيها إلى فرد أو مجموعة من الأفراد كشركات الأموال وشركات التضامن، ومؤسسات عامة ترجع فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة.

ب.تصنيف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي أي حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه، وتقسم المؤسسة حسب هذا التصنيف إلى أنواع عديدة نذكرمنها ما يلي:

- مؤسسات ذات نشاط إنتاجي أوصناعي: ويمكن حصرها في مجموعتين كبيرتين:
  - ✓ مؤسسات الصناعة التحويلية: وهي مؤسسات تقوم بتحويل المواد الأولية الخام إلى منتجات تامة أونصف تامة الصنع، تتطلب مهارات عالية ورؤوس أموال ضخمة كالصناعات الثقيلة.
  - ✓ المؤسسات الاستخراجية:وهي مؤسسات يتمثل دورها في استخراج الثروات كمعادن الحديد والفحم والمحروقات...
- مؤسسات ذات نشاط تجاري: وهي مؤسسات تعتمد على توزيع السلع والخدمات فقط دون تحويلها[3].

[2] D.Larue, Economie d'entreprise, Edition hachette,Paris ,1983 P23.

- مؤسساتذات نشاط زراعي: وهي مؤسسات نشاطها فلاحي بحت،تستخدم أحد عوامل الطبيعة(الأرض) كعنصر إنتاج أساسي، مثل مؤسسات الإنتاج النباتي أو الحيواني.
- مؤسسات ذات نشاط مالي: وهي مؤسسات تقوم بنشاطات مالية كالبنوك.
- مؤسسات ذات نشاط خدماتي: وهي مؤسسات لا تنتج منتجات مادية وإنما يقتصر دورها على تقديم الخدمات كالمستشفيات ومؤسسات النقل والتأمينوالتعليم ...

ت.تصنيف حسب الحجم: أي صغيرة أو كبيرة أو ضخمة وهذا يعتبر أصعب تصنيف، لأنه يعتمد على معايير كثيرة ومختلفة، حيث يمكن أن تصنفالمؤسسة حسب المساحة أو حسب رقم الأعمال أو حسب عدد العمال، وهذا هو التصنيف الأكثر شيوعا[4].

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في الحقيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاء تعريف يكون مقبولا من طرف الجميع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للآراء العديدة التي طرحت بشأن تحديد مفهوم واحد لهذا النوع من المؤسسات يرضي جميع الاتجاهات الاقتصادية، لأن كلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى وحتى في الدولة ذاتها وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية، فمن الصعوبة بما كان الاتفاق على تعريف واضح دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الصعوبة التي تكمن في تحديد الفوارق الجوهرية بينها وبين المؤسسات الكبيرة نظرا

[3] Gagnon Savard, Josselin ouimet et collaborateurs, Structure et dynamique de l'entreprise, Edition Gaétan Morin, Québec 1982 P2.

[4]كاسر نصر محروس وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ص 34.

لتعدد المعايير المستخدمة في التمييز بينهما، وتغير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت لآخر تبعا لشروط النمو الاقتصادي[5].

فقد أشارت الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ما يفوق **55** تعريفا لها في **75** دولة، وأن العديد من الدول ليس لها تعريف رسمي، حيث أن تعريفها مرتبط بدرجة النمو الاقتصادي لكل دولة وبنص قانوني كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر واليابان ومن هذه الصعوبات نذكر مايلي:

- ✓ تعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، فالمعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة تختلف وتتعدد وهي معايير نسبية تختلف من قطاع لآخر.
- ✓ التطور الغير متكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، إذ يختلف تعريفها من بلد لأخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة ومدى الوفرة أوالندرة النسبية لعناصر الإنتاج ولذلك لم تستطع الأمم المتحدة توحيد مفهوم هذا النوع من المؤسسات من منطلق أن مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون مؤسسة كبيرة في الجزائر وهكذا...
- ✓ تغير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت لأخر لأنه دائم التغير كقطاع ديناميكي، ذلك أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى، مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظف **200** عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.

[5] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر ط1 2005 ص 5.

- ✓ اختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع، فالمؤسسات الموجودة في قطاع صناعة المواد الغذائية سوف يختلف بالتأكيد عن تلك الموجودة في قطاع التجارة.

2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسة الصغيرة والكبيرة، فالنوع الأول هو المعيار الكمي الذي يصلح لأغراض إحصائية وتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاه جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود التي تفصل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة منها، مما يساعد الحكومات والجهات التنظيمية المسؤولة على مساندة وتدعيم المؤسسات الصغيرة وتحديد مجال عملها بشكل دقيق، أما النوع الأخر من المعايير فهو معيار يعتمد على الفروق الوظيفية، يصلح لتحديد أدوار المؤسسات وإجراء تحليل اقتصادي وتقويمي لها وتتمثل هذه المعايير في:

أ.المعايير الكميةQuantitative Critéria: إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لعدد من المعايير والمقاييس الكمية يتم من خلالها التمييز بين المؤسسات من أهمها:

- **معيار عدد العاملين:** إن تصنيف المؤسسة حسب هذا المعيار، يعد من أهم التصنيفات المستخدمة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث تقسم المؤسسات فيه إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ المؤسسات الاقتصادية الكبرى**Grandes Entreprises:** وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال يتجاوز الآلاف سواء كانت ذات نشاط محلي أو دولي، تضم أكثر من500 عاملا[6].

[6]أ.محمد الشريف منصور. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الأغواط 8 و 9 أفريل 2002.

✓ المؤسسات المصغرة **Micro - Entreprises**: وهي مؤسسات لا يزيد عدد العمال بها عن عشرة عاملين وتسير من طرف مالكها غالبا، وتتمثل في مؤسسات حرفية وتقليدية ومؤسسات أسرية أو منزلية.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **Moyennes et Petites Entreprises**: تمثل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، فهي توظف بين **10** إلى**500** عامل في الغالب في الدول المتقدمة كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا وإلى أقل من **100** عامل في الدول النامية كمصر والإمارات العربية المتحدة، وتتميز بصعوبة التعريف نظرا لاختلاف ظروف الدول وتباين مستويات النمو فيها واختلاف المستوى التكنولوجي المستخدم فيها[7].

- المعايير المالية أو النقدية: تزيد صعوبة التفريق بين المؤسسات حسب هذه المعايير التي تتمثل أساسا في:

✓ رأس المال المستخدم: يرى البعض أن رأس المال المستخدم في المؤسسة قد يكون العامل الأكثر فاعلية والمعيار الأمثل للتمييز بين الأحجام المختلفة للمؤسسة، نظرا لكون المؤسسات الحديثة أصبحت تعتمد على استخدام رأس المال بنسبة أكبر إلى جانب عدد العمال.

✓ حصتها في السوق: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية حصتها من السوق نظرا لضآلة رأسمالها وصغر حجمها ومحلية نشاطها، حيث غالبا ما تكون منتجاتها موجهة للأسواق المحلية.

✓ رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تصنف المؤسسات التي يبلغ رقم أعمالها المليون دولار أو أقل من المؤسسات الصغيرة[8].

---

[7] هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1 2002، ص16.

[8] أ. رابح خوني وأ رقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2008 ص 20.

الجدول رقم 8:المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البلد	قطاع المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	رأس المال	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال
كندا	**2** مليون دولار كندي.	**10** عمال.	**50** مليون دولار كندي.	**250** عامل.
فرنسا	**2** مليون أورو	**10**	**250**	**50** مليون أورو
ساحل العاج	أكبر من **30** وأقل من **150** مليون فرنك.	من **10** إلى **50** عامل.	–	أكثر من **150** إلى أقل أو يساوي **1** مليار فرنك.
و.م.أ	أقل من **250**.	أقل من **7** مليون دولار.	من **100** إلى **500** عامل.	من **7** إلى **35** مليون دولار.
عمان	أقل من **10** عمال.	أقل من **50** ألف ريال عماني.	بين **10** و**100** عامل.	من **50** إلى **100** ألف ريال عماني.
السعودية	من **1** إلى **20** عامل.	–	بين **21** و **100** عامل.	لا يفوق **20** ألف ريال سعودي.
العراق	من **1** إلى **9** عمال.	–	من **10** إلى **29** عامل.	في حدود **100** ألف دينار عراقي.
الكويت	أقل من **10** عمال.	–	بين **10** و **50** عامل.	أقل من **200** ألف دينار كويتي.

المصدر: www.wikipidia.org aout 2014

ب.**المعايير النوعيةQualitative Critéria:** إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها في تحديد ووضع تعريف شامل ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها، لذلك وجدت معايير وصفية تركز على الخصائص النوعية للمؤسسة الصغيرة من حيث شكلها وإدارتها وملكيتها وتأثيرها في السوق، ولتوضيح أكثر في الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير الأخرى النوعية نذكرها كما يلي:

- المعيار القانوني**Legal Entity Critérion:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقلاليتها عن أي تكتلات اقتصادية، أي عدم تبعيتها لأي مؤسسة كبرى، فنجد أن معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أشخاص.
- المعيارالتنظيمي**Organisational Critérion** : تصنف المؤسسات على أنها صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:
  - ✓ الجمع بين الملكية والادارة.
  - ✓ قلة عدد مالكي رأس المال.
  - ✓ تركز نطاق الإنتاج في سلع محددة.
  - ✓ الطاقة الإنتاجية المحدودة.
  - ✓ الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.
- المعيار التقني**Téchnologicol Critérion:** تصنف المؤسسات على أنها صغيرة ومتوسطة بناءا على هذا المعيار وفق أساليب الإنتاج الغير معقدة والمستخدمة في الغالب في هذا النوع من المؤسسات[9].

[9] العميد الركن د. نبيل جواد إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2007 ص 33.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مزاياها العديدة والمتنوعة وفي دورها البناء والحيوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد سواء كان متقدما أو متخلفا، فهي الأكثر عددا مقارنة بعدد المشاريع الكبيرة والأكثر توظيفا للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، والأكثر اعتمادا على مختلف المواد الأولية واللوازم الموجودة في البيئة المحلية، والبديل الرئيسي في إنتاج الكثير من السلع وأهم المشاريع الاقتصادية في تلبية الاحتياجات المحلية للمستهلكين.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر إحدى الوسائل الفعالة في تدعيم دور مشاركة الجميع في بناء وتنمية اقتصاد أي بلد، إذ أن إقامة هذا النوع من المؤسسات غير مكلف ما يدفع الغالبية العظمى من أفراد المجتمع إلى تبنيها والسيطرة إلى حد ما على مقدرات وإمكانيات بلدهم كما حدث في اليابان، فهي تعتبر من أهم الحلول المستعملة في القضاء على مشكل البطالة، إذ تفضل العديد منها استخدام وسائل إنتاج تتطلب القليل من رأس المال وعدد كبير نسبيا من العمال مقارنة برأس المال المستخدم، مع الاستفادة بأكبر قدر من التكنولوجيا الحديثة، وبهذا فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في التقليل من البطالة وتوفير فرص عمل، ففي دراسة قام بها **D.L.Birch** في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت بمثابة نقطة انطلاق لتحليل مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب عمل، حيث أثبتت هذه الدراسة أن **66**% من مناصب العمل المستخدمة خلال الفترة من **1969** إلى **1976** راجع إلى المؤسسات التي توظف أقل من **20** عاملا و**82**% راجع إلى المؤسسات التي توظف أقل من **100** عامل[10]، فهي تساهم في توفير **58**% من إجمالي فرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية و**33**% في كندا، وتوظف **70** مليون شخص أي ما

[10] خالد عبد العزيز السهلاوي، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها الرياض 28و29 ديسمبر 2002 ص 4.

نسبته الثلثين من فرص العمل الإجمالية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE**[11]، كما إن استخدام التكنولوجيا والأساليب الصناعية الحديثة يؤدي إلى انقراض الحرف التقليدية البدائية وتحويلها إلى أنشطة صناعية حديثة، بفضل وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على تطوير مهارات الحرفيين التقليديين الذين لا يستطيعون الاستمرار في المنافسة.

وإن وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وتعاملهما معا، يعد ظاهرة جد إيجابية وسليمة تساهم في عملية التنمية وتؤدي إلى نمو وتطور اقتصادي، إذ أن كبر وضخامة بعض المؤسسات لا يعني عدم حاجتها لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث لا يوجد مصنع في العالم يدعي أن كل إنتاجه يتم في معامله و ورشاته بنسبة **100**%، بل هناك دور مهم وبارز تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات الكبيرة[12] من خلال التعاقد من الباطن بين كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة، فعن طريق التعاقد من الباطن يمكن أن تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما بتقديم الخدمات الأساسية أوتصنيع المكونات والأجزاء المكملة، بينما تقوم المؤسسات الكبيرة بعملية التجميع والتركيب، فصناعة سيارة يحتاج حتما إلى صناعة بطارية وزجاج وأقفال... حتى تصبح المنتجات النهائية أكثر قدرة وكفاءة تنافسية في أسواق الصادرات، فمعظم المكونات والقطع المساعدة أو الإضافية يمكن أن تقدم بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بذلك تتركز جهود مسيري المؤسسات الكبيرة على أمور أكثر أهمية كالتسويق وتصميم المنتج والتحكم في الجودة، فإنشاءها يساعد على تنشيط بعض الموارد، من خلال استخدام المدخرات العائلية الصغيرة في العملية الإنتاجية بدلا من استخدامها في وسائل ترفيهية غير مفيدة اقتصاديا، واستغلال مخلفات المؤسسات الكبيرة التي كان من الممكن أن تبقى دون استخدام.

[11] صفوت عبد السلام عوض الله اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع و التنمية دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص41.

[12] يوسف قريشي سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر 2005 ص 24.

فهذا النوع من المؤسسات يسهل عملية إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، حيث يمكنها إنتاج مستلزمات الإنتاج اللازمة للمؤسسات الكبيرة لأن إنتاجها بحجم كبير يكون غير اقتصادي، ويساهم في تنويع الإنتاج وتحقيق التكامل، وإن سهولة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مقارنة بمؤسسات كبيرة تجعلها تنتشر بسرعة، نظرا لما يميزها ويؤهلها للانتشار في جميع المناطق دون استثناء، لأنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أنها تتصف بمرونة أكبر للتمركز في كل المناطق، مما يؤدي بها إلى القضاء على سلبيات كثيرة كالتقليل من النزوح الريفي والتقليل من نسب البطالة وتحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، فأساليب إيجاد توازن صناعي والقضاء على مشاكل اقتصادية عديدة يكمن في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

إن الاهتمام الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل معظم الحكومات، جاء نتيجة توفير الخدمات سواء للمستهلك النهائي أو المستهلك الوسيط مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ويحقق ارتفاع في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وبالتالي يساهم في زيادة الناتج المحلي والتنمية من خلال عملية المقاولة من الباطن، إذ أن مساهمتها بلغت **64**% في إسبانيا و**61,8**% في فرنسا و**57**% في اليابان سنة **2000**، كما أن هذا النوع من المؤسسات يمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار[13]، فتواجدها في جميع القطاعات الاقتصادية وما تتلقاه من دعم من أغلب الحكومات في العالم ساعدها على ولوج الأسواق الخارجية،ضف إلى ذلك تميزها بخصائص ومميزات غير موجودة في المؤسسات الكبرى من إتقان وجودة في المنتجات وانخفاض في التكلفة، كل هذه العوامل جعلتها تلعب دورا أساسيا في تنويع وزيادة الصادرات، كما تؤكده جميع الإحصائيات والأرقام،حيث بلغت حصتها من الصادرات في إيطاليا **50**% وفي سويسرا **46**% وفي ألمانيا **66**% سنة **2000**، أما في الدول النامية فباستثناء الهند والصين لم توفق كثيرا باقي الدول في زيادة صادراتها ويرجع هذا إلى:

[13] عبد الحميد أحمد قبودان، دور بنوك التنمية الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية للمؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة، سبتمبر 1978.

- ✓ عدم معاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان الأسواق الخارجية على أنها امتداد لأسواقها الداخلية، بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين السوقين من حيث دوافع الشراء ونوعية المنتوج وأسلوب التغليف...
- ✓ عدم اطلاعها على عامل المنافسة في السوق المستهدفة وعدم اهتمامها ببحوث التسويق.
- ✓ لا توجد لديها أي خطط تسويقية على الرغم من أن رجال التسويق يقولون أن خطة التسويق يجب أن تجعل الأشياء تحدث وهي أهم المدخلات لعملية التسويق.
- ✓ ضعف الاتصالات التسويقية، فأصحاب هذه المؤسسات يهملون دور وآليات السوق تماما، نظرا لضعف إمكاناتهم المالية أحيانا.
- ✓ اعتمادها على تسعير عشوائي لا يراعي أسعار المؤسسات المنافسة ولا القدرة الشرائية للعملاء [14].
- ✓ إنعدام السلوك التسييري والتنظيمي لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أوالمشرفين عليها، وعدم اطلاعهم على إجراءات التسيير العقلاني والحكيم.

[14] محمد نبيل الشيمي مجلة المحور للإدارة و الاقتصاد العدد 2756 ليوم 2009/09/01، ص 7 .

الجدول رقم9: مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والصادرات واليد العاملة في بعض الدول.

الدول	الناتج المحلي	العمالة	الصادرات
كوريا الجنوبية	%75	%90	%44
أمريكا	%48	%40	%72
اليابان	%45	%80	____
أوروبا	____	%68	%63
الصين	____	____	%60
تايوان	____	____	%56
هونغ كونغ	____	____	%70
دول الخليج	%33	%34	%4

المصدر: تقريرالبنك الدوليفي2012/02/14.

الشكل رقم 6:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والصادرات واليد العاملة في بعض الدول.

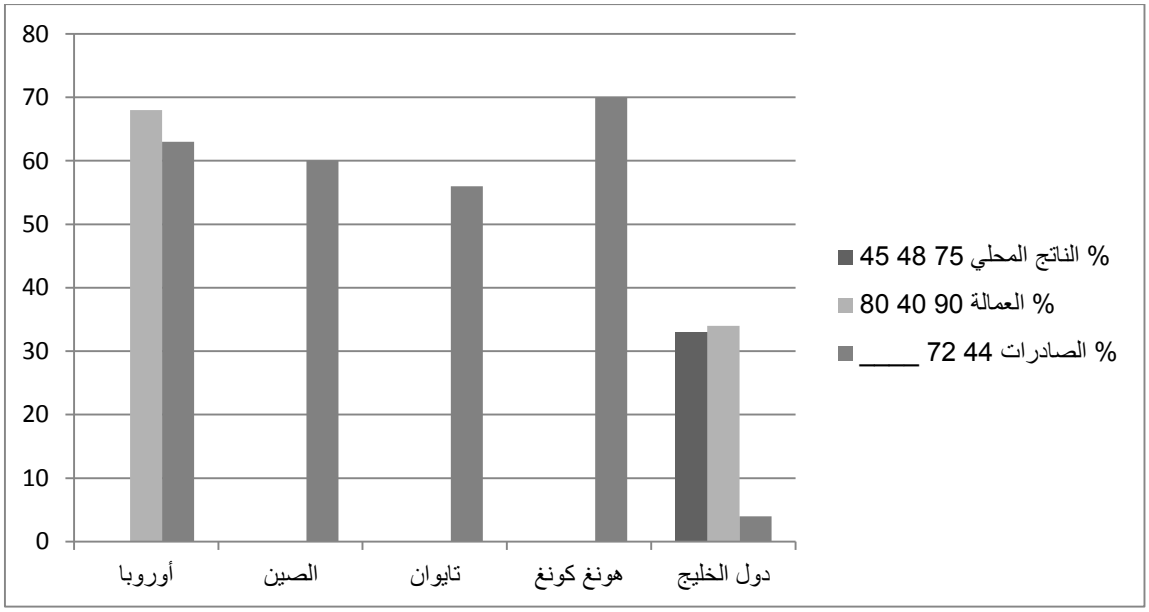

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم9.

المبحث الثاني: خصائص، أنواع ومراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وأول هذه الخصائص هو صغر حجمها، الذي يجعلها تنفرد بمزايا عديدة نذكرها كما يلي:

1. سهولة الإنشاء: إن الاعتماد في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس مال قليل وقروض مخاطرها غير مكلفة وإجراءات تكوين بسيطة، عوامل كلها تساعد على سهولة تأسيس وتشغيل هذا النوع من المؤسسات.

2. التنظيم وسهولة التسيير: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة هيكلها وبتنظيمها، الذين يسمحان لمتخذي القرار فيها باتخاذ قرارات سهلة وسريعة، حيث غالبا ما يكون المالك فيها هو المسير فيكون أكثر نشاطا واندماجا بنشاط عمله وأقرب من الزبائن مما يساعد على اكتساب حصص معتبرة في السوق، عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بصعوبة التنظيم والبطء في اتخاذ القرار، الذي يتخذ من طرف مجموعة كبيرة من المسيرين الذين يتشاورون قبل الإعلان عن القرار النهائي وتطبيقه، وهذا ما يعرقل سيرها في اقتصاد ميزته المنافسة الشديدة،حيث تقاس فيه المؤسسات بالسرعة في اتخاذ القرارات وليس بالحجم.

3.الإبداع في صنع منتجات جديدة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تشجيعها للبحث والاختراع، فالإحصائيات تشير أن **98%** من المنتجات الجديدة الغير معروفة كانت من صنع واختراع هذه المؤسسات.

4.استيعاب يد عاملة كثيرة مقارنة برأس المال: إن إنشائها لا يتطلب رأس مال كبير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لأن أغلب المجالات التي تنشط فيها هذه المؤسسات تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة تتماشى واحتياجاتها من خدمات

البنية الأساسية القليلة، كما أن احتياجاتها من العدد والأدوات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا مع وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال بسبب قلة التمويل من طرف البنوك وتحملها عبء الفوائد الناتجة عن القروض.

5. قلة الأسواق والموارد: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة تصريف منتجاتها أحيانا نظرا لشدة المنافسة وقلة الأسواق.

6.القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث تستطيع أن تعدل مسارها الإنتاجي ومن تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق، مما يجعلها أكثر كفاءة في الأسواق التي تتميز بالتقلب المستمر،فيمكنها أن تقوم بتطوير إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بما يتوافق وتغيير حاجة المستهلك وميوله وذوقه، حيث تكون الاستجابة لذلك في وقت قصير نسبياً، بالإضافة على قدرتها على خفض بعض عناصر التكلفة، إذ يمكنها مثلا الاستعانة بالخبراء مقابل مكافآت دون الحاجة إلى تعيينهم بصورة دائمة كما يحدث في المؤسسة الكبيرة في ظل توفر مناخ ملائم للاستثمار[15]، فقد أدت الأزمة العالمية الأخيرة إلى قيام العديد من الشركات الكبرى إلى تسريح العديد من عمالها، بينما أثبتت المؤسسات الصغيرة صلابتها وقدرتها على الحفاظ على عمالها بل استيعاب جزء من العمال المسرحين [16].

7.إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي مع المؤسسات الأكبر منها حجما: يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تحقق تكاملا متعدد الأشكال مع المؤسسات الكبيرة من خلال بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الوفرة

[15]Roland Arellano, Géraland d'Amboise & Yvon Gasse : Caractéristiques administratives et performance des PME dans un pays en développement, In Gestion 2000,N° 2, Avril_ Mai 1991, p 109.

[16] سمير زهير الصوص، السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2010 ص13.

الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب في ظل البيئة الاستثمارية الملائمة، ففي صناعه الأحذية مثلا يتعذر على المنتج الكبير إنتاج كافة أنواع الأحذية بكميات اقتصاديه مع اختلاف ألوانها وأشكالها وتصاميمها وأحجامها،ولذلك كثيرا ما يلجأ للمؤسسة الصغيرة أوالمتوسطة لإنتاج نوعيات محدده من الأحذية أو أجزاء منها[17]، كما تأخذ العلاقة التكاملية صورا أخرى أبرزها التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصنيع بعض المكونات لحساب المؤسسات الكبيرة، مثلما هو موجود في أغلب الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الإلكترونية، حيث تعتبر تجارب اليابان ودول كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج نماذج ناجحة يضرب بها المثل في هذا الشأن.

8.قلة عدد مسيريها: وهو ما يثير عدة مشاكل للمنشآت الصغيرة خاصة إذا كان شخصا واحدا قد لا تكون لديه المهارات والكفاءات اللازمة لإدارة النشاط، فمثلا قد لا يكون مدركا لأهمية تنظيم بيانات محاسبية وأنظمة الرقابة المالية وانشغاله بالعمليات اليومية للنشاط قد يمنعه من التخطيط للمستقبل، وقد لا تتوافر لديه الدرجة العالية من التدريب الإداري والخبرة وبالتالي إدارته تكون شخصية لا منهجية بل قد تصل إلى الارتجالية بالإضافة إلى تداخل الذمم المالية أحياناً مابين المؤسسة ومالكها أو مديرها وهو ما يؤدي لصعوبة قياس وتحليل الكفاءة المالية للمنشأة.

9.الصعوبة في التوسع والتطوير والتحديث: إن الانخفاض في الطاقات الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة، يجعل من خاصية التوسع والتطوير والتحديث أمر صعب المنال ويلقي بأعباء كبيرة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، حيث تتعاظم هذه المسؤوليات باستمرار مع ازدياد المتطلبات المالية والفنية للعمليات الصناعية مع التقدم الفني والتطور التكنولوجي.

[17]محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص168 و 169.

10. نفور رأس المال الأجنبي من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
عادة ما يبتعد المستثمرون الأجانب عن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إما لعدم تفضيلهم لطرق ومجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،أولعدم تفضيل واستحباب أصحاب المؤسسات لهذه المشاركة، نظرا لطبيعة هذا النوع من المؤسسات، ويمكن إرجاع ضعف مشاركة هؤلاء في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسباب أخرى عديدة نذكر منها:

- ✓ عدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه المؤسسات.
- ✓ اقتصار معظمها على الأشكال العائلية للملكية والعمل.
- ✓ ارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم رأس المال.
- ✓ ضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه المؤسسات واتصافها بالطابع التقليدي.
- ✓ الميل إلى استخدام فنون إنتاجية محلية.

وهناك خصائص أخرى تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية ندرجها كما يلي:

11.غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها بشكل أساسي على المواد الأولية المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي، ففي حالات الصناعة مثلا يمكنها استخدام المواد التالفة أو بقايا الصناعات الكبيرة.

12.لا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً، مما يجعلها قادرة علي استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثاً إلى سوق العمل في المجتمع المحلي، الأمر الذي يساعد على خلق إطارات فنية جديدة وتنمية مهارات العاملين القدامى في النشاط.

13.غالبا ما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق البعيدة في تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجات الضرورية للعديد من سكان هذه المناطق.

14.تستوعب المؤسسات الصغيرة جزءاً كبيراً من أوقات فراغ العمال مما يزيد من إنتاجيتهم ودخلهم.

15.في المجال الصناعي يمكن أن تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأولى في قيام نهضة صناعية ضخمة من خلال قيام منشآتها بصناعة مكونات الصناعات الأخرى التي تكون بعد تجميعها منتج نهائي عالي الجودة وبسعر منافس.

16.لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل يعتبر هذا النوع من المؤسسات في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما أمر أساسي.

17.يؤدي نقص حجم القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة ونقص تكلفة العمل نسبيا.

18.تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتكنولوجيا الغير معقدة، المستخدمة بها وبساطة العمل فيها.

19.وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة.

20.القدرة على تغيير وتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق والتمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد بما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية.

21.التجديد والابتكار وتميز السلعة أو الخدمة بالسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا.

22.سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

23.ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكن للمشروع الصغير التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

24.نقص الروتين وقصر الدورة المحاسبية وارتفاع مستوى وفعالية الاتصال وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

25.السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرارات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لأن المالك هو غالبا المسير الذي يتولى جميع العمليات الإدارية والفنية والتسويقية[18].

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع وأصناف، وتختلف وفقا للمعايير المعتمدة في تصنيفها، والتي عادة ما تكون حسب شكلها القانوني وطبيعة توجهها أو حسب أسلوب العمل الممارس فيها إضافة إلى طبيعة المنتجات التي تنتجها، وتدرج هذه الأنواع غالبا في:

1. المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة الأسرية أو العائلية، يكون مكان إقامتها هو المنزل، عمالها أفراد من العائلة، يتم إنشاءها بمساهمتهم، تنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان وسويسرا، تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما

[18] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سبق ذكره، ص 170.

يعرف بالمقاولة الباطنية(المعالجة الجانبية)،أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد التحت أرضي(قطاع السراديب) كما يسمى أحيانا، والذي يرتكز في بعض الفروع الصناعية كالنسيج وصناعة الجلود.

الجدول رقم10:نسب المؤسسات العائلية إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط سنة2009.

الدول	نسب المؤسسات العائلية
البرتغال	**%70**
المملكة المتحدة	**%75**
إسبانيا	**%80**
سويرا	**%85**
السويد	**%90 <**
إيطاليا	**%95 <**
الشرق الأوسط	**%95 <**

المصدر: مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو9000 و14000 سنة 2010.

2. المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى،و قد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير، وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات العائلية، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو

محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

فالنوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في ـالإنتاج، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا، سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق بالبساطة الكبيرة.

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة،وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية،وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

- ✓ العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.
- ✓ إنشاء وتوسيع أشكال جديدة متطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجية متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

4.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل: ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل،بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات، المصنعية الصغيرة (**La petite industrie usinière**) والمؤسسات غير المصنعية

الصغيرة(**La petite industrie non usinière**) وهذا ما يبينه الجدول أدناه، الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل ومختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، بحيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات **3،2،1** وهي مؤسسات غير مصنعية والفئات **8،7،6** وهي المؤسسات المصنعية بينما الفئتين **5،4** يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعية.

الجدول رقم 11: تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المنزلي	نظام الورشة	نـظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**

المصدر: **E.STALEY & R. MORSE : La petite industrie moderne et le développement, Tome 1,P 23.**

أ. المؤسسات غير المصنعية: تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، المشار إليها في الجدول أعلاه والظاهرة في الفئات**3،2،1**، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي من أقدم الأشكال حسب تنظيم العمل، إلا أنه ورغم ذلك يبقي يحتفظ بأهميته في الاقتصاد الحديث، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفيين بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين، يبقي دائما عبارة عن نشاط يدوي ينتج سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

إن النشاط الحرفي يدفعنا إلى التمييز بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل فيه كمكان للعمل، والإنتاج في الورشات الذي ينتقل فيه الحرفي إلى ورشته خارج المنزل.

ب.**المؤسسات المصنعية:** يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

يتوسط المؤسسات غير المصنعية والمؤسسات المصنعية نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة وتمهيدية نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية، وحتى في بعض البلدان الصناعية، مثل اليابان، نظرا لأسلوب الإنتاج المتميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتوج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع أخر، وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة من الباطن[19].

6. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المنتجات: تصنف المؤسسات على أساس نوعية المنتجات إلى الفئات التالية:

- ✓ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- ✓ مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة.
- ✓ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

[19] د.لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 ص 32 و33.

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في:

- ✓ المنتجات الغذائية
- ✓ تحويل المنتجات الفلاحية.
- ✓ منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- ✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلائم وخصائص هذه المؤسسات، بحيث أن:

- ✓ صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية مختلفة المصادر.
- ✓ صناعة الجلود والأحذية تقوم بها مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة ويد عاملة كثيرة.
- ✓ شدة اعتماد صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية على القرب من الأسواق.

ب.مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- ✓ تحويل المعادن.
- ✓ المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

- ✓ الصناعة الكيماوية والبلاستيك.
- ✓ صناعة مواد البناء.
- ✓ المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ج. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر،الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق،بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات، خاصة وسائل النقل (السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية) وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي وهي بذلك ليست نوعا من أنواع المؤسسات بل نظاما وأسلوبا للإنتاج قائما بذاته[20].

7.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:يقصد بالشكل القانوني نوعية ملكية المؤسسة، ويتحدد عموما تبعا للنظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الرأسمالية الليبيرالية تسود الملكية الخاصة، أما في الأنظمة الاشتراكية فتسود الملكية

[20] غنية العيد شيخي دور الشراكة الأورو متوسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير 2009 ص 67و 68 و69.

العامة و نظام التعاونيات، مع وجود بعض المؤسسات الفردية الخاصة في أنشطة محدودة كالفلاحة والخدمات عموما.

أ- **المؤسسات الخاصة:** وهي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، تتمثل غالبا في المؤسسات الفردية والشركات.

- ✓ المؤسسات الفردية: وهي مؤسسات تمتاز بسهولة التنظيم و تعود الملكية فيها لفرد واحد أو لعائلة، حيث يكون المالك هو المستفيد الوحيد من إيراداتها والمتحمل لجميع الأخطار المحتملة.
- ✓ الشركات: هي مؤسسات تعود فيها الملكية إلى شخص أو أكثر كشركات الأشخاص وشركات الأموال، تمتاز بسهولة الإنشاء والقدرة المالية والإدارية بسبب تضامن الشركاء فيما بينهم.

ب- **المؤسسات العامة:** وهي مؤسسات تابعة للقطاع العام تمول من خزينة الدولة وتستفيد من تسهيلات قانونية وإدارية كثيرة.

ج- **التعاونيات:** هي جمعيات تعاونية تؤسس من قبل مجموعة من الأشخاص، بغرض تأمين احتياجات أعضاءها من مختلف السلع والخدمات الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

د- **المقاولة من الباطن:** تعتبر المقاولة من الباطن من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة، حيث تشكل نوع من الترابط الأمامي و الخلفي بينها وبين المؤسسة الرئيسية(المؤسسة الكبيرة).

المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الحاجة إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدفع بالمؤسسين إلى إتباع إستراتجية مناسبة، تمثل الوسيلة الأنجع لإنجاز أي مشروع قبل إنشاءه، وذلك بتحديد

الغايات والأهداف المرجوة من الإنشاء، فبالرغم من وجود تضارب في الآراء حول مدى جدوى وضع إستراتجية لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرى بعضهم أنه بحكم حجمها ومحدودية نشاطها فإنها لا تحتاج إلى إستراتجية، ويدعم أكثرهم فكرة ضرورة وضع إستراتجية مناسبة، حتى لا تتعرض إلى الإفلاس والغلق في وقت وجيز وتهدر الأموال في تمويلها عبثا، وغالبا ما تعتمد هذه الإستراتجية على مراحل ندرجها كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وفيها يتم وضع مجموعة من الأسئلة الدقيقة حسب المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة كالتالي:
  - ✓ ما لمقصود من إنشاء أو إعادة إنشاء المشروع؟
  - ✓ ما هي الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها؟
  - ✓ هل يعتبر محيط المشروع بما فيه المنافسون، الزبائن، الموردون... بمثابة عنصر قوة أم عنصر ضعف؟
  - ✓ هل إمكانيات المشروع تتماشى مع الأهداف المسطرة له؟
  - ✓ ما هي طبيعة نشاطه؟ وهل هذا النشاط يقدم خدمة للمواطن فعلا؟
  - ✓ هل أصحاب المشروع يتحكمون في كل العوامل التي تجعلهم قادرين على إرضاء المستهلك؟
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تحديد الأهداف وذلك عن طريق المالك للمشروع أو المسير، وهنا تجدر الإشارة إلى وجوب توفر شرطين هما:
  - ✓ إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي زيادة الأرباح فقط، بل إرضاء المستهلكين كذلك وبالتالي ضمان استمرارية المشروع[21].
  - ✓ الأخذ في الحسبان أن المالك هو ذلك الشخص الذي يخاطر بأمواله، لذا وجب عليه أن يحدد أهدافه بطريقة مدروسة.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة تحديد علاقة المشروع مع المحيط، إذ أن نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مرهونا بنوعية المحيط الذي تنشط فيه، مادام أن

[21] د.فايز جمعة وأ.د عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2 دار الحامد للنشر والتوزيع 2010، ص 25 و26.

أساس إنشاءها هو خدمة هذا المحيط عكس المؤسسات الكبيرة التي تسعى دوما إلى محاولة السيطرة والتحكم في المحيط الذي تنشط فيه.

- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة تحديد التنظيم المناسب الذي يعتبر النتيجة المطلوبة من الجهود المبذولة من أي مسير، وعادة ما يكون هذا التنظيم منبثقا من الأهداف التالية:

✓ تحديد هيكلة تعتمد على نوعية المحيط الذي أنشئت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلا إذا كانت في محيط متحرك وغير مستقر وجب أن تعتمد هذه الهيكلة على المسايرة والليونة، أما إذا كانت تنشط في محيط مستقر نسبيا وجب الاعتماد على تقسيم واضح للعمل.

- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة تحديد النشاط المناسب، إذ تعتمد إستراتجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجوب تأني المالك في اختياره نشاط يكون قليل التعقد وقليل الحركية، فعال ذو منفعة ومردودية[22].

المبحث الثالث: نماذج عن بعض التجارب الدولية الناجحة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، إلا أن مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتميزة، فرضت أن الاستفادة من بعض التجارب الدولية تساعد وتفيد الدول النامية خاصة العربية منها في تنمية هذا النوع من المؤسسات والنهوض بدورها، من خلال التركيز على أهم الإجراءات والسياسات الناجحة التي تميز كل تجربة.

وإن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنطلق من مبدأ واحد يقر بأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجتها إلى الرعاية الكاملة في التمويل والمساندة، حتى تستطيع الولوج

[22] فريد راغب النجار إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم الطبعة الأولى 1999 ص 20 و21.

إلى الأسواق المحلية والدولية والمشاركة في بناء اقتصاد قوي، كما تلتقي بكونها تجارب نجحت في تحقيق الأهداف المسطرة في ظل ظروف مختلفة ومتباينة في كل دولة ما أنتج تجربة لكل دولة تميزها عن تجارب الدول الأخرى، وفيما يلي نستعرض بعضا من التجارب لتوضيح كيف استطاعت هذه الدول تنمية وتطوير هذا النوع من المشاريع، وذلك للاستفادة منها في تنمية هذا القطاع ببلادنا.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

إن الاقتصاد الأمريكي رغم ضخامته لم يعتمد فقط على الشركات العملاقة، بل أعطى الأهمية كذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اتجهت السياسة في هذا البلد منذ الخمسينات إلى تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة بغية المساهمة في القضاء على مشكل البطالة،معتمدة على ثلاثة محاور هي:

1. إنشاء الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة: أنشئت هذه الإدارة عام**1953** وهي عبارة عن جهاز حكومي مركزي مهمته تنفيذ السياسة الأمريكية في إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة بوضع برامج تدريب وتقديم المشورات الفنية والإدارية اللازمة للمشاريع الفنية.

2. الاعفاء الضريبي: تشجيعا لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الاستمرار والمساهمة في العملية الإنتاجية، فإن القانون الضريبي الأمريكي الصادر سنة **1981**، أمر بتخفيض الضرائب على الإيرادات البالغة **50** ألف دولار بـ **1**%ثم إلى **2**% سنة **1983**.

1.هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة: لقد تم إنشاء هيئة خاصة، تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة وتضم كافة الجهات المهتمة، من خلال تنسيق الجهود لإقامة وتمويل هذه المشاريع أطلق عليها إسم"**Small Business administration**، هذه الهيئة التي قامت بإنشاء فروع لها في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم

المؤسسات الصناعية الكبرى عامة كانت أو خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونلخص دور هذه الهيئة فيما يلي:

أ. مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترويج منتجاتها أو خدماتها للحكومة الفدرالية، وذلك بإخطار بالمناقصات الخاصة بعمليات التوريد الحكومية وإتاحة لها فرصة المشاركة فيها بشروط ميسرة وقبول عروضها بهامش سعر أعلى من المؤسسات الكبيرة، كي تستطيع تسويق منتجاتها والحصول على عقود حكومية من الباطن.

ب. تقديم قروض ومساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو الأزمات لإنقاذها من خطر الإفلاس.

ت. تسهيل عملية منح التراخيص للشركات الاستثمارية المختصة في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث. مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير من خلال تمويل صادراتها.

ج. تنمية وتطوير المهارات الإدارية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين بها.

ح. مساعدة بعض فئات المجتمع في تملك وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالنساء والأقليات العرقية أو الدينية من أجل توسيع مشاركتها في النشاط الاقتصادي وزيادة دخل هذه الهيئات.[23]

2. نظام تمويلي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لتمويل هذا النوع من المؤسسات، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

[23] د.رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره ص 53.

أ. **إنشاء شركات متخصصة للاقتراض:** بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشراء الآلات والمواد الأولية، تم إنشاء شركات متخصصة في الاقتراض، تقدم قروضا تصل قيمتها إلى أربع مرات رأس المال المستثمر في هذه المؤسسات وبأسعار فائدة منخفضة.

ب. **منح قروض ميسرة:** عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مشاكل تسويقية من خلال منحها قروضا ميسرة[24].

ت. **ضمان الحكومة للقرض والتسهيلات المقدمة:** لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو، قامت الحكومة الأمريكية بضمان القروض المقدمة لهذه المؤسسات بنسب وصلت إلى **90%**.

ث. إنشاء حاضنات: تم إنشاء هيئة قومية لتكون إطارا مؤسسا موحدا مسؤولا عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في النجاح منذ البداية، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها في النهوض بهذا القطاع، حيث كان للحاضنات دور أساسي في تقوية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الرعاية التي تقدمها بهدف التقليل من نسب فشل هذه المؤسسات، فقد ساهمت في تحسين فرص نجاحها بالرغم من المشاكل الكثيرة التي صادفتها كارتفاع تكاليف التشغيل وعدم توفر أماكن تصلح كمقرات لهذه المشروعات أو ارتفاع أسعار الإيجار أو شراء العقار وعززت دورها من خلال:

- ✓ تقديم خدمات استشارية ومحاسبية وتسويقية وبرامج تدريب عديدة لرفع مهارات مسيريها.

[24] فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- ✓ تعزيز ثقافة الريادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الأقاليم التي تتوفر فيها هذه التقاليد والممارسات.
- ✓ تسهيل انفصال رجال الأعمال أوالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عباءة المؤسسات الكبرى ومن مراكز الأبحاث والجامعات.
- ✓ التركيز على الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعضها البعض ومع المؤسسات الكبرى، وذلك بما يدعم الروابط الأمامية والخلفية بين وحدات القطاع الصناعي من خلال عملية **Networking**.
- ✓ دعم نشاط البحث والتطوير التي تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والقطاع الصناعي ككل بصفة عامة وذلك بتوفير الإمكانيات اللازمة لتسويق أبحاث واختراعات مراكز البحث وتطويرها في الجامعات والمعاهد العلمية.
- ✓ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جميع أشكال التمويل لتطوير نشاطاتها.
- ✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الكساد لتصريف منتجاتها خاصة في الأقاليم الأقل نموا.
- ✓ العمل على توسيع قاعدة السوق المحلي والدولي لهذه المؤسسات.
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعد على ترقيتها وانتشارها من خلال نقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني: التجربة الكندية.

لقد تبلور اهتمام الحكومة الكندية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية التسعينات بعد صدور تقرير التنافسية العالمي سنة **1993**، حيث كان ترتيب كندا

الرتبة العشرين من بين **22** دولة صناعية آنذاك من حيث المشاركة في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا بدأت الحكومة الكندية في وضع سياسة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداءا من سنة **1994**، من خلال إعداد دراسات ميدانية تقف أولا على حصر المشاكل الحقيقية التي واجهت هذا النوع من المؤسسات إدراكا منها بأهمية الدور الذي تلعبه في دعم النمو الاقتصادي والتي كانت غالبا تنحصر فيما يلي:

- ✓ ثقل الأعباء الضريبية.
- ✓ انعدام المصادر التمويلية.
- ✓ جمود وتضارب القواعد التنظيمية.
- ✓ تحرير التجارة الدولية وما فرضته من تحديات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضعف وانعدام البرامج التدريبية للتسيير والإدارة، الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والذي أثر كثيرا على مهارة العمال في هذه المؤسسات.

وعلى أساس حصر كل المشاكل السالفة الذكر، قامت الحكومة الكندية بإعداد برنامج فعال، حرصت فيه على تحسين المناخ العام للأعمال ليكون مشجعا على نمو المؤسسات، كما حرص على استخدام الموارد العامة بكفاءة لتعزيز القدرة التنافسية لها، حيث كانت أهم الإجراءات المتخذة كما يلي:

أ. تخفيض معدل الضريبة على دخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من **68%** إلى **12%**.

ب.تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإجراء أبحاث وتجارب علمية من الحصول على تخفيض ضريبي يصل إلى **35%** مقابل **20%** للمؤسسات الكبيرة لتشجيعها على الابتكار.

ت.تحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، سواء عن طريق البرامج الموجهة لها أو من البنوك.

ث.إعادة النظر في اللوائح التنظيمية السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلغاء جميع القيود والعوائق التي كانت تمثل عبئا عليها.

ج. إنشاء بالتعاون مع القطاع الخاص مراكز لخدمة الأعمال في كل مدينة كبيرة لتوفير المعلومات والمساعدات اللازمة لهذه المؤسسات.

وكنتيجة لكل الجهود التي تم الإشارة إليها، تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكندا إلى حوالي **2,4** مليون مؤسسة توفر **50**% من القوة العاملة بالقطاع الخاص وتقدم **43**% من الإنتاج، كما بلغ عدد أصحاب الأعمال **30**% من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: التجربة الهندية واليابانية:

1. التجربة الهندية: تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة في العالم، حيث ارتبطت برؤية المهاتما غاندي في مقاومته للاحتلال البريطاني، مرتكزة على فلسفة الاعتماد على المقومات الذاتية في بناء اقتصاد قوي يعتمد على فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة في زيادة فرص العمل، وبعد خروج المستعمر البريطاني من الهند زاد اهتمامها بدعم وتطوير هذه المؤسسات حيث كان غاندي يردد دائما مقولة الاقتصادي الألماني شوماخر **«Small is beautifull»** أي كل ماهو صغير هو جميل. إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بالهند كان رغبة من الحكومة في القضاء على الفقر والبطالة التي كانت إحدى المشاكل التي يعاني منها الهند نظرا لكونها تقدم أكبر عدد من فرص العمل بعد القطاع الفلاحي مباشرة،وفعلا فقد نجحت الهند في تنمية قطاع الصناعة وتنويع منتجاتها من خلال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بحيث لا تتجاوز تكاليفها

الاستثمارية **65000** دولار للمؤسسات الصغيرة و**750000** دولار للمتوسطة منها خاصة وأن الهند تفتقر إلى الموارد المالية بالإضافة إلى مشكل الكثافة السكانية وعلى العموم فقد نجح هذا البلد في ظرف فترة ليست بالطويلة من القضاء على عدة مشاكل كان يعاني منها اقتصاده بفضل الاعتماد على المشاريع الصغيرة، مقدمة أشكال وأنواع متعددة من الدعم تبلورت في عدة محاور كانت كما يلي:

أ. بتقديم الحماية الكافية: لقد خصصت الحكومة الهندية **80** سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط دون سواها، مبعدة عنها منافسة المؤسسات الأكبر منها، كما اشترطت على المؤسسات الكبيرة بدعمها بتخصيص حوالي **50**% من منتجاتها المصدرة للخارج، حتى تضمن لها العملة الصعبة والتواجد في الأسواق الدولية مثلما حدث في صناعة البرمجيات.

ب. توفير التمويل اللازم: إن ما قامت به كذلك الحكومة الهندية لهذا النوع من المؤسسات هو تقديم قروض ائتمان بنسبة فائدة منخفضة جدا وفي آجال مختلفة، لتلبية احتياجاتها وتوفير السيولة اللازمة لها.

ت. توفير المهارات الإدارية: وفرت الحكومة الهندية من خلال برامجها كل البيانات والمعلومات التي تحتاجها هذه المؤسسات حتى تكون مؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

ث. المتابعة والإشراف: تتولى الحكومة الهندية الإشراف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى إدارة الصناعات الصغيرة والريفية،يهدف إلى إعداد وتنفيذ سياسة الهند في مجال التنمية من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بهذه المؤسسات وتعظيم وتفعيل دورها في الاقتصاد الهندي عن طريق معالجته لكل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

ج. إنشاء صندوق المساعدة: لقد أنشأت الهند صندوقا لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى العمالة وتطوير التكنولوجيا وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير منتجاتها، خصصت له **50** مليون دولار.

ح. توفير البنية الأساسية: قامت الحكومة الهندية في هذا المجال بإقامة المجمعات الصناعية الضخمة كشبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الحي ومراقبة التلوث وإنشاء الطرقات والبنوك وتوفير المواد الخام ومنافذ التسويق وكل الخدمات اللازمة لهذه المشاريع.

خ. الإعفاء الضريبي: وضعت نظام للإعفاء الضريبي على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا كلما زاد رأس المال المستثمر في هذه المشاريع، إضافة إلى تقديم مزايا وإعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة التي تقام في مناطق محددة لتحقيق توازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

د. د.خلق نظام تكاملي بين المشاريع الكبيرة والصغيرة لقد ألزمت الحكومة الهندية المؤسسات الكبيرة على تقديم كافة المعلومات التي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في حاجة لها حيث تم إبرام اتفاق مع المؤسسات الكبرى على أن تقوم المؤسسات الصغيرة الصناعية بالاشتراك في تصنيع **30**% من الأجزاء في المعدات الهندسية المتوسطة و**25**% من وسائل النقل و**40**% من المنتجات الاستهلاكية.

إن كل الإجراءات التي قدمتها الحكومة الهندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت ثمارها في فترة وجيزة وبفضلها تحقق مايلي:

أ.زيادة الإنتاج وتنويع المنتجات الصناعية، حيث أصبح إنتاج هذه المؤسسات يمثل **50**% من الإنتاج الصناعي الكلي للهند.

ب.خلق أكبر عدد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة، حيث امتصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو **17** مليون عامل هندي[25].

2.التجربة اليابانية: يعتبر النموذج الياباني من النماذج التي يحتذى بها في مجال إقامة وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،من قبل كل دولة تريد تنمية قطاعها الصناعي، فلقد قامت هذه الدولة العملاقة بوضع تعريف واضح ومحدد كأول خطوة لهذا النوع من المؤسسات، ثم قدمت أشكال عديدة ومتنوعة من الدعم نذكر منها ما يلي:

أ. تسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية دون فوائد وضمانات.

ب.إعفاءها من الضرائب والرسوم.

ت.إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة **Japanese corporation for Small and Medium - Scale Entreprises** كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع، من خلال توفير لها كل المساعدات اللازمة.

ث.إلزام كل الشركات الكبرى التي تتحصل على مناقصات حكومية بمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة لا تقل عن **30**% من قيمة المناقصة.

ج. التأمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مخاطر الإفلاس وذلك عن طريق مؤسسات تأمين، حيث تقدم المؤسسات الصغيرة قسط تأمين شهري وتقوم هيئة تنمية المشاريع الصغيرة اليابانية بسداد ديون المؤسسة التي تعاني من مشاكل التسديد.

[25]د.سوفيالشيمي، دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية في المشاريع الصغيرة، 2008/05/12 ص1.

ح. إنشاء معهد خاص يقوم بتقديم برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ. مساعدة الحكومة اليابانية لهذه المشاريع على المشاركة في المعارض الدولية بهدف مساعدتها على الترويج لمنتجاتها.

د. إعداد قانون يلزم جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة في الحصول على عقود إنتاجية.

ذ. توفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ر. إحداث تكامل بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.

ز. إنشاء قانون أساسي يعرف بقانون **Small and Medium Entreprise Basic Law** وهو عبارة عن دستور لهذا النوع من المؤسسات يساعدها على تذليل جميع العقبات التي تواجهها[26].

إن التطرق في هذا البحث إلى البعض من التجارب العالمية الناجحة في تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان نظرا للدور الذي تؤديه في مجال التشغيل والإنتاج وسهولة التكيف مع كل المستجدات والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق، لأنها المولد الأكبر لفرص العمل والمحرك الرئيسي لاقتصاد أي دولة بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام، لذلك وجب على الكل إعطائها الأولوية ودعمها لمواجهة التحديات والصعاب، حتى يتسنى لها القيام بالدور المنوط بها، فالأخذ بهذه التجارب كنموذج يهدف أساسا إلى توضيح الرعاية والدعم الكبيرين الذين حظيت بهما هذه المؤسسات من قبل أغلب الحكومات في العالم، من خلال إصدار قوانين ومراسيم وصياغة سياسات من أجل توفير الاستقرار وترقية أداءها

[26] ضوء نصر، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ص4 و5 و6.

وحمايتها من الإفلاس،كما أن كل التجارب التي تطرقنا إليها أوضحت كلها أن نجاح هذه المؤسسات متوقف على مدى تكاملها وتعاملها مع المؤسسات الكبرى لما توفره هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا وطرق تسيير رائدة، وعموما فإن ملخص هذه التجارب يصب في قالب واحد يهدف إلى القضاء على العقبات والمشاكل التي تعيق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نلخصها كما يلي:

1.ربط الحوافز الضريبية والجمركية مع مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، بحيث تعطى المؤسسات التي توفر فرص عمل جديدة مزيدا من الرعاية والاهتمام.

2.توفير بيئة أعمال ملائمة من شأنها أن تحد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بالبيئة القانونية.

3.تبني فكرة محركات النمو(**Engines of Grouth**) من خلال تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتدريب والتأهيل اللازم لتنمية مستدامة لهذه المشاريع.

4.خلق وتعزيز مفاهيم الإبداع والتطوير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.توفير السيولة اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها حصص معتبرة من الإعانات الحكومية[27].

6.تقديم خدمات استشارية للمستثمرين في هذا النوع من المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية لها.

7.توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8.إجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لتجميع الإحصائيات الخاصة بها في مجال الإنتاج وعدد العمال ورأس المال...بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة لتطويرها.

[27]د.فايز جمعة وأ.د عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2 دار الحامد للنشر والتوزيع 2010، ص 154.

9.تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كمعلومات عن مصادر المواد الخام وجميع مستلزمات الإنتاج والدول المنتجة للآلات والمعدات اللازمة لإقامة أية صناعة والأسعار التقريبية لها، بالإضافة إلى معلومات عن احتياجات السوق والأسواق المحتملة للتصدير[28].

[28] يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعاء للنشر ط1، عمان الأردن 2002 ص 63.

خلاصة الفصل:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت شريان اقتصاد كل دولة لأنها أصبحت أداة رئيسية في امتصاص اليد العاملة وإيجاد مناصب عمل وتقليل الاستيراد وزيادة القدرة المالية عن طريق زيادة الصادرات.

فقد اعتبرها البعض بمثابة قاطرة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية نظرا لقدرتها على التكيف مع كل مستجدات الأسواق الخارجية ومحدودية عوامل الإنتاج بها التي لا تتطلب إمكانيات كبيرة، مما يسهل عملية إنشاءها وبالتالي يؤكد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكتسيها هذه المؤسسات ومدى اعتماد السلطات عليها.

كما أن الاعتماد على هذا النوع من المؤسسات، أصبح عاملا من عوامل تطور اقتصاد مختلف الدول، وما تجربة دول شرق آسيا التي استطاعت بفضل اعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن تصبح وفي ظرف وجيز من الدول التي حققت اكتفاءا ذاتيا وأصبح اقتصادها ينافس أكبر الاقتصاديات العالمية.

لذا فقد عممت تجارب هذه الدول وتجارب دول ككندا والولايات المتحدة وأصبحت مثالا يحتذى به في جميع دول العالم وخاصة تلك التي يعاني اقتصادها من أزمات ومشاكل عدة.

من هنا تبقى معالجتي لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الفصل ضرورة ملحة من أجل توضيح مفهومها الذي يختلف من مكان لأخر وأهميتها ودورها بشكل عام باعتبارها عنصر هام في بحثي هذا.

كما أن تطرقي لتجارب بعض الدول في هذا القطاع كان من أجل إبراز البعد الذي توليه هذه الدول لهذا النوع من المؤسسات كما ذكرت سابقا، باعتبارها ركيزة من الركائز الأساسية والهامة في اقتصاد هذه الدول.

والآن وبعد أن تأكدت أهميتها، أصبح من الضرورة بما كان على كل الدول المتخلفة اقتصاديا إعطاءها الأولوية اللازمة وحذو الدول السالفة الذكر إن أرادت فعلا تعافي اقتصادها وتطويره بما يخدم مصالحها.

تمهيد:

الجزائر دولة كباقي الدول النامية أضحت مجبرة على مسايرة كل المستجدات حتى لا تظل منعزلة عن الاقتصاد العالمي، خاصة بعد فشل سياساتها التنموية القديمة ومرورها بأزمات كادت أن تعصف بكل القرارات المتخذة آنذاك وبالبلد ككل، وعلى هذا الأساس قررت انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وتقديم إصلاحات اقتصادية مدعومة ببرامج تهدف كلها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ المناسب والملائم له، معتمدة في ذلك على تشريعات وقوانين تهيئ للمستثمرين الأرضية الخصبة، وتقدم لهم ضمانات واسعة وكافية سواء كانوا أجانب أو محليين وتوفر لهم المناخ المساعد والملائم، معتمدة في ذلك على كل الوسائل اللازمة والمتاحة التي من شأنها أن تزيل كل العراقيل والعقبات التي تعترض الاستثمار الأجنبي بالجزائر، فقد سعت في كل مرة إلى تعديل أو تغيير هذه القوانين وجعلها أكثر ملائمة مع المستجدات العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

وأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا زاليواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تعرقل تقدمه وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا زالت بعيدة كل البعد عن منافسة مثيلاتها في الدول المتقدمة، مما يفرض على القائمين عليها بذل جهود كبيرة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة واللازمة لبعث نفس جديد تستطيع من خلاله أن تتطور وترقى إلى مصاف قريناتها من المؤسسات الناجحة عبر العالم، وهذا لن يتأتى إلا بالمساندة والدعم من كل من له سلطة القرار على هذا القطاع.

كما أن التحديات التي أصبحت تواجهها هذه المؤسسات بالجزائر بفعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية، يحتم عليها العمل على تقوية قدراتها التنافسية بتبني نظام إدارة حديث ومسايرة التقدم التكنولوجي بما يجعلها عامل أساسي ورئيسي من عوامل التنمية الاقتصادية في البلاد.

لذلك فالهدف من دراسة هذا الفصل هو الاطلاع على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، من خلال المنظومة التشريعية والقانونية المسيرة للاستثمار ولقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال حجم تدفقاته وأهم الدول المستثمرة في الجزائر وتوزيعه القطاعي، ومن ثم الصعوبات التي يتعرض لها والحلول الممكنة لتذليل كل الصعوبات والعراقيل حتى نستطيع من خلال هذه الدراسة الوصول إلى النتائج التي تؤكد إلى ما إذا كانت هذه الاستثمارات تساهم في تقديم العون والمساعدة لمؤسساتنا الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي خصصنا لها كذلك مباحث عدة لواقعها وللقوانين المسيرة لها وإلى كل الآليات التي تساعد في تأهيلها وتنميتهافي ظل التحديات العالمية التي تجابهها.

المبحث الأول: إطار ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون الجزائري.

المطلب الأول:الإطار التشريعي والقانوني للاستثمار بالجزائر.

إن قيام استثمار أجنبي مباشر دون توفر عوامل مساعدة في البلد المضيف من استقرار سياسي واقتصادي وأمني، مبني على قوانين وتشريعات ولوائح تتوفر على مجموعة من الإغراءات والضمانات، من شأنه أن يعرقل ويعطل مسار هذا النوع من الاستثمارات.

وانطلاقا من ذلك قامت الجزائر بتهيئة المناخ المناسب معتمدة على قوانين وتشريعات أعدتها خصيصا لهذا القطاع، لذا كان لابد علينا أن نتطرق إلى المراحل والفترات الأساسية التي أعدت فيها هذه القوانين والتشريعات، لأن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال ارتبط بعاملين أساسين الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي انعكست على تطور هذا النوع من الاستثمارات، أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدتها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير نحو انتهاج اقتصاد السوق، مما جعلها تصدر مجموعة من القوانين على فترات نلخصها كما يلي:

- **فترة الستينات:**حيث أصدرت قانونا سنة 1963 يدعو إلى استقبال رؤوس الأموال الأجنبية، يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وذلك عن طريق المواد التالية:
  - ✓ المادة الثالثة: حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.
  - ✓ المادة الرابعة:حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
  - ✓ المادة الخامسة: المساواة الجبائية بين الجميع.

أما المادتين 8 و14 فقد نصتا على أنً تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني، بعد أخذ رأي لجنة وطنية للاستثمارات يترأسها مدير للتخطيط والدراسات الاقتصادية، وتتكون من موظفين ساميينُ .

كما نصت المادة 9 علىُ أن يتم التدعيم الاقتصادي للمؤسسات، على أن تضمن المؤسسات المعتمدة التكوين المهني للعمالُ .

والمادة 31" على أن يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال 50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها ".

ولكن لم يطبق هذا القانون لأن المستثمرين شككوا في مصداقيته، ولم يتبع بنصوص تطبيقية، حيث كان غير مطابقا للواقع وأن الإدارة الجزائرية لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها، وتم تعويضه بقانون أخر سنة 1966 ركز على مبدأين أساسين:

- ✓ الأول: هو احتكار الدولة للاستثمار في القطاعات الحيوية.
- ✓ الثاني: ويتعلق بمنح الامتيازات والضمانات للمستثمرين من بينها ضمانات ضد التأميم، حيث في حالة إعلان قرار التأميم يتم تعويض المستثمر خلال 9 أشهر الموالية لقرار التأميم بمبلغ يساوي للقيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة المستثمرة.[1] لكن رغم القانونين المذكورين أعلاه، إلا أن الجزائر قامت نظرا لسياسة النظام الحاكم آنذاك، بتأميم أغلب الشركات الأجنبية انطلاقا من المناجم سنة 1966 ووصولا إلى المحروقات سنة 1971، حيث احتكرت الدولة جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ولم تشجع على إقامة استثمارات خاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، رغم أن قوانين تلك الفترة لم تحظرها،ولم تعرف هذه الفترة استثمارات أجنبية إلا في شكلها الجديد كعقود المفتاح أو المنتوج في اليد أو العقود المبرمة كعقود منفصلة للتسليم التي شكلت نسبة 97% في القطاع الصناعي من القيمة الإجمالية، منها 25% للحديد والصلب و21% للبناءات المعدنية والميكانيكية والكهربائية و15% للمواد الكيمياوية و10% للصناعات الزراعية والغذائية و9% للنسيج و17% للمحروقات، أما في قطاع تركيب السيارات المصنعة ضمن الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، فكانت تعمل مع شركات قادرة

[1] أمر رقم 66- 284المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة بتاريخ 12-08-1966.

على التنازل عن التكنولوجيا أو شركات كطرف في العقد أو كمقاول من الباطن، وكانت أغلبها من أوروبا (فرنسا على وجه الخصوص) والولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1970 واليابان بعد سنة 1974، وفي حقيقة الأمر فإن أغلب العقود الأخرى المبرمة من طرف الجزائر في هذه الفترة كانت تتجه إلى التنقيب وإنتاج المحروقات.

- **فترة الثمانينات:** عرفت الجزائر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تغيرات عديدة تمثلت في الابتعاد نوعا ما عن مركزية التسيير والاتجاه نحو لامركزية التسيير للاقتصاد الوطني وتوسيع دائرة مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث قامت بإصلاحات، منها ظهور مؤسسات عمومية غير خاضعة لوصاية الوزارة وغير خاضعة للرقابة على المؤسسات الاشتراكية، وتخضع للقانون التجاري وتتكون في شكل أسهم أو شركة ذات مسئولية محدودة.

فقد أصدرت الجزائر القانون رقم 82-13 المؤرخ في 21-08-1982 الذي تطرق إلى كيفية إنشاء وتسيير الشركات الاستثمارية المختلطة، وكان من بين أهدافه:

- ✓ إنشاء مناصب عمل جديدة.
- ✓ الرفع من طاقة الإنتاج الوطني.
- ✓ زيادة الدخل الوطني.
- ✓ تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي.

ولكن هذا القانون لم يحقق ما كان منتظرا منه نظرا لهيمنة ثقافة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي.

وبعد أزمة البترول لسنة 1986 والصعوبات التي واجهها الاقتصاد الوطني آنذاك بسبب انهيار أسعار البترول، وانخفاض عملة الدولار وتدني إيرادات صادراتها النفطية إلى أدنى مستوياتها وارتفاع معدلات التضخم ونسبة المديونية، هذه النتائج كلها مجتمعة سببت اختناقا ماليا لميزانية الدولة، ما دفع بالمشرعين آنذاك إلى تعديل القانون السابق (82-13) وإصدار قانون (86-13) في 19 أوت 1986، الذي اتسم ببعض

المزايا عن سابقيه من القوانين الصادرة، حيث منح ضمانات أوسع للمستثمرين الأجانب خاصة في قطاع المحروقات، من خلال ما أرساه من قواعد جديدة للتنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، ومنحت فيه الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي في حالة نزع الملكية أو عند التأميم، كما منحت له حرية تحويل الأرباح وتأسيس مؤسسات سواء عن طريق شراكة بين المستثمر الأجنبي والمحلي والمشاركة في هياكل التسيير، أو عن طريق استثمار أجنبي مباشر، إضافة إلى تسهيلات وتحفيزات ضريبية، ولكن بالرغم من كل هذا، فقد تقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة نتيجة ظروف غير مواتية تمثلت في بيروقراطية الإدارة ومبدأ سيادة الدولة على كل المجالات الاقتصادية.

- **فترة التسعينات:** لقد عرفت فترة التسعينات على أنها أكثر الفترات من حيث عمليات التغيير والإصلاح في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بكونها فترة التوجه نحو اقتصاد السوق، فبالرغم من الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة، إلا أن هذا لم يمنع من إصدار قوانين و تشريعات كان أهمها قانون (90-10) بتاريخ 14-04-1990 الخاص بالقرض والنقد، حيث نص في مادته 183 علىُ منح غير المقيمين إمكانية الاستثمار بالجزائر في كل الفروع الغير مخصصة للدولةُ ، على أن تكون هذه الاستثمارات مطابقة للقواعد التي أقرها مجلس القرض والنقد آخذين بعين الاعتبار مايلي:

✓ توازن سوق المبادلات.

✓ تطوير اليد العاملة المحلية للحصول على التكنولوجيا.

فقد حدد هذا القانون بوضوح حركة رؤوس الأموال مع الخارج، عن طريق الترخيص بفتح مكاتب وفروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وبالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن

تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية في المجال المالي.

أما في المجال الاستثماري فقد رخص للمقيمين وغير المقيمين بالاستثمار عن طريق الشراكة أو الاستثمار الأجنبي، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وهذا بهدف تحقيق مايلي:

- ✓ فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن في سوق الصرف.
- ✓ القضاء على البطالة، عن طريق إنشاء مناصب عمل جديدة.
- ✓ إيجاد مصادر تمويل إضافية.
- ✓ الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التسيير والتكنولوجيا.

كما تطرق هذا القانون في مادته 184 علىُ قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي في حال حدوث نزاع أو خلاف مع الطرف الأجنبيُ ، وأن إصدار رخص الاستثمار وعملية تنظيمه واستقبال الملفات ودراستها وتقنين شروط الاستثمار الأجنبي مفوضة كلها لمجلس النقد والقرض.

إن المتمعن لمختلف مواد قانون القرض والنقد من 181 إلى 188، يدرك تمام الإدراك الدور الذي لعبه هذا القانون في تنظيم الاستثمار وإنعاش حركته بالجزائر، فقد عرفت نهاية التسعينات زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الأجنبي مقارنة بالفترات السابقة، فبالرغم من الوضع الأمني الذي لم يكن يشجع على قيامها، إلا أنها استطاعت أن تحتل مرتبة مشرفة بين دول المنطقة من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية سنة 1996، حيث احتلت المرتبة الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا، ومراجعة لقانون القرض والنقد صدر المرسوم التشريعي المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي تناول نظام المناطق الحرة ونظام العقود والاستثمار في الجنوب مع استبعاد كل الحواجز التي تقف أمام حركة الاستثمار الأجنبي سواء كانت مباشرة أو في إطار الشراكة، ولم تكتفي السلطات التشريعية بهذا القدر من القوانين في هذه الفترة، بل تواصلت عملية تعديل وإصدار قوانين أخرى منها الأمر95-04 المؤرخ في 21 يناير 1995 المتضمن الموافقة على

اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والأمر 96-22 المؤرخ في 9 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج[2].

- ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع متواصل في أسعار البترول، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع احتياطي الصرف جعل القائمين على تسيير أمور الدولة إلى تبني مجموعة من القرارات والبرامج كانت كلها تهدف إلى زيادة وتيرة الإصلاحات، حيث قرر مجلس النقد والقرض المنعقد ببنك الجزائر في شهر مارس 2000 اعتماد القانون رقم 2000-03 الذي حدد كيفية إنجاز المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وشروط كيفية تحويل مداخلها وعوائدها إلى الخارج[3]، ثم أصدرت بعد ذلك نصوص تشريعية وقواعد قانونية أخرى كالأمرية رقم 01-03 بتاريخ 20-08-2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر، التي تقرر النظام المطبق على المستثمرين المحليين والأجانب في مختلف النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، والأمر التنفيذي رقم 01-281 بتاريخ 24-09-2001 الذي يسمح بإنشاء وتنظيم وتفعيل دور المجلس الوطني للاستثمار، وكذا الأمر التنفيذي رقم 01-282 بنفس التاريخ للأمر السابق الذي يسمح بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار"ANDI"[4]،وكان الهدف من إصدار كل هذه القوانين هو توسيع الاستثمار وزيادة حجمه بزيادة القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية ومنح المستثمرين الأجانب حوافز مالية وجبائية وجمركية، من خلال تبني مبادئ أساسية عرفت بالمبادئ الأربع وهي مبدأ حرية الاستثمار وإزالة القيود البيروقراطية والقضاء عليها وعدم اللجوء إلى التأميم وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع[5].

---

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 6، الصادر في 06-02-1991، ص204.

[3]محمد بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار بالجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة 2000 ص 185.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر في 22-08-2001، ص5.

[5] GUIDE Investir en Algérie, l'élaboration et la mise à jour de ce guide Achour Mohammed, Chehrit Kamel, Chentouf Djamel , Ramdani Abdelkrim, Tameur Cheikh, Toualit Ahmed , Touhami Ali , Younes Bouacida , Zidane Ali et BenabderrahmaneDahmane , Edition Mai 2004, P 137 et 138.

وبتاريخ 15-07-2006 صدر القانون رقم06-08 الذي نص على أهمية العمل بالضمانات التالية:

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- ✓ إمكانية الطعن الإداري في حالة نزاع.
- ✓ المساواة بين جميع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.
- ✓ حماية الاستثمار عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة.

ثم أسس نظام آخر عرف بالنظام الاستثنائي خصص للاستثمارات التي تتم في مناطق خاصة، عرفت بالمناطق ذات الأولوية كالأنشطة المحافظة على البيئة والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في المجال التكنولوجي، بالإضافة إلى نظام المناطق الحرة ومن الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب مايلي:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية والضرورية لإنجاز المشروع بناءا على تقييم وكالة الاستثمار لقيمة هذه المؤسسة.
- ✓ التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% بدلا من 5% فيما يخص العقد التأسيسي.
- ✓ منح الاستثمارات المقامة في المناطق النائية من امتيازات خاصة.
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة بغرض إنجاز مشاريع استثمارية.
- ✓ منح تعويضات على المشاريع التي تصادر بسلطة الإدارة.

- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسوم على النشاط المهني والدفع الجزافي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون الجزائري وإجراءات الإعلان عنه.

1.**مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريعي الجزائري:** حسب قانون القرض والنقد وقانون تطوير الاستثمار يعتبر " استثمار أجنبي مباشر كل استثمار يقوم به أشخاص طبيعيين أو معنويين غير مقيمين من خلال تسيير مؤسسات أو إنشاء فروع لشركات أجنبية بالجزائر، بهدف إيجاد مناصب شغل وتحويل التكنولوجيا وتطوير الصادرات وخلق توازن في ميزان المدفوعات ".

2. إجراءات الإعلان عن الاستثمار في الجزائر.

إن الاستثمار الذي يكون موجها لقطاع إنتاجي للسلع والخدمات سواء كان محليا أو أجنبيا لا يرتكز على أي إذن، وإنما فقط على تعهد بالاستثمار يحصل عليه المستثمر من الوكالة الوطنية للاستثمار " ANDI " ، هذه الوكالة التي تنشأ لدى رئيس الحكومة وتكلف بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة بالأنشطة المقننة وبالسعي على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة، حيث تقدم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار في أجل أقصاه 60 يوما ابتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح.

ويتم طلب الاستفادة من الامتيازات وفق الشروط المنصوص عليها، وذلك بتبليغ المستثمر بقرار منح أو رفض الامتيازات، كما بإمكان المستثمر الطعن أمام

السلطة الوصية على الوكالة في أجل أقصاه 15 يوما إذا رفض طلبه، وتضمن الوكالة متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها في مجال إنجاز الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية المرتبطة بالاستثمار، وتسهر على جعل أي قرار تتخذه إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار واللجوء إليها يكون بغرض الاستفادة من حوافز ضريبية، أما طريقة الإعلان عن الاستثمار فتكون بوضع المستثمر ملفا متكونا من التعهد بالاستثمار وطلب الاستفادة من الحوافز الضريبية بحيث يجب أن يدون مايلي:

- ✓ نوعية النشاط والمقر.
- ✓ عدد مناصب العمل التي يمنحها هذا الاستثمار.
- ✓ نوع التكنولوجيا المستعملة فيه.
- ✓ تقدير مدة الاستثمار.
- ✓ التعهد بتحقيق الاستثمار.
- ✓ شروط الالتزام بحماية المحيط وعدم الإضرار به.
- ✓ أما فيما يخص المستثمرين في المجال المصرفي بالجزائر فلهم إجراءات خاصة، تبدأ بوجوب الحصول على إذن من مجلس النقد و القرض.

3.**الامتيازات الممنوحة للمستثمرين:** لقد منح القانون الجزائري امتيازات عديدة تدخل في إطار النظام العام والخاص، فأما تلك التي تخص القطاع العام فهي مجموعة الامتيازات التي يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا، شرط أن يكون هذا الاستثمار متعلق بالنظام العام محدد في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات وتتمثل هذه الامتيازات في ما يلي:

أ. بناءا على قرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يمكن أن تستفيد جميع المشاريع من امتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، منها الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ.

ب.تطبيق نسبة مخفضة مقدرة بـ 33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

ت. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

ث.الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة بالإضافة إلى تعويضات على النسب المئوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

ج. الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

ح. تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

خ. إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

د. تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تناول أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة[6].

أما الامتيازات التي منحت في إطار النظام الخاص فهي نوعين:

* الامتيازات المنجزة بالمناطق الخاصة: فقد تمحورت في ثلاث امتيازات أساسية لا تتجاوز مدتها الثلاث سنوات يستفيد منها المستثمرين الأجانب ابتداء من تبليغ الوكالة لهم وهي:

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5% للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ✓ تكفل الدولة بكل النفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة أو بجزء منها.
- ✓ إعفاء السلع والخدمات التي توظف في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق نسبة 3% كرسوم جمركية على السلع المستوردة والمستعملة مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لفترة من سنة إلى خمس سنوات حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات، وتخفيض بنسبة 5% للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط الفعلي.

[6] د.عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق ، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006.

* الامتيازات المنجزة بالمناطق الحرة: تتمثل هذه الامتيازات في عدة نقاط أهمها ما يلي:

✓ تمنح الامتيازات في المناطق الحرة لإعفاء الاستثمارات التي تقام بها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء تلك المتمثلة في:

- مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي.
- العمال الأجانب الذين يخضعون إجباريا للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 2%[7].

الجدول رقم 12: مقارنة عالمية حول حماية المستثمرين.

المؤشر	الجزائر	دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	و.م.أ	ألمانيا
شفافية التعاملات	6	6	7	5
مسؤولية المسير	6	5	9	5
سلطة المساهمين	4	4	9	5
حماية المستثمرين	5,3	5	8,3	5

Source: Doing Business 2013

من خلال الجدول رقم 12 يتضح لنا أن الجزائر منحت المستثمرين الأجانب من خلال قوانين الاستثمار امتيازات مهمة، إذ تبين المؤشرات المختلفة الواردة في الجدول أن الحماية التي توفرها الجزائر للمستثمرين أحسن بكثير من دول الجوار، وتنافس أحيانا دولا متقدمة ورائدة في مجال الاستثمار الأجنبي كما هو الحال بالنسبة لألمانيا.

[7] د. عبد المجيد أونيس الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سبق ذكره .
كلما كان المؤشر أكبر كلما كانت التعاملات شفافة، وكلما كان المؤشر أكبر كانت المسيرين فعلا مسؤولين ، وكلما كان المؤشر أكبر كلما كلما كانت حماية المستثمرين أمرا مهما.

المطلب الثالث:الإمكانيات المادية المساعدة على جلب استثمارات أجنبية للجزائر.

1. **الموقع الجغرافي:** تتوفر الجزائر على موقع جغرافي ممتاز، إذ تقع في قلب مجموعة من الدول العربية وتعتبر نقطة وصل بين دول الشمال والجنوب (الدول الإفريقية والأوروبية)، بحيث لا يفصلها عن دول الاتحاد الأوروبي إلا البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر بـ 1230 كلم وبعدد هام من الموانىء الهامة، ما يمنحها موقعا استراتجيا مميزا يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم.
2. **الإمكانيات الطبيعية:** حبا الله الجزائر بإمكانيات وطاقات طبيعية هائلة تتوفر عند القليل فقط من الدول في العالم، فهي بلد واسع متنوع التكوينات الجيولوجية، تقدر مساحته بـ 2381000 كلم^2، يزخر باطنه بمعادن وثروات متنوعة من حديد وزنك وغاز وبترول وفحم وذهب...ما يعطيه مكونات اقتصادية متميزة تكون عاملا إيجابيا في جذب المزيد من استثمارات أرقى الشركات في العالم.
3. **الهياكل القاعدية والبنية التحتية:** بغرض تعزيز الوضع الاقتصادي والصناعي في الجزائر، كان الاهتمام دوما منصبا على تنمية وتطوير البنية التحتية، حيث خصصت الحكومة ما يعادل 40 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة منها 6,38 مليار دولار سنويا لصيانة المطارات كما أضيفت نسبة 50% على الميزانية المخصصة لإنشاء الأنفاق والجسور والطرقات سنة 2012 وهذا لتوفير بيئة مناسبة للمستثمرين الأجانب[8].
4. **التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:** يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعا نشطا لكونه مجتمعا شابا يمثل 70% من عدد إجمالي السكان الذي وصل

[8]د.رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، ديسمبر 2012 ص 71 و 72.

إلى 37,9 مليون نسمة سنة 2013، بكثافة سكانية تقدر بـ 13,6 نسمة في الكلم^2 الواحد، مما يوفر يد عاملة نشيطة حرمت منها الكثير من الدول المتطورة، ووصل عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنويا أحيانا إلى حوالي 40 ألف متخرج [9]حيث فاق عدد طالبي العمل 100000 طالب عمل في 4 أكتوبر 2014[10] ما يجعل الجزائر سوقا لليد العاملة ويسمح بتحسين مرونة سوق العمل ويساعد أرباب العمل على إبرام عقود تشغيل مباشرة مع العامل من جهة، وتؤدي التكلفة المنخفضة نسبيا للتشغيل بالجزائر إلى زيادة تنافسية المنطقة لجلب مستثمرين أجانب والمساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى[11].

5.الوضع الأمني: إن إصدار الجزائر للعديد من القوانين والمراسيم المساعدة على استقرار الوضع الأمني لاسيما القانون المدني خلال السنوات الأخيرة، كان له الأثر الكبير في عودة الاستقرار والتحسن المستمر للحالة الأمنية بالجزائر، ما ساعد على توفير بيئة آمنة كانت العامل الأساسي والحافز الأكبر في إقبال العديد من الشركات الكبرى الأجنبية للاستثمار بالجزائر كشركة رونو الفرنسية للسيارات والنهوض بالاستثمار الصناعي والاقتصادي

6.الوضع الاقتصادي: إن المشاكل العديدة والمتنوعة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات غداة أزمة البترول لسنة 1986 وتراجع إيرادات الجباية البترولية وتدهور معدلات التبادل الصافية واحتياطي الصرف وارتفاع مؤشر المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الخام وصل سنة 1993 إلى حوالي 82,2% وبمعدل نمو سالب بلغ 2% ومعدل تضخم 20,5 %، ما أدى بالحكومات المتعاقبة إلى دق ناقوس الخطر والبدء في تصحيحات هيكلية كان من نتيجتها تراجع في معدل التضخم إلى 5,7%

[9]أ.لحسن دردوري وبن عامر نبيل، دراسة تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف 2006.
[10] محمد الغازي،وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر العاصمة في 2014/05/13.
[11]د.زعباط عبد الحميد، الملتقى الدولي حول الاستثمار بالجزائر، جامعة سكيكدة 2003.

ونسبة المديونية إلى 2,4% فقط من الناتج المحلي الخام وتحسن احتياط الصرف الذي بلغ 195 مليار دولار خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية التسعينات، حيث وصل الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 4241,8 مليار دج وإلى 12109,5 مليار دج سنة 2011 بمعدل نمو حقيقي2,1%[12].

المبحث الثاني: وضعية الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

المطلب الأول: حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر.

1.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: إن الأزمات التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات بسبب تدني أسعار المحروقات الذي أدى إلى انخفاض إيراداتها، جعلها تفكر مليا في البحث عن مصادر تمويل متعددة المصادر، كان أولها إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات، حيث تم الاتفاق بالإجماع على تبني سياسة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية نظرا لما تقدمه من عوائد وأرباح تعود بالفائدة على اقتصاديات كل دولة، ونظرا لكون الجزائر تتميز بمناخ مناسب لجذب هذا النوع من الاستثمارات باكتسابها لثروات متنوعة ومتعددة جعلتها محط أنظار المستثمرين وحسنت من مرتبتها فيما يخص الاستثمارات الواردة.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية قفزة نوعية في مختلف القطاعات، نتيجة الإصلاحات الكبرى التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال من خلال تعديل قانون الاستثمار بقوانين تتماشى والإصلاحات العميقة مبنية على مبدأ المساواة في معالجة الاستثمارات من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة صغيرة أو كبيرة كانت، مما يشجع على جلب مستثمرين أجانب في كل القطاعات.

[12] Ministère des finances, www.mf.gov.dz,2013 .

الجدول رقم13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة بين 1990-2013 بمليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيمة	40	80	30	13	15	25	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	260	607	292	280	1108	1065	881.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	882	1145	1888	1743	2632	2746	2301
السنوات	2011	2012	2013				
القيمة	2571	1499	1691				

Rapport CNUCED2014.

يوضح الجدول رقم 13 التطور الذي عرفته الجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي بعد الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها منذ التسعينات، إذ نلاحظ أن الفترة الممتدة بين 1993 و1995 عرفت ضعفا كبيرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضعية السيئة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي أثرت على كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث زادت الديون الخارجية وخدماتها إلى درجة عدم إمكانية التسديد، مما دفع السلطات الجزائرية آنذاك إلى اتخاذ قرار إعادة الجدولة وما رافقها من انعكاسات على الوضعية الاجتماعية والأمنية بسبب الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والتي أدت بدورها إلى هجرة الشركات الأجنبية للجزائر[13].

أما الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و2012 فقد عرفت انتعاشا كبيرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وما صاحبها من تحسن للأوضاع الأمنية ومن قوانين وضمانات تحفيزية للمستثمرين الأجانب.

[13] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31،2009،ص59.

كما نلاحظ أنه قد حدثت طفرة بعد سنة 2004 بصفة خاصة، حيث فاقت قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المليار دولار، كانت أكبرها سنة 2009 وفاقت فيها كل المستويات، إذ بلغت 2.746 مليار دولار لم تبلغها طيلة 24 سنة الماضية، حيث لم تكن تتجاوز سنة 1990 حد 40 مليون دولار[14].

ويبقى حوالي 30% منها هي عبارة عن شراكة بين الدول ممثلة في المؤسسات العمومية الخاصة والمستثمرين الأجانب وهذا ما يبين عدم نضج ثقافة الاستثمار الحر ودخول الأجانب في الجزائر، لا سيما العمال بمختلف النقابات الذين يضغطون بصفة دائمة على السلطة الجزائرية اتجاه هذا الملف، لكن يبقى في الأخير وكتحليل عن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، رغم الزيادة والتطور الملحوظ منجهة ومن جهة أخرى ومقارنة مع ما وفرته السلطة الجزائرية من ضمانات وتسهيلات في مختلف الإصلاحات التي قامت بها مختلف الحكومات بالإضافة إلى الدعوات الرسمية والخطابات الموجهة من قبل رئيس الجمهورية[15] وما تملكه من ثروات طبيعية وبشرية ومالية تساعد كلها على الأحسن مما قدم إلى وقتنا هذا.

[14] كريمة قوادري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير، جامعة أبو بكر بن قايد، تلمسان، 2011، ص74.

[15] خطاب رئيس الجمهورية بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة تأميم المحروقات سنة 2008.

الجدول رقم 14: ترتيب الجزائر إفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2010بملايير الدولارات.

الترتيب	الدول	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
1	أنغولا	9,94
2	مصر	6,38
3	نيجيريا	6,1
4	ليبيا	1.9
5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	2,9
6	الكونغو	2,8
7	غانا	2,5
8	الجزائر	2.3
9	السودان	1,6
10	أفريقيا الجنوبية	1.55

المصدر: CNUCEDسنة2011.

بالرغم مما حققته الجزائر من استثمارات أجنبية وصلت إلى 2571 مليون دولار في سنة 2011 كما يوضحه الجدول رقم13 و2290 مليون دولار في سنة 2010، إلا أن هذا يبقى بعيدا عن ما وصلت إليه دولا إفريقية إمكانياتها أقل بكثير من إمكانياتنا، لأن نصيب الجزائر من هذا النوع من الاستثمارات يبقى متواضعا مقارنة بدول كغانا

والكونغو ومصر...، إذ تحقق نسبة تقل عن 10% فقط من الوعود الاستثمارية المسجلة كل سنة، نظرا للمناخ الاستثماري الذي يسود البلد إلى حد الآن والذي تميزه مشاكل كثيرة تواجه أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، ما يضطرهم إلى التوجه إلى وجهات أخرى في ظل المنافسة الكبيرة لاستقطاب مستثمرين أجانب في المنطقة، فالجزائر لم تنجح في استقطاب سوى أقل من ملياري دولار فعليا سنة 2012، بينما حققت دول الجوار أضعاف ذلك.

الجدول رقم 15: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البحر الأبيض المتوسط من سنة 2007 حتى سنة 2012 بمليار دولار.

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484
مصر	11,578	9,495	6,712	6,386	483-	2,798
الأردن	2,622	2,826	2,413	1,651	1,474	1,403
لبنان	3,376	4,333	4,804	4,280	3,485	3,787
ليبيا	3,850	3,180	3,310	1,909	-	-
المغرب	2,805	2,487	1,952	1,574	2.568	2,836
فلسطين	0,028	0,052	0,301	0,018	0,214	0,244
سوريا	1,242	1,467	2,570	1,469	-	-
تونس	1,616	2,759	1.688	1,513	1,148	1,918

Rapport CNUCED 18-06-2013

إن ما تحققه تركيا من استثمارات أجنبية يعادل تقريبا ما تحققه الدول العربية مجتمعة، فهي حققت سنة 2012 ما يعادل 12,419 مليار دولار بينما الدول العربية التسع المبينة في الجدول رقم 15 لم تحقق إلا 14,47 مليار دولار وهذا ما يدعوا إلى إعادة النظر في سياسة الاستثمار في الدول العربية ككل، لكن هذا لم يمنع الجزائر في

أن تحتل المراتب الأولى عربيا من حيث تدفق هذا النوع من الاستثمارات بعد كل من لبنان ومصر وتونس والمغرب [16].

الشكل رقم 7: يبين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط في سنة 2012 بمليار دولار.

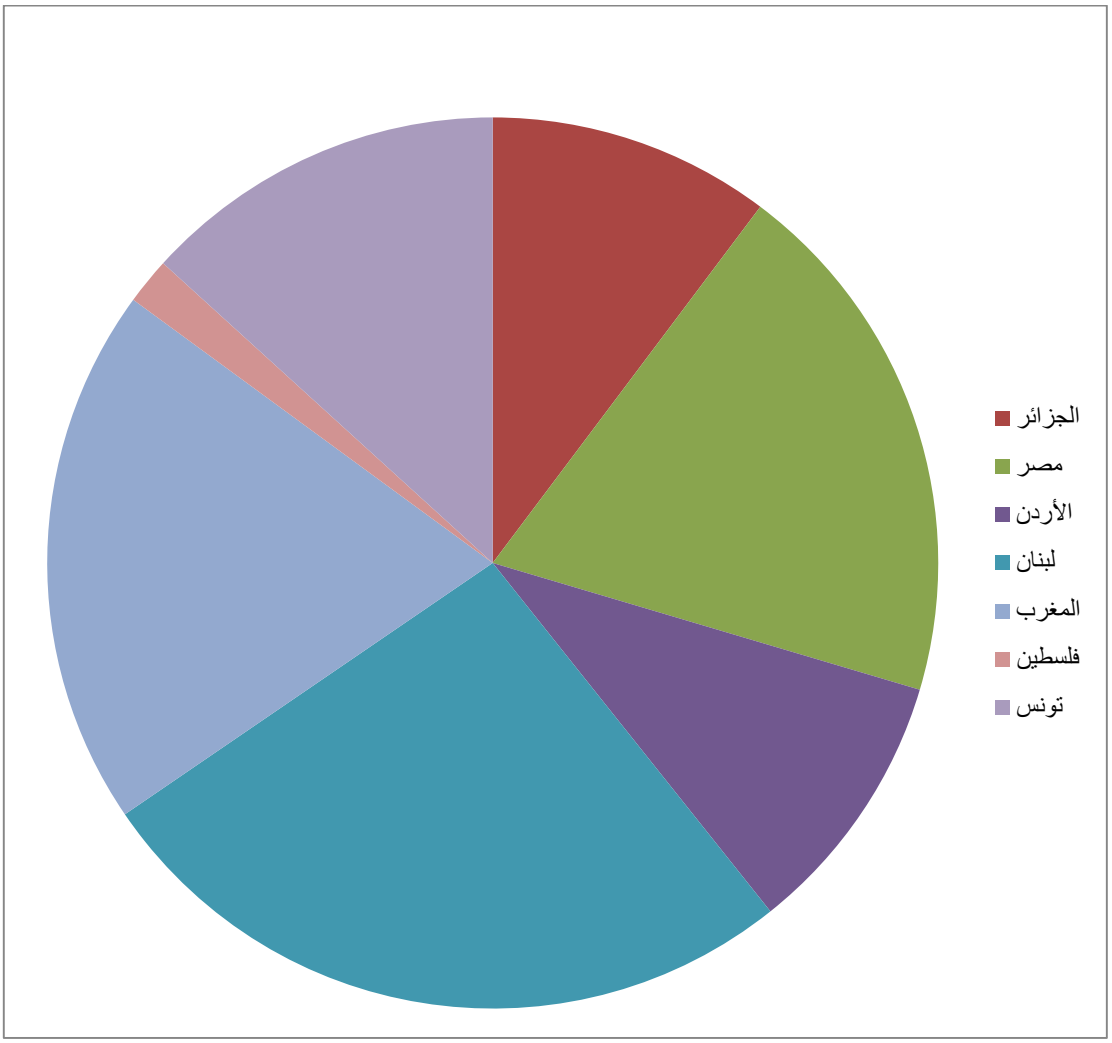

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات تقرير CNUCED سنة 2013.

[16] تقرير CNUCED، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدول البحر الأبيض المتوسط بتاريخ 2013/06/18.

الجدول رقم16: تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية بمليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2013.

الدول	التدفقات الواردة	النسبة
السعودية	12,182	%25,8
الإمارات العربية المتحدة	9,6	%20,4
لبنان	3,6	%7,8
الجزائر	2,9	%6,2

المصدر: البنك العالمي أكتوبر 2013.

مقارنة بالجدول رقم 15 فإن الجدول رقم 16يبين التطور الذي عرفه حجم الاستثمار الأجنبي بالجزائر والذي قفز من 1,4 مليار دولار سنة 2012 إلى 2,9 مليار خلال السداسي الأول من سنة 2013، لكن تبقى مكانة الجزائر بين الدول العربية بعيدة كل البعد عن ما يجب أن تكون عليه، نظرا للإمكانيات التي تسمح لها بأن تكون أول دولة عربية جاذبة للاستثمار الأجنبي، وهذا ما يدل على أن هناك عراقيل لازالت تقف حاجزا أمام المستثمر الأجنبي، ما يوجب العمل على القضاء عليها وتوفير مناخ أكثر ملائمة[17].

[17] تقرير البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال السداسي الأول من سنة 2013، أكتوبر 2013.

الشكل رقم 8: يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية خلال السداسي الأول من سنة 2013.

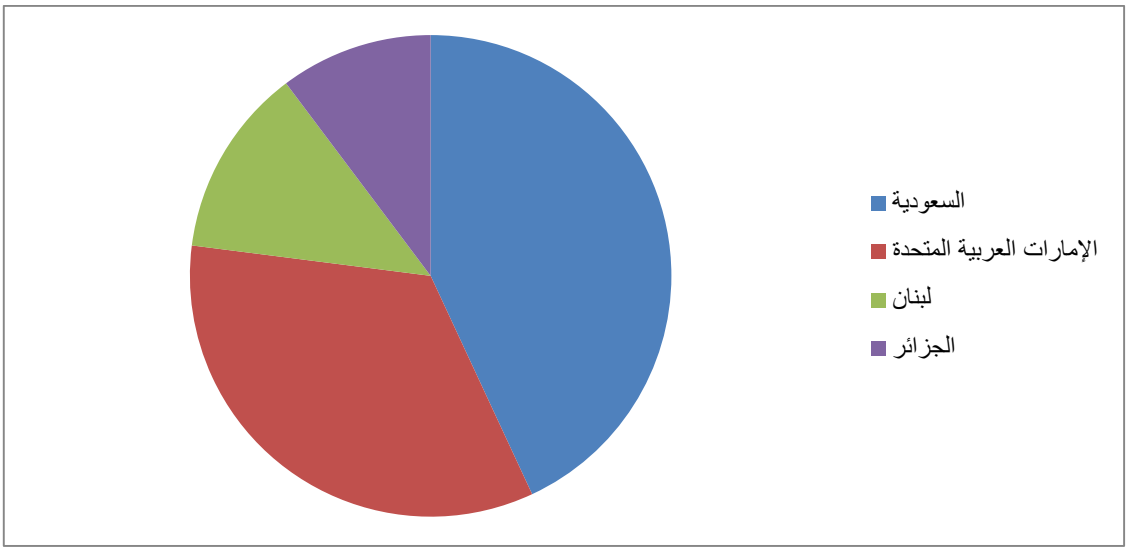

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات من البنك العالمي لشهر أكتوبر سنة 2013.

الجدول رقم 17: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيامن سنة 2006 إلى 2011.

البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	2571
المغرب	2449	2805	2487	1952	1574	2519
تونس	3308	1616	2759	1688	1513	1143
ليبيا	2064	3850	3180	3310	1909	-
مصر	10043	11578	9495	6712	6386	-483
المجموع	19516.6	22495	20767.5	14727	13582	5750

Source : CNUCED 2012

يوضح الجدول رقم 17 أن الجزائر بالرغم من القانون الصادر سنة 2009 الذي لا يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك سوى 49% من رأس المال في حالة الشراكة، والذي يعتبر عائقا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، إلا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة فاقت كل التوقعات وتعدت تلك المحققة في دول كثيرة[18].

لقد تيقنت مختلف الحكومات المتعاقبة على الحكم في الجزائر، أنه لا تنمية اقتصادية دون فتح الاقتصاد الوطني على رأس المال الأجنبي، نظرا لمعرفتها وإدراكها للدور الهام الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الأجنبي في تكوين رأس المال وفي التسيير والتسويق...، خاصة وأن الاعتماد على المحروقات باعتبارها ثروة آيلة إلى الزوال سيعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمات عديدة و خطيرة.

لذلك تعمل على تحسين وترقية الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا، من خلال توفير مناخ ملائم محصن بقوانين وتشريعات تضمن استمرارية قيام مشاريع تكون كلها في صالح التنمية الاقتصادية بالجزائر، خاصة بعد القفزة التي حققتها الجزائر سنة خلال السنوات الثلاث الماضية والتي تطرقنا لها سابقا (أنظر الجدول رقم 15 ص 115).

[18] تقرير CNUCED، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2006-2011.

الجدول رقم 18:عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر من2002 إلى 2013 .

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	م .الشغل	%
الاستثمار المحلي	52739	99,1	6050318	74,9	759366	89
الاستثمار الأجنبي	468	0,9	2022164	25,1	94043	11
المجموع	53207	100	8072482	100	8534009	100

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)بيانات حول التصريح بالاستثمار في الفترة الممتدة بين 2002- 2013 منشورة على الموقع الإلكتروني للوكالة httl://www .andi.dz.

إن مختلف الاستثمارات الأجنبية جلبت للجزائر ما قيمته 2022164 مليون دج خلال الفترة الممتدة من 2002 حتى 2013 أي ما يعادل 25,1% من إجمالي مداخيل إجمالي الاستثمار ، إضافة إلى تحقيق 94043 منصب عمل التي ساهمت في الحد من نسب البطالة المرتفعة، لكن يبقى كل هذا غير كاف بالنسبة لبلد يملك إمكانيات ضخمة وسوق كبيرة في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2012 حوالي423 مشروع استثمار أجنبي بحوالي 2210,5 مليار دينار، أوجدت من خلالها حوالي 91113 منصب عمل كانت موزعة حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أ.قطاع المحروقات: يشكل هذا القطاع الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني، إذ يمثل حوالي 60% من الميزانية العمومية و30% من الناتج المحلي الخام، وتعتبر الجزائر ثاني ممول في العالم منذ الستينات بالغاز الطبيعي بعد روسيا، باحتياطي يقدر بـ50%

من إجمالي ما تملكه الدول المتوسطية مجتمعة وتصدر 94% مما تصدره الدول السالفة الذكر مجتمعة، كما يشكل قطاع المحروقات حوالي 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وتعد دول الاتحاد الأوروبي من أهم زبائنها، ما جعل هذا القطاع الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عرف هذا القطاع خلال السداسي الأول من سنة 2012 ارتفاعا بنسبة 9% بمجموع 4275 مشروع ومبلغا ماليا قدر بقيمة 410 مليار دج، مقابل 3922 مشروع سنة 2011 أوجدت 47000 منصب عمل جديد، منها 6 مشاريع أجنبية بقيمة 34 مليار دج من شأنها أن توجد 1230 منصب عمل، وقد تم توقيع حوالي 60 عقدا منذ سنة 1992 بين سوناطراك وشركات أجنبية مختلفة.[19]

ب.القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر فهو يحتل المقدمة بـ 239 مشروع خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2012، بقيمة إجمالية تقارب 1249 مليار دج منها صناعات الأغذية والسكك الحديدية... وسنرى وضعية الاستثمارات من خلال بعض الأرقام في بعض النشاطات الصناعية.

* صناعة المواد الصيدلانية: بالرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة للحد من استيراد الأدوية من خلال السماح لمشاريع أجنبية من الإنتاج في هذا المجال، إلا أن واردات الأدوية لازالت تعرف أرقاما خيالية حيث بلغت 2,8% من مجموع الواردات، فقد بلغت في 10 أشهر الأولى من سنة 2012 ما مقداره 1,842 مليار دولار مقابل 1,643 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2013 بانخفاض قدره 10,8%.

[19] UNECTAD Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Mars 2004.

الجدول رقم 19: واردات الجزائر من المواد الصيدلانية للفترة من 2002-2013

(مليون دولار).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	583.3	693.03	913.9	1008.4	81	126
لسنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ	174	190	207	277	1864	1043

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ديسمبر 2013.

* صناعة الحديد والصلب: يشمل هذا القطاع العديد من النشاطات منها رسكلة الحديد وإنتاج الصلب فإن إنتاج هذين المنتجين يعتبر المؤشر الأساسي في تحديد السوق خاصة الحديد الموجه للبناء.

* صناعة البلاستيك والمطاط: لم يعرف هذا القطاع تطورا كبيرا خاصة في ميدان المناولة الصناعية، التي تتطلب إنتاج منتجات خاصة وفقا لمعايير محددة كصناعة قطع الغيار للسيارات حيث قد سجل سنة 2013 حوالي 300 مناول يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، ولازالت الجزائر تستورد 1 مليار دولار من البلاستيك سنويا.

* صناعة النسيج والجلود: يعرف قطاع النسيج والجلود بالجزائر تطورا كبيرا، حيث تقارب إيراداته 2 مليار دولار منها 10% حصة المؤسسات المحلية، إذ تبلغ صادراته من الجلود حوالي 3080 طن بمبلغ يقدر بـ 20,27 مليون دولار، وبطانيات بحوالي 40 طن مقدرة بـ 0,27 مليون دولار وزرابي بـ 40 طن بحوالي 0,15 مليون دولار، أما إستراتجية هذا النشاط فتتمحور في تحقيق مبلغ قدره 38,5 مليار دج سنة 2014 بنسبة نمو 10%.

ت. قطاع الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات انتعاشا كبيرا منذ أن فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2003 من خلال منح ثلاثة رخص للهواتف النقالة، ابتداء من شركة أوراسكوم المصرية إلى الشركة الكويتية للاتصالات بقيمة إجمالية قدرت آنذاك بقيمة 162.586 مليار دج، لكن بعد ذلك عرف ركودا حيث لم يسجل إلا 4 مشاريع خلال9 سنوات الأخيرة أي بنسبة 0,01% من إجمالي المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا.

ث. قطاع الخدمات: لقد كان لقطاع الخدمات حصة معتبرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر،بـ81 مشروع موزعة على الخدمات السياحية و المياه وصلت قيمتها إلى حوالي504,5 مليار دج حتى سنة 2012 بنسبة 31,8%.

ج. قطاع النقل: حسب تصريح الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، فإن قطاع النقل قد استفاد بحوالي 80,7 مشروعا استثماريا أجنبيا إلى غاية عام 2012.

ح. القطاع الفلاحي: كباقي القطاعات المهمة ونتيجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا القطاع، فقد بلغ نموه 13,7% مستقطبا حوالي 6 مشاريع أجنبية جديدة سنة 2012 مقابل 10,5% سنة 2011 في مختلف المنتجات.

* الحبوب:عرفت واردات الحبوب زيادة مقدارها 2,7% مقارنة بسنة 2012، حيث بلغت الواردات من هذا المنتج الحيوي في 10 أشهر الأولى من سنة 2013 كمية 8,161 مليون طن بمبلغ 2,72 مليار دولار مقابل 8,381 مليون طن سنة 2013 لذلك تحاول الحكومة الرفع من إنتاج هذه المادة الحيوية للحد من استيراده مستقبلا وذلك بالسماح لمستثمرين أجانب بالاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر.

* زيت الزيتون: احتلت الجزائر المرتبة الخامسة في دول البحر الأبيض المتوسط بعد كل من إسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا بإنتاج قدر سنة 2012 بلغ 3,9 مليون طن منها 1,4 مليون طن زيت زيتون المائدة محققة إكتفاءا ذاتيا، وهناك استراتيجية

لتصدير هذه المادة في حدود سنة 2015 بعد زيادة مشاريع أجنبية عن طريق الشراكة أو الاستثمار بالكامل في هذا القطاع.

*قطاع الصحة: نظرا لأهمية قطاع الصحة و نظرا لما يعاني منه هذا القطاع من نقص في المشاريع المهمة، فقد كان نصيبه 5 المشاريع سنة 2012، مما يتطلب من الحكومة بذل المزيد من المجهودات والإجراءات والتدابير لاستقطاب أكبر المستثمرين في هذا القطاع.

* قطاع النقل: استقطب هذا القطاع حوالي 67 مشروعا نظرا للسياسة التي اتخذتها الجزائر لتطوير هياكلها القاعدية بغية توفير مناخ مناسب للاستثمار بالجزائر، كإنجاز طريق السيار شرق غرب وميترو الجزائر والترامواي وتجديد عربات السكة الحديد وتجديد المطارات وتسييرها، كلها مشاريع تنجزمن طرف شركات أجنبية صينية وفرنسية وإيطالية...

*قطاع البنوك: عرف القطاع انفتاحا كبيرا وتوطنا للعديد من البنوك الأجنبية بالجزائر جاوزت 10 بنوك الهدف منه تطوير القطاع وتمويل المشاريع المختلفة المنجزة بالجزائر، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر سيتي بنك(CitiBank) الأمريكي وبنك البركة السعودي وبنك باريس ب وسوسيتي جينرال الفرنسيتين(Banque BNP Paris bas et Societé générale)،إضافة إلى بعض شركات التأمين كتراست أنترناسيونال(Trust Inter Assurance) والريان القطري[20].

[20]WWW.Setif.dz.org, liste des Banques et «établissements financiers agréés en Algérie au 03 janvier 2009.

الجدول رقم 20: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية سنة 2012 بالجزائر (بمليون دينار جزائري).

القطاعات	عدد المشاريع	المبالغ	النسبة المئوية
الصناعة	239	124895	%56,5
المحروقات	103	53825	%24,34
الاتصالات	4	209	%0,94
الفلاحة	5,44	2848	%1,29
الصحة	4,86	2539	%1,15
النقل	66,7	34855	%15,76
المجموع	423	22105	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz 2013.

يبين الجدول أعلاه المشاريع الأجنبية المسجلة في مختلف القطاعات الاقتصادية سنة 2012 والتي تبين كلها على استفادة قطاعي الصناعة والمحروقات بأكبر عدد من المشاريع حيث بلغت على التوالي 239 و 103 ، في حين لم يتعدى نصيب الفلاحة إلا 6 مشاريع و الاتصالات 4 وهذا ما يفسر ابتعاد المستثمرين الأجانب عن هذه القطاعات بالرغم من توفرها على كل العوامل التي تساعد على الاستثمار.

الشكل رقم9: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية سنة 2012 بالجزائر (بمليون دينار جزائري).

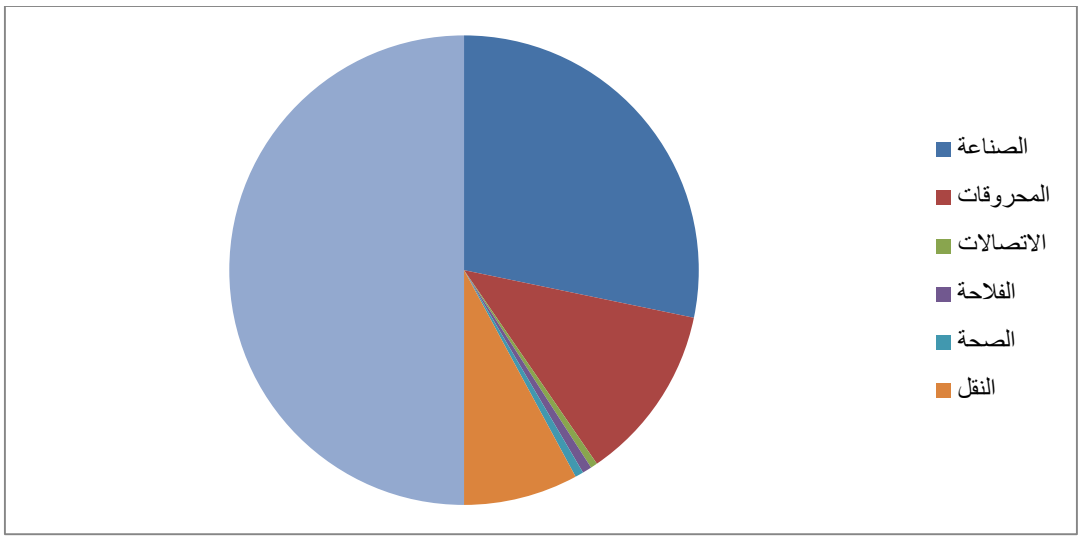

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz 2013.

الجدول رقم 21:المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر للفترة بين 2002-2013 (القيمة بمليون دينار جزائري)

القطاعات	عدد المشاريع	%	المبالغ	%	م. الشغل	%
الفلاحة	8	1,71	4747	0,23	514	0,55
البناء	75	16,03	48345	2,39	16196	17,22
الصناعة	260	55,56	1301291	64,35	45192	48,05
الصحة	6	1,28	13573	0,67	2196	2,34
النقل	17	3,63	12127	0,60	1497	1,59
السياحة	9	1,92	445592	22,04	13980	14,87
الخدمات	92	19,66	107049	5,29	12968	13,79
الاتصالات	1	0,21	89441	4,42	1500	1,60
المجموع	468	%100	2022164	%100	94043	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz سنة2014.

إن ما يمكن ملاحظته حجم الاستثمار الأجنبي قد تطور سنة 2013 بحوالي 45 مشروع استثماري أغلبها في قطاع الصناعة الذي عرف زيادة بـ 30 مشروع محتلا المرتبة الأولى مقارنة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر يختلف من قطاع لقطاع، فنجد أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى مقارنة بباقي القطاعات الأخرى بحصة تجاوزت 56% سنة 2012 و55,56% سنة 2013، فبالرغم من أن أغلب الشركات الأجنبية تحبذ الاستثمار في قطاع المحروقات، إلا أن قطاع الصناعة استطاع أن يجلب عدد هام من الشركات الصناعية الكبرى للاستثمار بالجزائر كشركة رونو للسيارات وشركة لافارج للأسمنت مؤخرا، وهذا مؤشر إيجابي[21]، كما نلاحظ أن الدولة بفتحها لقطاع الفلاحة أمام الاستثمار الأجنبي فقد قفز عدد المشاريع الاستثمارية من 6 مشاريع سنة 2012 إلى 8 مشاريع سنة 2013.

المطلب الثالث: أهم الدول المستثمرة بالجزائر.

لا يمكن أخذ لمحة مفصلة عن الاستثمار الأجنبي بالجزائر دون الاطلاع على أهم الدول المستثمرة في هذا البلد، فلقد انخفض عدد المؤسسات الأجنبية المستثمرة بالجزائر بنسبة تفوق 19% سنة 2013 بـ 810 مؤسسة منشأة، مقابل 1008 مؤسسة سنة 2012 حسب المجلس الوطني للسجل التجاري(Conseil National des Registres de Commerce)، هذه المشاريع التي بإمكانها خلق حوالي 7385 منصب عمل، إذ اعتبرت قطر كأول دولة مستثمرة بنسبة 74,31 % وبمبلغ قدر بـ 1,69 مليار أورو سنة 2013، متجاوزة فرنسا التي كانت أهم مستثمر سنة 2012 باستثمار قدر بـ 321 مليون أورو وبنسبة تقدر بـ 77,28% وبحوالي 1831 مؤسسة آنذاك، أما حسب المناطق فتمثل الدول العربية ¾ الاستثمارات الأجنبية سنة 2013 احتل فيها المتعاملين السوريين المرتبة الثانية بعد القطريين بـ 1052 مؤسسة، مقابل فقط 11,12% لأوروبا

[21]إن الإحصائيات الواردة في الجداول أعلاه عن عدد المشاريع في كل قطاع حتى 10 أشهر الأولى من سنة 2013 تتكلم عن إجمالي المشاريع المحلية والأجنبية منها.

التي كانت نسبتها سنة 2012 تمثل 85,36% متمثلة في كلا من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ثم ألمانيا بشركتي Henkel ومجموعة Messer المتخصصة في الغازات الصناعية، وتأتي في آخر مرتبة آسيا بـ9,7% من الاستثمارات احتل فيها المتعاملين الصينيين المرتبة الأولى بـ 732 مؤسسة.

الجدول رقم 22: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب دول المنشأ (القيمة بمليون دولار جزائري) في الفترة بين 2002-2013.

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	م. الشغل
أوروبا	257	5221531	48480
فيما بينها دول الاتحاد الأوروبي	205	444845	37069
أسيا	34	98580	5103
أمريكا	10	61850	3473
الدول العربية	154	1237112	35230
إفريقيا	1	1000	30
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	11	99117	1535
المجموع	468	2022164	94043

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نوفمبر 2013.[22]

[22] اعدد المشاريع الخاصة بالاتحاد الأوروبي هي محسوبة ضمن إجمالي عدد المشاريع الخاصة بأوروبا.

الجدول رقم 23:أهم الشركات المستثمرة بالجزائر بالقطاعات الاقتصادية سنة 2013.

القطاعات	إسم الشركة
الفلاحة	Dagris.
التغذية	Danone, Nestlé Waters.
السيارات	Peugeot SA, Renault SA.
البنوك	BNP Paribas,CIC(Crédit Industriel et Commercial) ,Crédit Agricole,Fransabank SAL, Natixis- ex Natexis,Société Générale.
المشروبات	Castel Groupe.
الكمياء	Air Liquide.
البناء	AccionaSA,RameryBatiment.
الإلكترونيك	HaierGroupCo,Thales.
الطاقة والمياه	Agip, Andarko Petrolium Corp, Biwaterplc, CEPSA(CompaniaEspaniola de Petroleo SA),CPEEC China Petroleum Engineering et construction Corp, Edison Spa, EnelSpaGas Natural Sdg SA,GDF Suez SA ex – GDF,Gelsenwasser, Petro- Canada, Repsol YPF, Saur(Sociétéd'aménagementurbainetrural), Schneider Electric SA, Snam Rete Gas Total SA, Weatherford Internatinal,Inc, Wintershall.
الاتصالات	Alcatel Lucent.
الفندقة	Accor, Marriott International Inc.
العجلات	Michelin.
الخدمات والنقل	Aéreports de Paris, CMA-CGM.
الإعلام الآلي	Microsoft Corp.
الحديد والمناجم	AcciaireFerriere Vicentine Beltrame Spa, Arcelor Metal, BHP Billiton, Tunisie Profilés Alumunium.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي والاستراتجية المتبعة للحد منها.

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

بالرغم من النتائج التي سجلتها الجزائر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في منتصف التسعينات في مجال الاستثمار، إلا أن تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية صنفت الجزائر في الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي في العالم مقارنة بالإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها، أرجعه غالبية المحللين إلى أسباب وعوامل عديدة كانت ولا تزال تقف حاجزا حقيقيا أمام تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر نذكرها فيما يلي:

1.مشكل الإشراف وتأخير تنفيذ الإصلاحات: إن الإرث الكبير الذي ورثته الجزائر من نظام اقتصادي مركزي يمنح الاقتصاد العمومي جميع الصلاحيات لا زال يؤثر، حيث لا زالت قطاعات عديدة من الاقتصاد الجزائري تحت سيطرة القطاع العمومي، مما أخر تنفيذ برامج الخصخصة خاصة في القطاع المالي، أين حصة كبيرة من السوق لازالت تتبع للبنوك العمومية قدرت بنسبة 94 %، ضف إلى ذلك محدودية صلاحية مدراء الفروع البنكية في منح القروض الذي يعطل مصالح المستثمرين والذين عادة ما يشتكون من بطء المعاملات البنكية في تمويل استثماراتهم، هذا ما أكده 72% من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية استغلال مشاريعهم، فمسألة الإشراف إلى جانب وجود نظام مسيطر يجعل الأمر صعب ومعقد يعيق ظهور مؤسسات خاصة محلية وأجنبية.

2.البيروقراطية: حسب تقرير للبنك العالمي لتقييم مناخ الاستثمار بالجزائر كشف أن مؤشر ثقل وتعقيد الإجراءات الإدارية بالجزائر هو أقوى المؤشرات على العموم، وأن الجزائر هي أصعب منطقة في العالم يمكن أن تؤسس بها مؤسسة نظرا لتعدد الإجراءات بها وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة في ملف الإنجاز أو تسوية ملكية عقار أو أملاك غير منقولة، فإنشاء مؤسسة بالجزائر في مختلف القطاعات يتطلب اعتماد 14 إجراءا مختلفا، وهذه حصيلة مسجلة بناءا على معطيات واقعية تفوق المتوسط

المسجل في منطقة الشرق الأوسط وباقي دول شمال إفريقيا التي لا يتجاوز فيها عدد الإجراءات 10 إجراءات، ففي المغرب مثلا يمر المستثمر والمقاول بخمس إجراءات إدارية فقط لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المعتمدة في فرنسا أي سبعة مراحل وخطوات إدارية، وفي نفس السياق نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري بالجزائر بين مرحلة وأخرى،يتراوح ما بين 20 و26 يوما،أي أن المستثمر أو المقاول الراغب في الاستثمار ينتظر لمدة تتراوح ما بين350 و360 يوما لتجسيد مشروعه، بينما المتوسط في المغرب أقل من 75 يوما بمتوسط 10 إلى 11 يوم في كل مرحلة، أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوم، و في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم لا تتجاوز 56 يوما أي ما يعادل الأسبوع في كل مرحلة[23].

3.صعوبة الحصول على العقار الصناعي: يعتبر العقار من بين أهم الحواجز التي تعرقل قيام وتطور الاستثمار بالجزائر،حيث ظلت مشكلته معلقة بالرغم من القوانين التي اعتمدتها كل الحكومات المتعاقبة على الحكم في الجزائر، والتي ظلت تراوح مكانها نظرا لأن أملاك الدولة لا تمنح عادة حق الملكية أو التصرف فيها، حيث يبقى الأمر ينحصر فقط في حق الاستغلال، إضافة إلى عدم وجود معلومات خاصة عن تكاليفها ووجود مضاربة وغياب مسح دقيق للأراضي في العديد من مناطق الوطن منذ الاستقلال،مما يصعب تسوية العقار بما فيه العقار الصناعي المتواجد على مستوى 72منطقة صناعية تتربع على مساحة إجمالية 15ألف هكتار،وفترة الحصول عليه التي تمتد إلى أكثر من سنتين أحيانا بـ 16إجراءا متوسط كل إجراء 52 يوم، أي أكثر من 800 يوم للحصول على شهادة الملكية، بينما لا يتعدى هذا3 مراحل وإجراء في المغرب و5 بتونس، كما أن المستثمر بالجزائر يدفع ضعفين و نصف مما يدفعه في تونس والمغرب عند تأسيس وترسيم مؤسسة، ففي فرنسا مثلا تقدر تكلفة تأسيس

[23] تقرير البنك الدولي، 2004 حول محيط الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

وتسجيل مؤسسة على مستوى السجل التجاري والضرائب وغيرها من الهيئات 1,1% من الناتج المحلي الخام للفرد الواحد و11% في تونس و12% في المغرب بينما تصل في الجزائر إلى 27,5%.

فبالرغم من أنه تم دراسة في جويلية2000 القرارات الواجب اتخاذها لتسوية العقار الصناعي بالجزائر إلى جانب تكييف نموذج تسيير المناطق الصناعية و تحديد صلاحيات إنشاءها وتوسيعها والذي كان مقررا الانتهاء منه في سنة 2004، إلا أن كل هذه التدابير بقيت تراوح مكانها، وبقي أمام المستثمرين فقط الحصول على أصول المؤسسات العمومية المفلسة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، فمشكل العقار لا يمكن حله بآليات كلاسيكية وسن قوانين دون إزاحة المسببات الحقيقية التي عرقلت تسويته و جعلته أحد موارد الريع و المضاربة والرشوة كما يشير العديد من المتعاملين الاقتصاديين.

4.وجود قطاع صناعي موازي غير رسمي Secteur Informel: يمثل القطاع الموازي بالجزائر 34% من الناتج المحلي الخام حسب تقرير لـ Word Economic Forum 2002، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن السوق الموازي في الجزائر يسيطر وحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وحسب حوارات أجرتها فرق منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED مع مختلف المتعاملين المحليين والأجانب يطرحون فيها مشكل دخول السلع بدون حقوق جمركية. 5.العائق الإداري: على الرغم من مختلف التوجيهات والتوصيات التي وجهة إلى كل المشرفين على الإدارة في الجزائر بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أنه لا زالت هناك عراقيل إدارية وتنظيمية، رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين من بينها انتظار المستثمرين لأكثر من أسبوعين للحصول على تأشيرة الدخول وطول مدة جمركة السلع بالموانئ الجزائرية التي تدوم حوالي 16 يوما وتصل أحيانا إلى 35 يوم.

6.ظاهرة الرشوة والفساد: تعتبر ظاهرة الفساد والتلاعب وتفشي الرشوة في الجزائر من بين العراقيل الرئيسية التي تعيق الاستثمار بالجزائر، فحسب دراسة أجرتها Word Economic Forum 2002احتلت الجزائر الرتبة التاسعة إفريقيا من بين 21 دولة والرتبة 94 عالميا في مجال الرشوة والفساد سنة 2013[24]، هذا ما يوحي بأن الظاهرة زادت رغم القرارات المتخذة من طرف الدولة للحد منها.

فكل الهيئات الدولية مجتمعة كمنظمة الشفافية الدولية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لم تتردد في التركيز خلال السنوات الأخيرة على التذكير بمخاطر الرشوة والفساد في المنظومة المالية والاقتصادية في الجزائر والتي تمثل عوامل تهديد ونفور للمستثمرين الأجانب والتي أخذت تهدد وبشكل خطير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد[25].

لذا فيجب منذ الآن العمل على وضع استراتجية من خلال إيجاد واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها وبشكل نهائي حتى تتحسن صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

[24] تقرير منظمة الشفافية الدولية سنة 2013.

[25] Examen de la Politique de l'investissement Etranger en Algérie , Rapport CNUCED 2003, P53.

الجدول رقم 24: ترتيب الجزائر عربيا ودوليا فيما يخص الفساد من أصل 177 دولة في العالم.

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
الصومال	175	جيبوتي	94
السودان	174	المغرب	91
ليبيا	172	تونس	77
العراق	171	الكويت	69
سوريا	168	الأردن	66
اليمن	167	السعودية	63
موريتانيا	119	البحرين	57
مصر	114	قطر	28
الجزائر	94	الإمارات	26

المصدر: تقرير الشفافية الدولية 2013.

إن السياسات التي تقوي جاذبية البلدان للاستثمارات ترتكز أكثر فأكثر على المحيط الاقتصادي الذي يتم تقييمه باستخدام مؤشرات تعتمدها هيئات ومنظمات دولية، كمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعني حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع ومؤشر الشفافية الذي يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في مختلف هذه الممارسات.

الجدول رقم 25: مكانة الجزائر فيما يخص مؤشرات مناخ الاستثمار مقارنة بالمتوسط العالمي.

المؤشر	الجزائر	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	72,5	64,3
حرية التجارة	68,6	73,2
نظام الضرائب	77,2	74,9
حجم الحكومة	74,1	65
الحرية النقدية	78,6	74
حرية الاستثمار	50	48,8
الحرية المالية	30	49,1
الملكية الفكرية	30	44
الفساد	30	40,3
حرية العمل	55,5	61,3

المصدر: تقرير الحرية الاقتصادية 2009 www.héritage.org

واستنادا إلى تقديرات وتقارير من هيئات دولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبنك العالمي والمنظمة العالمية للشفافية(TRANS ORG,CNUCED, BANQUE MONDIALE)، أكدت كلها أن التدفقات المالية الفعلية التي تستقطبها الجزائر سنويا تبقى غير كافية مقارنة بإمكانياتها الهائلة، نتيجة المناخ الاستثماري الذي لا يزال بعيدا عن المبتغى، ما دام أن البيروقراطية الإدارية لا تزال تعرقل قيام مشاريع.

وتدفع بالتالي إلى عدم تسجيل ألاف الوعود من الاستثمارات الأجنبية، إذ أن مؤشر الحرية الاقتصادية(الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حرية العمل...) بعيدة عن المؤشرات المطلوبة ويعكس حرية اقتصادية ضعيفة، كما أن مؤشر الفساد بعيد عن المتوسط ويعكس أن هناك مستويات متدرجة من الفساد إلا أن الرتبة 94 من بين 177 دولة التي احتلتها الجزائر حسب تقرير الشفافية الدولية سنة 2013 يؤكد أن للجزائر نية حقيقية في القضاء على الفساد مستقبلا.

المطلب الثاني: استراتتجية الجزائر في الحد من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

إن تأكد الجزائر بضرورة وأهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، دفعها إلى القيام بإصلاحات دورية ومستمرة في الميادين القانونية والاقتصادية والاجتماعية...، مما جعل المستثمرين الأجانب يأملون في مدى جدية المساعي الجزائرية ويطمئنون لوعودها، وذلك من خلال توفير مناخ ملائم ومشجع للاستثمار واتخاذ قرارات صارمة وجازمة مع وضع استراتجية على المدى الطويل تعتمد على تكثيف الإجراءات المناسبة كالقيام بما يلي:

1.تكثيف الاتفاقيات الدولية وتحسينها: وذلك بتحسين الإجراءات المتخذة في مجمل الاتفاقيات خاصة في مجال الاستثمار والطعن تبعا للقواعد القانونية للاستثمارات بين الحكومة والأفراد الأجانب ًCIRDIً أو بقواعد لجنة الأمم المتحدة لتطوير التجارة والاستثمارٌ CNUDCI ،لأن الطعن يشجع المستثمرين الذين يبحثون على إبعاد الحماية الدبلوماسية وتغيير نظام قانوني أكثر تطورا.

2.تفعيل وتحسين دور الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار:وذلك بمتابعة إدارة المؤسسات الأجنبية التي لها مكانة في هيكل الوكالة عن طريق منحها كل الوسائل اللازمة لتنفيذ مهمتها بتوفير بنك للمعلومات وموظفين أكفاء ومرافقة المستثمر في

جميع مراحل مشروعه، وإعطاء الوكالة الاستقلالية في مجال الإنفاق والتشغيل للاستفادة من مختلف الخبرات اللازمة في مجال التسويق والإحصاء والقانون، والتعامل مع مكاتب النصائح الوطنية والدولية لإعطاء نظرة موضوعية و جذابة عن الاستثمار في الجزائر.

3.تحسين هياكل الاستقبال: إن توفير هياكل الاستقبال للمستثمر الأجنبي يعتبر من العوامل الأساسية لتوفير المناخ الملائم والمناسب لجذب الاستثمار، لذلك يجب الإسراع في تحسينها، لأن الهياكل الحالية بعيدة كل البعد عن متطلبات الاستثمار الأجنبي، من هنا أصدرت الجزائر ابتداء من سنة 2003 ضمن إستراتجيتها قرارا يقضي بمنح تأشيرات دخول صالحة لكل ثلاثة أشهر يمكن أن تعوض مستقبلا بإجراءات أكثر سهولة كإلغاء التأشيرة للمستثمرين وعائلتهم، ومضاعفة التنسيق بين الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار لدى الحكومة والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار والوزارة المكلفة بالجالية الجزائرية لدى الحكومةٌ MPPI و ANDI وMCNE ٌ ، من خلال إنشاء مجموعة عمل والقيام بسياسة تحديد عملاء المستقبل بالقيام بتحقيقات لمعرفة لوازم هؤلاء العملاء فيما يخص خدمات الفنادق والسياحة ومتابعتها بإجراءات أخرى.

أ.الإعلان على المستوى الدولي والوطني عن سياسة لترقية السياحة لتغيير صورة الجزائر بالتنسيق بين الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار ووزارة السياحة والشركات الدولية الكبرى في مجال الإشهار.

ب.تنظيم ملتقيات لفرق الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار وإنشاء فنادق بأسعار اختيارية لهذا النوع من العملاء وذلك بإمضاء عقود بين الخطوط الجوية البحرية والفنادق.

ت.تسهيل وترقية إنجاز الفنادق من نوعية ثلاثة نجوم وأكثر للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

ث.تشجيع الشراكة بين المجمعات الكبرى المقامة بالجزائر ومدارس الفندقة الموجودة وبرمجة تكوينات محلية في مجال استقبال رجال الأعمال الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج.

ج.إمضاء عقود شراكة مع مدارس الفندقة بأوروبا والمغرب العربي (الفرنسية، السويسرية،التونسية،المغربية) على سبيل المثال لإعداد برامج في إدارة الفنادق وتسييرها.

ح.متابعة برامج الخصخصة للفنادق الكبيرة ذات الخمسة نجوم مثل(السفير، السوفيتال، الأوراسي وفندق الجزائر...) وهذا لمنح العاصمة الجزائرية أكبر عدد من الفنادق ذات السمعة العالمية كإنجاز فندق الشيراطون لرجال الأعمال الأجانب.

4.القيام بدراسة حول الفعالية بين الجزائر والمنافسين الأساسيين(المغرب،تونس، مصر) واستثمار طول تجربتهم في ترقية الاستثمار في هذا القطاع.

5.القيام بنشاطات تتناسب مع التقاليد والعادات الجزائرية وتشجيع الصناعات التقليدية، بإنجاز مدارس لتعليم هذه الصناعة وإحياءها مثلما قامت به المغرب بداية الثمانينات وترسيم المناطق التي تمثل التراث الجزائري مثل القصبة والهقار، لجلب أكبر المستثمرين الأجانب في مجال السياحة.

6.جلب مستثمرين لقطاع الصيد البحري باتباع سياسة تحسين موانئ الصيد البحري وإعطاء الأولوية للهياكل الحديثة، التي تحافظ على المنتجات البحرية(غرف التبريد والتخزين) والتحويل الفوري لهذه المنتجات قبل التصدير.

7.زيادة التعاون مع المنظمات الدولية لمراقبة الجودة حسب المقاييس الدولية لشروط التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والدول العربية والأسيوية.

8.تسهيل مختلف الإجراءات للمستثمرين الأجانب:من الضروري تسهيل مختلف الإجراءات اللازمة،كتخفيضعدد الوثائق المطلوبة وتقليص قدرالإمكان تدخل الإدارة

وتحسين تعاملها مع المستثمرين، كغرفة التجارة والجمارك والضرائب والوكالة العقارية...وإضفاء الشفافية في التشريع حتى يعرف المستثمر الأجنبي أين تنتهي حدود الحرية الممنوحة له، وتسهيل الإجراءات الخاصة بإيداع ملفات الاستثمار وترقيته وتطويره بغرض تحقيق هدفين هما:

أ.زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خرج قطاع المحروقات.

ب.تقليص الفارق في عدد المشروعات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار.

9.تحفيز المستثمرين عن طريق ممثلين دائمين للوكالة بالخارج وذلك عن طريق:

أ.برمجة لقاءات ووساطة بين المستثمرين من رجال أعمال جزائريين يقومون بالتعريف بتجربتهم الاستثمارية بالجزائر.

ب.إنشاء ورشات عمل حول الاستثمار بالجزائر بحضور موظفين بالوكالة في مختلف اللقاءات التي تقام بالخارج بهدف التعريف بمجال الاستثمار بالجزائر وكسب تجارب وكالات أخرى لها تجربة في هذا الميدان.

ت.تفعيل دور القنصليات والسفارات الذي يجب أن يعزز برجال أعمال جزائريين مقيمين بالخارج، وهذا بإنشاء بنك للمعلومات واستعمال مختلف وسائل الاتصال الحديثة(وثائق خاصة، مواقع متنوعة على شبكة الأنترنت) تمكنها من منح معلومات فعالة للمستثمرين المهتمين بالاستثمار بالجزائر.

ث.الانفتاح أمام وسائل الإعلام الخارجية بهدف التعريف بمختلف القدرات والإمكانيات التي تتميز بها الجزائروإعطاء صورة عن الجزائر وإمكانياتها بالخارج.

ج.إعطاء النصائح اللازمة للمستثمر من مهمة الوكالة كإبراز شروط الإنشاء وأحسن الأماكن وكيفية الحصول على الأراضي والمباني اللازمة لاستثماره بأسعار مناسبة وإعطاء فكرة عن المتعاملين الجزائريين في مختلف القطاعات المراد الاستثمار فيها.

ح. حماية الملكية الأجنبية التي يجب أن تكون مضمونة ومحمية من كل خطر غير تجاري أو تأميم.

10.تحسين محيط الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ المناسب له: إن نظام الامتيازات الضريبية ليس هو العامل الأهم في جذب الاستثمارات لأن المحيط هو الذي يلعب هذا الدور في حقيقة الأمر، حيث قد بين تقرير للبنك العالميٌ إن الاقتصاد الخفي Le secteur Informel وصعوبة الحصول على العقار والاختلاس والرشوة La corruption هي أخطر العوائق التي يعاني منها المستثمر الأجنبي، لهذا فقد ركزت الجزائر في استراتجيتها على وضع ميكانزمات للحد من هذه العوائق تمثلت فيما يلي:

أ. تحرير عدد كبير من الأراضي في مناطق مطلوبة والإعلان عنها للعامة بطريقة شفافة و توجيهية للمستثمرين.

ب.إنشاء محافظة للعقار وبنك للمعلومات مهمتهما عرض الأراضي ووضع الطلبات الخاصة عليها في إطار مقبول، بحيث تكون مهمة البنك تحديد الأراضي المعروضة في السوق سواء كانت ملكية عمومية أو خاصة من حيث(مساحتها، المالكين الحاليين لها، الإجراءات الواجب إتباعها للحصول عليها...)، أو أن تتكفل لجنة عن الأجهزة المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار بتسهيل الحصول على العقار الصناعي.

ت.وضع أصول المؤسسات المفلسة أمام المستثمرين بعد استرجاعها، وهذا كله يتم عن طريق الوكالة العقارية المكلفة بـ 72 منطقة صناعية الموجودة حاليا على مستوى الوطن.

ث.التخفيف من إجراءات الإنهاء أو الإيجار وتقليص مدة منح العقار المخصص للاستثمار، ويجب أن يكون هذا التخفيف مرفوقا بالاسترجاع السريع للأراضي العمومية وإنشاء حظيرة صناعية و محاربة المضاربة العقارية.

11.تحديث المنظومة القانونية والتشريعية و ذلك بإعداد:

أ.قوانين خاصة بتبييض الأموال وتهريبها ومحاربة الرشوة والفساد بمختلف أنواعه.

ب.حماية المحيط وفق قوانين دولية.

ت.إنشاء محاكم مختصة في المجال التجاري وغرف مختصة في فك النزاعات التجارية.

ث.تكوين مكثف للقضاة في مجال الفصل في النزاعات الخاصة بالاستثمار.

ج.تنفيذ قرارات العدالة فور إصدار الأحكام الخاصة بالنزاعات.

ح.التخفيف من مدة النطق بالحكم وإنشاء مركز وطني للتحكيم بهدف دفع القطاع الخاص لاستعمال التحكيم(إعداد ملتقيات وندوات لتكوين المستثمرين وموظفي مختلف الهياكل المختصة بالاستثمار) لأخذ فكرة عن ثقافة التحكيم.

خ.تحسيس المتعاملين ومكاتب المحامين المحليين بالمزايا الممنوحة من التحكيم كالإسراع في إجراءات التحكيم، والحفاظ على العلاقات الحسنة التجارية بين المتنازعين.

د.تحسين القواعد الخاصة بالتحكيم، حيث رئيس محكمة الجزائر هو الوحيد الذي يحدد أعضاء التحكيم أو مجال تنفيذ جلسة تحكيم أجنبية.

12.تأهيل الإدارات وتنقيتها من البيروقراطية والتلاعب والاحتيال والتسريع بإجراءات الخصخصة في إطار التشريع المعمول به حاليا.

13.محاربة القرصنة الفكرية وحماية الملكية الفكرية.

14.إصلاح قطاع الجمارك بإصلاحات تتماشى مع قوانين دول أخرى وقوانين منظمة التجارة العالمية.

15.إصلاح قانون العمل وذلك بتخفيف شروط إذن العمل للموظفين الأجانب، وتخفيف إجراءات الطرد والتشغيل والأعباء الاجتماعية للمؤسسات والقيام بسياسة التكوين المهني المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الكفاءات البشرية.

16.تطوير برامج الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية وذلك بوضع سياسة خاصة في هذا الميدان.

17.تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية خاصة الأجنبية منها في مجال البحث وحماية التكنولوجيا الجديدة.

18.إقامة شراكة بين البنوك الجزائرية والأجنبية، وتطوير أنظمة التسديد.

19.تسهيل الإجراءات الخاصة بفتح أرصدة حسابات بنكية.

20.تفعيل عملية المراقبة من طرف البنك المركزي لتجنب إفلاس آخر مثلما حدث لبنك الخليفة والبنك الصناعي التجاريٌ BCIAٌ لزيادة الثقة لدى المستثمرين في السوق البنكي والمالي وتحسين صورته[26].

المبحث الرابع: أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

بعد أن تطرقنا إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يبين صعوبة تحديد مفهوم لها وأهميتها وخصائصها وأنواعها ومراحل تأسيسها بشكل عام، يبدو لنا أنه من الضروري الآن التعرض لواقعها ووضعيتها وآليات تدعيمها بالجزائر.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها التاريخي بالجزائر.

1.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

بعد فشل مختلف السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، وتأثير انعكاساتها السلبية على التنمية بالجزائر، كان لابد من إعادة النظر في مختلف القرارات المتخذة في السابق، حيث شرعت الدولة الجزائرية مع بداية التسعينات في تطبيق إصلاحات اقتصادية عديدة، ساهمت في تغيير وتحسين واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أهمل لمدة تفوق الثلاثة عقود.

[26]Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie , Rapport CNUCED, Décembre 2003 P 80 et 81.

فقد أعطيت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية البالغة كان الهدف منها تفعيل دورها وإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث ظهر ذلك جليا في مختلف البرامج المسطرة على مستوى السياسة العامة للدولة، من خلال المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/5، والمتعلق بترقية الاستثمار الذي أقر مبدأ الحرية الكاملة والمساواة بين جميع المستثمرين المحليين والأجانب وتخفيض مدة دراسة الملفات وإجراءات إنجاز مختلف العقود الاستثمارية مما أدى إلى انتشارها وزيادة عددها، فبعد أن كان عدد هذا النوع من المؤسسات ضئيلا مقارنة بالمؤسسات الكبرى العمومية، تنامت حصتها وعرفت نموا سريعا حتى أصبح عددها يفوق حاليا 600000 مؤسسة.

2.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي القانون الجزائري.

إن إهمال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد السلطات الجزائرية بعد الاستقلال على قطاع المؤسسات الكبرى والضخمة، ساهم بشكل واضح في انعدام أي نص قانوني أو إداري واضح يمكن الاستعانة به أو الرجوع إليه لتحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[27]، ماعدا بعض المحاولات الفردية الغير رسمية من بعض المختصين، حيث لم يظهر لها تعريف رسمي وقانوني حتى تاريخ 12 ديسمبر 2001 عند صدور القانون التوجيهي لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما ما يمكن رصده من تعاريف فكان تقريبا ينحصر في بعض المحاولات من مؤسسات ووزارات وما تناوله بعض المختصين في مناسبات ومنتديات وملتقيات ومداخلات كما يلي: بمناسبة وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية للفترة بين 1974 و1977 عرفتها وزارة الصناعة والطاقة على أنها"كلوحدة إنتاج مستقلة قانونا، تشغل

[27] ريمي رياض وريمي عقبة ، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالجزائر ، الملتقى الوطني المنعقد بجامعة الوادي في 5/5/ 2013، ص 5 .

500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار جزائري ولا تتجاوز قيمة إنجازها 10 مليون دينار جزائري و تأخذ عدة أشكال مؤسسات بلدية وأخرى ولائية [28].

- ✓ عرفت خلال الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عقدته المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة EDILعلى أنهاً مؤسسات تشغل أقل من 200 عامل ولا يتعدى رقم أعمالها 10 مليون دينار جزائريً .
- ✓ كما عرفت من خلال مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنهاً وحدة إنتاج سلع أو خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة محلية بلدية أو ولائيةً .
- ✓ ظهر هذا التعريف بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة La charte de Bologneفيجوان 2000، حيث اعتمد في البداية تعريف الاتحاد الأوروبي حتى إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لتاريخ 12 ديسمبر 2001 في المادة الرابعة على أنهاً كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من1 إلى 250 عامل، وبرأس مال سنوي لا يتعدى 500 مليون دينار جزائري و رقم أعمال سنوي لا يتجاوز2 مليار دينار جزائري، تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يجوز امتلاك 25% فما أكثر من رأسمالها من قبل مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطةً [29]

[28] خوني رابح، آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل م ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، من 25 حتى 28 ماي 2003 ، ص6.

[29] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20 سنة 2012، ص9.

الجدول رقم 26: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال ورقم الأعمال وحصيلتها السنوية في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسات مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	من10إلى 49	أقل من200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	من50 إلى250	200 م و 2 مليار دج	من100 إلى 500 م دج

المصدر: المواد 5،6،7 من القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 27 من رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001.

3- التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

لا ينكر أحد النمو العددي السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة الاهتمام الذي أولته السلطات الجزائرية والجهود الجبارة التي بذلتها من أجل أن تتطور وتترقى نظرا للمكانة التي أصبحت تتميز بها في كل أنحاء العالم، وما التجارب الدولية الناجحة التي سقناها في الفصل الثاني إلا دليل واضح على دور هذه المؤسسات في إنجاح مختلف السياسات الحكومية.

فالجزائر بعد الاستقلال لم يكن لديها سوى 413 مؤسسة، منها 5 % فقط كانت توظف أكثر من 100 عامل، والباقي عبارة عن مؤسسات صناعية صغيرة تابعة للقطاع العام Les industries Entrainées،حيث لم تحظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفرصة المناسبة لتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لأنها كانت مغيبة

تماما حتى نهاية السبعينات بسبب الخيارات الاقتصادية المتخذة خلال هذه الفترة، أين كان التشجيع على بناء المؤسسات الكبيرة والمركبات الاقتصادية هو السائد، وبعد أزمة المحروقات لسنة 1986، انخفضت إيرادات الدولة وتأثر الاستثمار العام وأعلنت أغلب المؤسسات الكبرى إفلاسها، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية متخذة العديد من الإصلاحات والإجراءات والقرارات، كانت أولها بإصدار قانون يتعلق بالاستثمار المحلي الخاص في21 أوت 1982،الذي منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتيازات كثيرة، كحق الحصول على التجهيزات وتراخيص الاستيراد ولو بشكل محدود وفتح الاعتماد لكل استثمار مع حق التمويل بنسبة 30 % من الاستثمار المعتمد ثم إنشاء ديوان التوجه والمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص Office pour l'orientation, le suivi et la coordination de l'investissement privé الذي كانت تشرف عليه وزارة التخطيط آنذاك، حيث كانت من بين مهامه توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو مختلف النشاطات والمناطق[30]، ومن ثم التوجه تدريجيا نحو المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوقيف بناء المؤسسات الكبيرة والمركبات ضمن المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)[31].

ثم توالى صدور القوانين التي جسدت مرحلة أخرى من الإصلاحات امتازت بالتوجه أكثر نحو اقتصاد منفتح، ركز على تحفيز القطاع الخاص وتقليص التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

أما بداية التسعينات فقد عرفت الإعلان عن وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1991، وفي 5 أكتوبر 1993 صدر المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب وتخفيف الضرائب وتقليص آجال دراسة الملفات بـ

[30] Le Conseil National Economique et Social, Rapport pour une politique de développement de l a PME en Algérie, OP.cit P9.

[31] عاشور كتوش و محمد طرشن تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف ص 139 و 140.

60 يوم كأقصى حد وتسريع التحويلات وزيادة الضمانات المرتبطة برأس المال المستثمر والإيرادات الناتجة عنه، حيث أصبح لهذا النوع من المؤسسات الأولوية الكاملة خاصة بعد التأكد من الدور الذي لعبته في دول كماليزيا وكندا واليابان في التنمية والتطور، ثم صدور القانون رقم 90-10 الخاص بالقرض والنقد وتحرير التجارة الخارجية والأسعار وخاصة أسعار الصرف في 14 أبريل 1994، وفي 18 جويلية 1994 كللت هذه الإصلاحات بتحويل الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة قائمة بذاتها تتولى شؤون هذه المؤسسات سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211[32].

لكن ورغم كل هذه الجهود إلا أنه وحتى نهاية سنة 2000 فإن 43000 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيت دون إنجاز، مما أدى إلى إصدار قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وترقيته بالأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي كانت قاعدته تحسين البيئة الإدارية والقانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلق بتطوير الاستثمار الذي منح المستثمرين مزايا كثيرة تبعه صدور أول قانون يهتم فعليا بهذا النوع من المؤسسات في 12 ديسمبر من نفس السنة، هو القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى إعطاء تعريف مناسب لهذه المؤسسات ومساعدتها وترقيتها، ليعتمد مجموعة من الإجراءات، تهدف كلها إلى تشجيع وترقية إنشاء هذا النمط من المؤسسات من خلال:

- ✓ تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع نشاطاتها.
- ✓ تحسين الخدمات البنكية وتسهيل إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[32] صالحي صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالات وآفاق التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة من 18 إلى 22 جانفي 2004، ص 172 و 173.

- ✓ اعتماد سياسات تكوين الإطارات المسيرة وتشجيع الابتكار والإنتاجية.
- ✓ ترقية المقاولات من الباطن باعتبارها أحسن الوسائل المعتمدة في زيادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ترقية تداول المعلومات ذات النشاطات المختلفة صناعية، تجارية، تقنية.
- ✓ وضع مراكز للإرشاد مهمتها تسجيل وتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات.
- ✓ تسهيل الحصول على التمويل البنكي عن طريق إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[33].

كما سعت السلطات الجزائرية على مر الحكومات المتعاقبة على توفير المناخ المناسب والملائم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممارسة نشاطاتها، حيث جاء القانون التوجيهي الخاص بترقيتها ليحدد تكفل أحسن بهذا القطاع في مادته 13 التي نصت على إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ومرافقة هذا النوع من المؤسسات عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، بحيث تتكفل مديرية الإعلام والاتصال على تنفيذ المهام التالية:

- ✓ تأسيس بنك للمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المتواجدة على مستوى كل ولاية.
- ✓ إعداد التقارير الدورية والظرفية حول كل الوسائل المسخرة لدعم إنشاء مؤسسات جديدة.
- ✓ فسح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاءها وذلك بتطبيق برامج عديدة من بينها إعادة هيكلة المؤسسات العامة و خصخصتها.

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMCحتم عليها الإسراع في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية

[33] مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، حصة منتدى التلفزيونWWW.PME.DZ

ومن مردوديتها وفعاليتها وفق المقاييس المعمول بها دوليا لاكتساب أسواق جديدة والصمود أمام المنافس الأجنبي، عن طريق إعداد برنامج وطني بقيمة 1 مليار دينار سنويا يمتد حتى سنة 2013 ويهدف إلى:

- ✓ تحسين وسائل الإنتاج.
- ✓ إيجاد محيط ملائم ومناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضبط إجراءات تأهيل حسب الأولوية لكل المؤسسات المنتشرة عبر كل الولايات.
- ✓ ترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين المستمر.
- ✓ تحسين مستوى المسيرين والمشرفين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن كل هذه الإجراءات وما صاحبها من قرارات أدت إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 177365 مؤسسة سنة 1995 إلى 536970 مؤسسة سنة 2009 [34]وإلى 600000 مؤسسة سنة 2012 وإلى 650000 مؤسسة سنة 2013، وهناك ستراتجية تهدف إلى إنشاء ما يربو عن 2 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة في حدود سنة 2025 [35].

[34] Le Conseil National Economique et Social 2009.

[35] الشروق أون لاين، 11 أوت 2013.

الجدول رقم 27: توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب عدد العمال.

عدد العمال	عدد المشاريع		المبلغ		عدد مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة بمليون دج	%	العدد	%
من 0 إلى 9	5726	74,22	97962	12,01	17438	19,08
من 10إلى 49	1660	21,52	311473	38,19	32618	35,68
من 50 إلى 249	305	3,95	181503	22,26	28313	30,97
أكثر من 249	24	0,31	224607	27,54	13046	14,27
المجموع	7715	100	815545	100	91415	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22 أفريل 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم 27 أعلاه أن المؤسسات التي توظف من 10 إلى 49 عاملا هي الأكثر مساهمة في امتصاص اليد العاملة بالجزائر بحوالي 32618 أي بنسبة 35.68%، تليها المؤسسات التي توظف من 50 إلى 249 عاملا بحوالي 28313 عامل أي بنسبة 30.97%، وهذا ما يدعو بوضوح إلى العمل على تشجيع هذه الفئة من المؤسسات باعتبارها الأكثر نجاحا والأكثر مساهمة في التقليل أو الحد من نسب البطالة في الجزائر.

الجدول رقم28: نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2001 إلى السداسي الأول من سنة 2013

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة	المؤسسات العامة	النسبة	المجموع	التطور
2001	179893	99,6	788	0,4	180687	-
2002	189552	99,6	788	0,4	190340	5,3
2003	207949	99,7	788	0,3	208737	9,6
2004	225449	99,7	778	0,3	226227	8,3
2005	245842	99,7	874	0,3	246716	9
2006	269806	99,7	739	0,3	270545	9,7
2007	293946	99,8	666	0,2	294612	8,7
2008	392013	99,8	626	0,2	392639	9,4
2009	586903	99,8	591	0,2	587494	7,6
2010	618515	99,9	557	0,08	619072	9,2
1011	658737	99,9	572	0,08	659309	7,6
2012	686825	99,9	561	0,08	687386	7,6
2013	747934	99,9	561	0,08	748495	7,6
المجموع	4933919	-	7313	-	4941232	-

Source : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME, N° 18-20-21

يوضح الجدول رقم 28 التزايد الذي عرفته مؤسسات القطاع الخاص بالجزائر بعد إعلان قانون الخصخصة مقارنة بالمؤسسات العامة، حيث أن 99,8% من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص، بينما لا تمثل المؤسسات التابعة للقطاع العام إلا 0,08%، فقد تطور عددها من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 686825

مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2012، فقد تضاعف العدد بأكثر من ثلاث مرات بينما انخفض عدد المؤسسات العمومية من 788 مؤسسة إلى 561 مؤسسة فقط، مما يوحي الأهمية البالغة التي منحتها الجزائر للمؤسسات الخاصة وخاصة الصغيرة منها[36].

الشكل رقم10: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2001 إلى السداسي الأول من سنة 2013

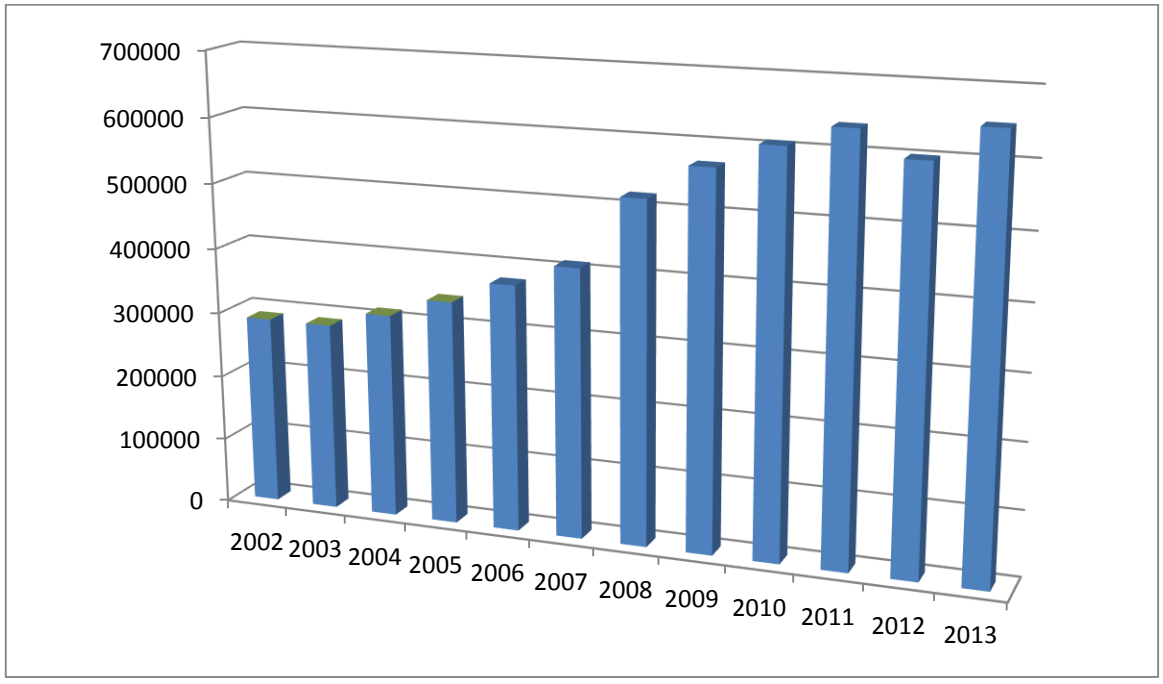

Source : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME, N° 18-20-21

إن مختلف الأرقام الواردة في الجدول رقم 28 لا تبين بوضوح التطور العددي الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة الواقعة بين سنتي 2002 و2013، بالرغم من بعض الاستثناءات التي عرفتها بعض السنوات كسنة 2012 أين تقلص عددها مقارنة بسنة 2011 بـ 37654 مؤسسة على مستوى الوطن، ثم بدأ هذا التزايد من جديد حتى وصل إلى 650000 مؤسسة سنة 2013، بزيادة

[36] إن هذه الإحصائيات لا تتضمن عدد أصحاب المهن الحرة من الأشخاص الطبيعيين الخواص ولا عدد المؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية.

إجمالية وصلت إلى 361413 مؤسسة سنة 2013 أي بنسبة 54% سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة بالرغم من أن عدد المؤسسات الخاصة فاق بكثير المؤسسات العامة بأكثر من 70%.

الجدول رقم 29: الولايات الإثنى عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنتي 2011 و2012.

الترتيب	الولاية	2011	2012	%	% التطور
1	الجزائر	45636	48419	11,53	6,1
2	تيزي وزو	23109	24754	5,89	7,12
3	وهران	18370	19692	4,69	7,2
4	بجاية	17962	19374	4,61	7,86
5	سطيف	17154	18730	4,46	9,19
6	تيبازة	15672	16969	4,04	8,28
7	بومرداس	13787	15004	3,57	8,83
8	البليدة	12938	14073	3,53	8,77
9	قسنطينة	12561	13450	3,2	7,08
10	باتنة	9866	10679	2,54	8,24
11	عنابة	10041	10670	2,54	6.26
12	الشلف	9755	10297	2,45	5,56
	المجموع	206851	222111	52,87	7,38

- Source: : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 22,Avril 2013.

المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

قامت الجزائر بالعديد من المبادرات والمحاولات لإيجاد الهياكل وتوفير الوسائل المناسبة لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1. المشاتل وحاضنات الأعمال: أنشئت طبقا للمادة 12 من القانون 01-18 المؤرخ في12 ديسمبر 2001 وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تأخذ ثلاثة أشكال بحيث يختص كل شكل من الأشكال الثلاثة السالفة الذكر دون غيره بنوع من المشاريع إذ تختص:

أ. الحاضنة: تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

ب.ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ت.نزل المؤسسات: يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتهدف كلها مجتمعة إلى توفير كل السبل والإمكانيات اللازمة لإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على المشاكل التي تعترضها من خلال:

- ✓ تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية.
- ✓ تشجيع نمو المشاريع المبتكرة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة.
- ✓ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- ✓ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

- ✓ تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع[37].

الجدول رقم 30:عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات سنتي 2011 و 2012 في بعض ولايات الوطن.

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة		
	2011	2012	%
عنابة	9	**8**	**27,59**
وهران	**13**	**9**	**31,03**
غرداية	**9**	**3**	**10,34**
برج بوعريريج	**2**	**9**	**31,03**
المجموع	**33**	**29**	**100**

- Source: : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 22,Avril 2013.

2. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشء طبقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18، وهو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية مقره الجزائر العاصمة، تسعى من خلاله الهيئة القائمة عليه لإيجاد أرضية للتشاور والحوار بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وذلك بإعداد سياسات واستراتجيات لتطوير القطاع وتشجيع الجمعيات

[37] المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذو الحجة من عام 1423 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية لشهر مارس 2003 ، العدد 13، ص 14.

الحرفية، من خلال جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن مختلف الفضاءات الوسطية.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 الصادر في 08-09-1996، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية مقرها العاصمة، تخضع لوصاية سلطة رئيس الحكومة ويتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل، تدعم هذه الوكالة شكلين من الاستثمار

- ✓ استثمار الإنشاء ويتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري.
- ✓ استثمار التوسيع ويخص المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة، الراغبة في توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس نشاطها.

أما مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتتمثل فيما يلي:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على مشاريع جديدة.
- ✓ ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع المرشحين للاستفادة بمختلف الإعانات من قروض البنوك والمؤسسات المالية، التي يمنحها الصندوق لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تعلم أصحاب المشاريع بجميع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

الجدول رقم 31:المشاريع الممولة حسب القطاع إلى غاية 2012/12/31منطرف ANSEG

النشاط	عدد المشاريع	مناصب الشغل	قيمة الاستثمار(مليار دج)
الخدمات	73221	179758	210,033
النقل	126091	130854	177,38
الفلاحة	24812	62230	71,31
الصناعة	42490	134548	120,7
البناء	17401	57759	62,3
الأعمال الحرة	5043	11966	8,3
الصيانة	4713	12325	9,1
الصيد	750	3749	4,6
الري	464	1863	2,7
نقل و التبريد	10317	19503	24,23
المجموع	249147	614555	691,74

- Source: : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 22,Avril 2013.

4.الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمارات (APSI): أنشئت تحت إشراف رئيس الحكومة بمقتضى المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993، وحددت صلاحياتها في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17-06-1994بتكفلها بمتابعة الاستثمارات عبر مستويين، مستوى أول يتعلق بالمستثمر، حيث تتأكد من كونه لا يعترضه أي عائق في إنجاز استثماره ومساعدته عند الحاجة لدى الإدارات والهيئات المعنية بصفة أو بأخرى، ومستوى ثان اتجاه السلطات العمومية أين تتأكد من مدى احترام القواعد والالتزامات المتبادلة والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة له.

5. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI) Agence Nationale du Développent de l'investissement بعد النتائج الضعيفة التي حققتها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمارات APSIمن خلال الفجوة التي أحدثتها بين نوايا الاستثمار التي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي، لم يستفد منها سوى المضاربين، كان إنشاء هذه الوكالة كمؤسسة عمومية ذات شكل إداري بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة بموجب المرسوم رقم 01-03 في 20 أوت سنة 2001 على مستوى كل ولاية حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمرين، وتجسيد مبدأ خدمة الشباك الوحيد Guichet Uniqueتحت وصاية رئيس الحكومة من أجل مواجهة ومحاربة كل العراقيل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية، من بين مهامها:

- ✓ تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.
- ✓ منح مزايا للمستثمرين في إطار الترتيبات المعمول بها.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار، المكلف بتمويل مساهمات الدولة خاصة فيما يخص النفقات بعنوان الأشغال الأساسية لإنجاز الاستثمار.

6.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Agence Nationale du Développent des petites et moyennes entreprises (ANDPME: تعتبر أداة هامة لتنفيذ سياسة الحكومة بآلية قادرة على تنمية وترقية وتطبيق البرنامج الوطني للتأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03- 05-2005 لأداء المهام التالية:

- ✓ جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد الدراسات الضرورية اللازمة دوريا، لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاءها التوجيهات والنصائح.
- ✓ تطبيق إستراتجية محكمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[38].
- ✓ متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والإنهاء وتغيير النشاط.
- ✓ إنجازالدراسات والملاحظات الدورية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ترقية الخبرة والاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- ✓ التنسيق مع الهيئات والهياكل المعنية حول مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتسهيل عملية التمويل المالي لهذا النوع من المؤسسات وتزويدها بالسيولة المالية اللازمة قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صناديق عدة نذكر منها:

[38] La Magazine promotionnel de l'Algérie , N° 70 Janvier 2014 .

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Fond de garantie (FGAR des crédits aux petite et moyennes entreprises: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، انطلق في النشاط في 14 مارس 2004 يهدف إلى ضمان القروض التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لما حدده القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 في مادته 14 والخاص بترقية هذه المؤسسات عن طريق تسهيل حصولها على تمويل بنكي على المدى الطويل لمساعدتها في مجال:
  - ✓ توسعة المؤسسة وتجديد تجهيزاتها.
  - ✓ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
  - ✓ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
  - ✓ التكفل بعملية الاقتراض محل النزاع ومتابعتها.
  - ✓ متابعة الأخطار التي تنجر عن منح الضمانات من قبل الصندوق.
  - ✓ الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمانات.
  - ✓ ضمان متابعة البرامج الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية.
  - ✓ ضمان المرافقة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من ضمان الصندوق.
  - ✓ ضمان ومتابعة الأخطار الناجمة عن ضمان الصندوق ومنح شهادات الضمان لكل عمليات التمويل.

- ✓ اتخاذ كل التدابير أو فتح تحقيقات حول تقييم أنظمة الضمان المعمول بها.
- ✓ العمل على بذل الجهود في كل ما يتعلق بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ضمان الاستثمارات[39].

وإضافة لكل المهام السالفة الذكر فقد كلف هذا الصندوق كذلك بما يلي:

- ✓ ترقية الاتفاقيات الخاصة المتكفلة بالأخطار التي تحوم حول إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ✓ القيام بمشاريع الشراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ✓ تكثيف الاتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية بما يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إحلال الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص أجال تسديد المستحقات وتغطية المخاطر والقيام بكل الأعمال التي تهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبقى أولوية استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات الصندوق تخضع لشروط ومقاييس ندرجها كما يلي:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على مواد أولية محلية أي استعمال الموارد الطبيعية المتاحة في الجزائر.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على الابتكار والتجديد والتطوير في إنتاج سلعها.

[39] الوكالة الوطنية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة www ,fgar,dzwww,mipmepi,gov,dz

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الكفاءات المحلية المتخرجة من مراكز التكوين المهني والجامعات الجزائرية.

أما المؤسسات التي لا يحق لها الاستفادة من مساعدات الصندوق فهي كالتالي:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سبق لها وأن استفادت من معونات ومساعدات بنكية والتي عجزت لأسباب عديدة عن تسديدها.
- ✓ المؤسسات المنشأة والتي لا تستجيب لمعايير المؤسسات المحددة في التعريف المنصوص عليه في القانون التوجيهي 01-18 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المالي و البنكي.
- ✓ مؤسسات التأمين.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في التصدير والاستيراد.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة[40].

إن أغلبية المشاريع المضمونة سنة 2012 كانت عبارة عن مشاريع جديدة النشأة بمعدل69% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فقد دعم هذا الصندوق 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 1,705 مليار دينار جزائري، وقام بتوسيع 129 مؤسسة بمبلغ 3,896 مليار دينار جزائري.

[40]BoualemDjebar, Le fond de garantie des crédits aux PME, Séminaire International sur la promotion du financement de la PME, Alger 27 et 28 septembre 2005, P22.

الجدول رقم 32: الملفات المعالجة حسب القطاعات منذ 2004 حتى نهاية 2012 من FGAR

النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	464	58	24531	67
البناء	191	24	8292	23
الفلاحة والصيد البحري	9	1	499	1
الخدمات	136	17	3211	9
المجموع	800	100	36533	100

- Source: : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 22,Avril 2013.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Caisse Nationale d'assurance Chomage (CNAC): هو جهاز يعمل على مساعدة البطالين الذين يطمحون إلى إقامة مشاريع استثمارية والبالغين من العمر من 35 إلى 50 سنة بقروض ذات نسب فوائد متدنية، مع تحمل الصندوق لكل المصاريف المرتبطة بالدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المراد إنجازه، فحسب الإحصائيات الخاصة بهذا الجهاز الحيوي نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أنه حقق وفي مختلف النشاطات والقطاعات نتائج في غاية الأهمية سنة 2011 بحوالي 20974 مؤسسة ومناصب عمل يقدر عددها بحوالي 41678 منصب عمل، بمتوسط عاملين في كل مؤسسة منجزة كأدنى حد، أما أهم ملاحظة يمكن ملاحظتها في هذا الجدول هي هيمنة قطاع

النقل على أكبر حصة من المؤسسات المنجزة بنسبة 62,91% من إجمالي المشاريع ونسبة 53,36% من إجمالي عدد العاملين[41].

الجدول رقم 33: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة من 2003 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012.

السنوات	عدد العمال فيم.الخاصة	عدد العمال فيم.العامة	المجموع
2003	538055	74763	612818
2004	592758	71826	664584
2005	888829	76283	965112
2006	977942	61661	1039603
2007	1064983	57146	1122129
2008	1233073	52786	1285859
2009	1494949	51635	1546584
2010	1577030	48656	1625686
1011	1676111	48086	1724197
2012	1728046	48415	1776461
المجموع	11771776	591257	12363033

- Source: : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 18-20-21,2013.

إن الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 29أعلاه، تبين بوضوح عدد مناصب العمل التي تم إحداثها بعد تشجيع القطاع الخاص وتزايد عدد المؤسسات الخاصة، فقد

[41]KaddiMohammed , Relation entre emploi et PME , quelle réalité ? L'investissement et la croissance économique , Faculté des sciences commerciales et sciences de gestion, Université Sétif 1 .

تم إحداث 11771776 منصب عمل في ظرف 10 سنوات من 2003 إلى 2012 وبالتالي تقليص نسبة البطالة إلى حوالي11,9%.

- صندوق ضمان قروض الاستثمارات Caisse de Garantie des Crédits des Investissements(CGCI)هو عبارة عن شركة ذات أسهم،أنشءبموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ في 19-04-2004 برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار جزائري، بدأ نشاطه فعليا مع بداية 2006 لتحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ ضمان عملية تسديد القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك والمؤسسات المالية.
  - ✓ ضمان عملية تسديد القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها وتجديدها، بحيث يكون سقف القروض القابلة للضمان 50 مليون دينار جزائري.
  - ✓ تخصص المخاطر المغطاة من طرف الصندوق لحالتي عدم القدرة على التسديد والتسوية أو التصفية القضائية، حيث يحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80%.
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Caisse Nationale des PME: يعد هذا الصندوق الآلية المالية الأساسية التي من خلالها يتم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بحساب مفتوح على مستوى الخزينة العمومية تحت رقم 124-302 اسمه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم منح ومساعدات مالية كما يلي:
  - ✓ 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دج.
  - ✓ 100% من تكلفة الاستثمارات الغير مادية.

- ✓ 100%من تكلفة الاستثمارات المادية.

المبحث الخامس: العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

لا يخفى على أحد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الفتية منها في أي بلد كانت، تواجه مشكلات وصعوبات، تختلف نوعيتها من دولة لأخرى من حيث درجة الخطورة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة، والجزائر كباقي الدول الأخرى تواجه فيها هذه المؤسسات مشاكل جمة تؤثر على مردوديتها وتحد من قدراتها وتعطل مسارها وتوقف أحيانا نشاطاتها مما يؤثر على عملية النمو الاقتصادي الذي يعرف تذبذبات كثيرة أثرت على معدلات النمو ومن هذه العراقيل نذكر:

المطلب الأول: مشاكل ذات طابع مالي.

يعتبر إيجاد مصادر للتمويل من أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى مداخيل وإيرادات مالية كافية، حيث ترفض أغلب المؤسسات المالية عن تزويدها باحتياجاتها من الأموال، سواء كان ذلك بغرض تكوين رأس المال أو إعادة الإنتاج الموسع أو مواجهة نفقات الاستغلال، ويرجع هذا الرفض لزيادة درجة المخاطرة في عملية إقراض هذه المؤسسات نتيجة غياب الضمانات اللازمة، مما يقلل من فرص الحصول على الموارد المالية المحلية والأجنبية، والتي تدفع إلى لجوء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الموازية للبحث عن نقد أجنبي يمكنهم من تمويل وارداتهم من وسائل الإنتاج والمواد الأولية وقطع غيار هذه الوسائل... مما يقلل من قدرتها في استغلال طاقاتها الإنتاجية، بالإضافة أن مشكل قلة مصادر التمويل ينعكس على معاملات المؤسسة التي تكون مضطرة للجوء إلى عملية الشراء بالأجل من الموردين بأسعار مرتفعة نسبيا

أو التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتسويق منتجاتها بأسعار منخفضة مما يقلل من أرباحها[42].

أما بالجزائر فالأمر يختلف في ظل سياسة الحكومات المتعاقبة التي عملت وتعمل على توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات والذي يعتبر من ضمن أولوياتها في تشجيع هذا القطاع، خاصة في ظل الوفرة المالية التي يتميز بها البلد حاليا، ولكن الأمر لا يتوقف عند الحصول على القروض فقط، بل يتعداه إلى طول فترة الحصول عليها في ظل تعدد الإجراءات وكثرتها ويصل أحيانا إلى مشاكل أخرى تتمثل في:

- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة.
- ✓ عدم كفاية الامتيازات التي توفرها الحكومة لهذه المؤسسات.
- ✓ قصر مدد استحقاق القروض.
- ✓ ارتفاع نسبة مديونيتها مقارنة بأصولها، لأن الأصول التي تتوفر عليها لا توفر لها الضمان الكافي للحصول على التمويل المطلوب في حالة الحاجة إليه.

المطلب الثاني: مشاكل ذات طابع اقتصادي.

إن ابتعاد هذه المؤسسات عن تطبيق أحدث الأساليب في التسيير والإدارة وعدم اعتمادها على سياسة تكوين العمال والإطارات وغياب ثقافة الاستثمار في الموارد البشرية،واعتمادها على وسائل إنتاج أقل تطورا مقارنة بتلك التي تستخدمها المؤسسات الكبرى، يؤزم من وضعها ويقصر من عمرها ويعرقل تطورها بالجزائر،فهي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة غير معقدة تعتمد على آلات قديمة أحيانا، قد مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى استبدال أو تجديد شامل، كما أنها لا تتوفر على نظام صيانة مستمر ودوري نتيجة إما لانعدام موارد التمويل أو لجهل

[42] غنية العيد شيخي دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التجارة الخارجية مرجع سبق ذكره ص 81،80،79،78.

أصحابها بذلك مما يزيد من متاعب هذه المؤسسات، ولجوءها أحيانا إلى استيراد هذه المعدات بالرغم من عدم دراية مسؤوليها لقواعد استيرادها وعدم معرفتهم للمؤسسات المنتجة والمصدرة لها ومشكل توفير العملة الصعبة، خاصة وأن الجزائر تفرض رقابة صارمة على عملية الصرف، يجعلها غير قادرة على تحقيق وفرة إنتاجية بسبب طاقتها المحدودة في الإنتاج.

كما أنها لا تعتمد على أسلوب علمي حديث في مجال التسويق بسبب نقص كفاءة مسيريها وافتقار المشرفين عليها للوعي التسويقي، نتيجة انعدام المعلومات الكافية عن محيطهم وعن حالة السوق وانعدام الإمكانيات المادية للإنفاق على ترويج سلعهم والتشهير بها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أمام مأزق إيجاد وضمان أسواق محلية وخارجية لتصريف منتجاتها، ويضطرها إلى الاعتماد على تجار وسطاء في عملية التسويق وبيع منتجاتها بأسعار متدنية أحيانا، تنعكس سلبا على نتيجتها ومردوديتها، ويضعف من قدرتها على منافسة المؤسسات الكبرى الأجنبية والمحلية المنتجة لمنتجات مماثلة في السوق ما يجعلها تختفي بسرعة، و ما اختفاء عدد كبير منها كل سنة بالجزائر إلا دليل واضح على ذلك[43].

وأن عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية واللوازم، ما حال دون تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأرباح وهدد وجودها بالجزائر.

المطلب الثالث: مشاكل ذات طابع إداري.

تعقيد الإجراءات الإدارية وتعددها، يؤدي بالمستثمرين إلى العزوف عن إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة بالجزائر، حيث أن إنشاء مؤسسة بالجزائر يتجاوز ثلاثة

[43] سمير زهير الصوص، السياسات والتحليل والإحصاء،مرجع سبق ذكره، ص14.

سنوات، وأنه غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم لإقامة مشروعه، ففي الجزائر وبالرغم من حث الحكومات على ضرورة إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، إلا أن المستثمر غالبا ما يتحمل بنفسه عبأ تدبير المكان الملائم والأبنية المناسبة، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، كما أن اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة وسليمة، يقتضي توفر مجموعة من البيانات والمعلومات الغير موفرة غالبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى عدم إدراك المشرفين عنها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع وتنويع النشاط، ضف إلى ذلك عدم إلمامهم بمستويات تطور الإنتاج والأسعار ومتطلبات السوق، يصعب عليهم تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنهم من تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفضيل العمال المهرة للعمل في المؤسسات الكبيرة والضخمة، حيث الأجور المرتفعة والفرص الأكبر للترقيات، يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الإطارات الفنية المتخصصة، ويدفع بصاحبها إلى توظيف عمال غير مؤهلين ينفق عليهم أحيانا مصاريف باهظة لتدريبهم وسرعان ما يتركوا عملهم بمجرد إتقان العمل للانضمام إلى المؤسسات الكبرى.

وزاد من حدة أزمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مشكل الضرائب والرسوم المرتفعة المطبقة على مختلف الدورات الاستغلالية المتتالية، حيث أصبحت هذه الضرائب تثقل كاهل هذه المؤسسات وتعرقل استمراريتها مما يؤدي بها إلى التوقف عن النشاط تماما[44].

[44]قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقي الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 3.

الجدول رقم 34: المؤسسة المتوقفة (المشطوبة) عن النشاط في قطاعالخدمات سنتي 2011 و2012

قطاع النشاط	2010	2011	2012	%
النقل والمواصلات	947	1071	960	23,83
التجارة	1082	1350	1162	28,85
الفندقة والإطعام	422	431	409	10,15
خدمات للمؤسسات	601	852	828	20,56
خدمات للعائلات	587	675	582	14,45
مؤسسات مالية	22	32	16	0,40
أعمال عقارية	32	22	22	0,55
خدمات للمرافق الجماعية	18	43	49	1,22
مجموع كل القطاعات	3711	4476	4028	100

- Source : Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion del'investissement, Bulletins d'information statistique de la PME (MIPMEPI), Bulletins d'information statistique de la PME, N° 22,Avril 2013.

الشكل رقم 11: يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة سنة 2012.

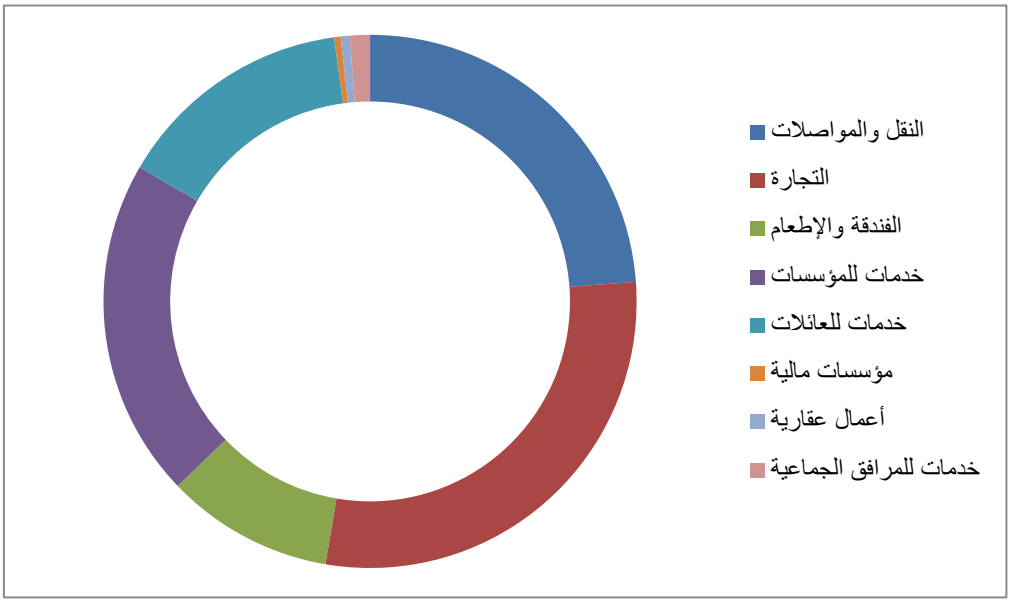

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات وزارة الصناعة سنة 2013.

لقد تم تسجيل 4028 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مشطوبة خلال عام 2012 بنسبة 50,04% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة، وتعتبر النشاطات التجارية من النشاطات الأقل دواما في قطاع الخدمات بـ 1162 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مشطوبة بنسبة 28,85%، تتبع بقطاع البناء والأشغال العموميةالذي قدرت فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة بـ 508 مؤسسة بين عامي 2011 و2012 نتيجة المشاكل والمعوقات التي يعرفها هذا النوع من المؤسسات منذ التأسيس والتي ذكرنا معظمها[45].

[45] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أفريل 2013 ص17 و18.
ملاحظة: النسبة المئوية المأخوذة في الجدول رقم 34 خاصة بتطور وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2011 و 2012 فقط.

خلاصة الفصل:

إن ما لمسناه من خلال تطرقنا لموضوع واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في هذا الفصل، هو أن الجزائر باتخاذها لإجراءات الخصخصة وتحرير الاقتصاد وفتحها المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية وإعطائها الأولوية للمؤسسات الصغيرة، كان له بعض الأثر الإيجابي خاصة فيما يخص إحداث بعض مناصب الشغل لليد العاملة الجزائرية بالرغم من كل السلبيات التي يعيشها اقتصادها في الوقت الحالي من ارتفاع في معدلات التضخم وزيادة الواردات وقلة الصادرات خارج المحروقات...

فإذا قارنا بين وضعيتها الاقتصادية خلال العشريتين الماضيتين، نجد أن كل المؤشرات توحي بأن الوضع تغير من الأسوأ إلى الأحسن، فالجزائر بموقعها الاستراتيجي القريب من القارة الأوروبية وغناها بكل الثروات من معادن ومحروقات وأراضي زراعية خصبة، جعلت كل دول أوروبا وأمريكا وحتى العربية تطلب الاستثمار على أراضيها بالرغم من قانون الاستثمار 49/51 لسنة 2009 والذي انتقده الكثير وقيل عنه أنه معرقل للاستثمار الأجنبي بالجزائر.

كما أن الظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها الجزائر، جعلتها دوما تبحث عن الحلول المناسبة بتعديلها في كل مرة لقوانين تتميز بإجراءات ذات حوافز وتسهيلات مهمة للمستثمرين الأجانب، ما أعطى لعملية تدفق الاستثمارات الأجنبية دافعا قويا، حيث أكدت الأرقام أن ما يقارب 2,16 مليار دولار سنة 2013 دخلت خزينة الدولة كإيرادات ناتجة عن هذا النوع من الاستثمار، فالمتأمل لكل الأرقام التي سقناها في هذا الفصل بالرغم من التذبذب الحاصل فيها، يتبين له إيجابياتها على العموم.

فالجزائر استطاعت من خلال هذه الاستثمارات القضاء على الكثير من الأزمات والمشاكل، كالقضاء على المديونية وعلى ندرة المنتجات وكثرة الطوابير والحد

من نسب البطالة، لكن يبقى البحث عن المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي النوعي الذي يخدم البلد ومؤسساته الاقتصادية هو الحل الأمثل.

إن كل الأرقام والحقائق الواردة في هذا الفصل عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر تؤكد على أن الجزائر خطت وما زالت تخطو خطوات كبيرة من أجل توفير مناخ استثماري ملائم، قياسا بالفترة التي أعقبت أزمة الثمانينات والتي عرفت خلالها عراقيل وصعوبات جمة اقتصادية،أمنية،اجتماعية... كادت أن تعصف بالبلد إلى ما لا يحمد عقباه، لولا رحمة الله وحنكة وحكمة بعض المسيرين الذين بذلوا جهودا كبيرة ومعتبرة في تهيئة الظروف اللازمة والمناخ الاستثماري الملائم، بدءا بالحل الأمني والاستقرار السياسي إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات والضمانات العديدة، التي حفزت ولا زالت تحفز المستثمرين الأجانب وتدفعهم على الاستثمار بأراضيها في مختلف القطاعات، مما جعلها تحقق تدفقات بالرغم من قلتها إلا أنه يمكن اعتبارها على أنها إيجابية إلى حد ما، لكن يبقى دائما القضاء على بعض السلبيات وتوجيهها بما يفيد اقتصادها هو الغاية التي يجب تحقيقها.

كما أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالرغم من كل الحوافز والامتيازات التي منحت لهذه المؤسسات ، يوحي بأن تنميتها وتطويرها وتأهيلها لم يعرف النتائج المرجوة ويبقى مطروحا، في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي فرضته وتفرضه التغيرات والتحديات الكبرى التي فرضتها العولمة، الأمر الذي دفع بكل المسؤولين ببلادنا إلى تجديد في كل مرة أساليب التنمية والتطوير بالبحث عن طرق مختلفة، للقضاء على مختلف المشاكل التي تعاني منها وخاصة تلك التي ذكرتها في آخر الفصل والمتمثلة عموما في العنصر البشري الغير مؤهل وفي نقص التمويل والتكنولوجيا اللازمة...

تمهيد:

في ظل التحولات والتغيرات التي يعيشها عالمنا اليوم من نمو في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى، وفي ظل مختلف الرهانات والتحديات التي تواجه مؤسساتنا الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وصعوبة مسايرتها للأحداث، أصبح من الواجب العمل بشتى الوسائل المتاحة لإخراجها إلى الاحترافية التي تتطلب آليات تقنية وبشرية تساعدها على التكيف مع المحيط الخارجي وتحسين موقعها عن طريق الاحتكاك بالمؤسسات الاقتصادية الأجنبية، خاصة وأن أغلب الدراسات برهنت على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة ودورهما في بعث نشاط هذه المؤسسات ومساعدتها على التطور والرقي.

والجزائر عملت ولازالت تعمل على تأهيل وتطوير مؤسساتها باستعمال كل الإجراءات والوسائل الممكنة، بما فيه الأخذ بتجارب الدول التي تعرف مؤسساتها تطورا ورقيا وانتعاشا، وما يمكن لهذه الأخيرة أن تجلبه لمثيلتها الجزائرية من تنظيم وتكنولوجيا...، من شأنه أن يساعد على تطوير منتجاتها ومن ثم ولوجها الأسواق الداخلية في مرحلة أولى وأخذ حصة منها، ثم تنويع وزيادة هذه المنتجات من حيث الجودة والكمية وإيجاد حصص أخرى في الأسواق الخارجية في مرحلة ثانية.

من هنا وبعد التطرق للجانب النظري من خلال إلقاء نظرة على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وبشكل خاص على الجزائر في الفصول السابقة من الدراسة، وللربط بين الجانب النظري والعملي وحتى تكون الدراسة ذات مدلول صحيح كان من الواجب أن ترفق بدراسة قياسية تجعل للأفكار النظرية نتائج واقعية تعطي هذا الموضوع أكثر مدلولية سنحاول في هذه الدراسة، التطرق للعلاقة بينهما باختبار ذلك على البيانات الإحصائية للجزائر.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف سنقوم في هذا الفصل بقياس أثر هذا النوع من الاستثمارات على مؤسساتنا خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، من خلال نموذج يفسر تأثير مجموعة من المتغيرات لها علاقة بموضوع الدراسة لفترة دراسة تقدر بـ 32 سنة، ممتدة بين سنتي 1980 و2011 يكون فيها متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا إحصائيا وقابلا للقياس، وذلك وفقا لنموذج النمو الداخلي وسيتم في ذلك إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root-Test) للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، ومن ثم تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام (Eviews 8.1) للحصول على نتائج دقيقة، وذلك اعتمادا على المعطيات المتوفرة في الملحق رقم (35) الذي يلخص كل المتغيرات اللازمة لقيام النموذج وتأسيسه، ومن ثم تحليل النتائج للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة أو نفيها.

المبحث الأول: متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة.

نظرا للدور الأساسي والمهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، عملت كل الدول المتقدمة منها والنامية متنافسة فيما بينها، على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير كل الوسائل والظروف والضمانات المواتية والمسهلة، ومستعملة كل القوانين المساعدة على إزالة كل العوائق والحواجز التي تعرقل هذا النوع من الاستثمارات، بهدف توفير المناخ المناسب والملائم له.

والجزائر كما رأينا في الفصل الثالث سنت قوانين وقدمت ضمانات عديدة، كانت بمثابة السند والحافز لكل المستثمرين الأجانب، بغية إحداث طفرة اقتصادية تظهر انعكاساتها على كل الميادين، بعد أن أضحى هذا النوع من الاستثمارات ضرورة اقتصادية قصوى تراءت إلى العيان من خلال انعكاساته على اقتصاد دول أخرى وتطورت قيم تدفقه.

كما أن التطورات السريعة للبيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم قائم على هيمنة مطلقة للمؤسسات العمومية الكبيرة والضخمة، التي كانت بمثابة العامل الأساسي في الاقتصاد الجزائري والتي بانهيارها انهار كل شيء، نتيجة انعدام الكفاءات المسيرة والتسيب وقلة المردودية المالية التي أدت إلى عجزها، وأدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن تكون عامل من العوامل الضرورية في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي نعرض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور باقي قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة بين 1980 و2011،

وباستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة التطورات للمتغيرات التالية خلال الفترة المذكورة آنفا كما يلي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر(IED) ممثلا بالتدفقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2011.
2. الناتج المحلي الخام (PIB) المحقق خلال الفترة 1980-2011.
3. الإيرادات المحققة من القطاع الفلاحي (AGR) خلال الفترة 1980-2011.
4. الإيرادات المحققة من القطاع الصناعي (IND) خلال الفترة 1980-2011.
5. الإيرادات المحققة من قطاع الخدمات (SERV) خلال الفترة 1980-2011.
6. الإيرادات المحققة من الصادرات (EXPO) خلال الفترة 1980-2011.
7. عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Nbr/PME) خلال الفترة 1980-2011[1].

الجدول رقم35: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980- 2011.

SERV	AGR	IND	Nbre des PME	EXP	PIB	IED	Année
33.8	8.5	57.7	2450	34.34	42	349	1980
33.7	9.2	57.1	2450	34.59	44	13	1981
35.5	8.4	56.1	2712	30.92	45	54-	1982
36.4	7.7	55.8	2801	27.94	48	0	1983
36.7	7.5	55.8	14154	25.71	52	1	1984
37.4	9	53.6	14100	23.58	61	0	1985
41.7	10.2	48.1	16154	12.85	62	5	1986
40.7	12.9	46.4	15315	14.27	63	4	1987
42.5	12.2	45.3	13230	15.51	52	13	1988
41.4	13	45.5	12620	18.64	53	12	1989
40.5	11.4	48.2	12340	23.44	62	40	1990
36.7	10.2	53.2	11425	29.12	47	80	1991
38.2	12.1	49.7	10392	25.32	49	30	1992
39.3	12.1	48.6	22426	21.78	51	13	1993
41	10.1	49	26212	22.53	42	15	1994
39.1	10.5	50.4	177365	26.19	42	25	1995

[1] كل قيم متغيرات الدراسة مأخوذة بوحدة مليون دولار ومصدرها البنك الدولي، ما عدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي مأخوذة بعددها ومصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

37	11.8	51.2	127000	29.76	47	270	1996
38.2	9.5	52.3	128200	30.91	48	260	1997
41.3	12.5	46.1	137846	22.58	48	607	1998
39.8	12.2	48	159507	26.81	49	292	1999
32.5	8.9	58.6	159765	41.18	55	280	2000
37.4	10.2	52.4	180687	36.25	55	1108	2001
38.2	9.8	52.1	190340	35.08	57	1065	2002
36.2	10.3	53.5	208737	38.27	68	638	2003
35.2	9.9	54.9	226227	40.07	85	882	2004
32.3	8	59.7	246716	47.65	103	1145	2005
31.8	7.7	60.5	270545	48.61	117	1888	2006
33.7	7.7	58.6	294612	48.61	135	1743	2007
33.9	6.7	59.5	392639	46.27	171	2632	2008
41.6	9.5	48.9	587494	29.29	137	2746	2009
40	8.6	51.4	619072	30.83	161	2301	2010
40.7	8.3	50.9	659309	38.69	199	2581	2011

المصدر: بيانات البنك الدولي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014.

الجدول رقم36: تطور متغيرات الدراسة نسبة إلى PIB خلال الفترة 1980- 2011.

Année	IED/PIB	PIB	IND/PIB	AGR/PIB	SERV/PIB
1980	0.82	42	57.65	8.51	33.84
1981	0.03	44	57.05	9.21	33.71
1982	(0.12)	45	56.12	8.39	35.49
1983	0	48	55.81	7.75	36.44
1984	1	52	55.80	7.53	36.67
1985	0	61	53.56	9.00	37.44
1986	0.01	62	48.11	10.18	41.71
1987	0.01	63	46.42	12.87	40.70
1988	0.02	52	45.29	12.17	42.54
1989	0.02	53	45.53	13.04	41.43
1990	40	62	48.17	11.36	40.47
1991	0.03	47	53.16	10.17	36.67
1992	0.06	49	49.72	12.13	38.16
1993	0	51	48.64	12.10	39.26
1994	0	42	48.96	10.06	40.98
1995	0	42	50.40	10.50	39.10
1996	0.58	47	51.23	11.77	37.00
1997	0.54	48	52.31	9.48	38.21

1998	1.26	48	46.15	12.53	41.32
1999	0.6	49	48.00	12.2	39.80
2000	0.51	55	58.61	8.88	32.51
2001	2.01	55	53.45	10.41	36.14
2002	1.87	57	53.09	10.00	36.91
2003	0.93	68	54.82	10.30	34.69
2004	1.04	85	56.35	10.19	33.46
2005	1.13	103	61.31	8.22	30.47
2006	1.57	117	62.30	7.99	29.71
2007	1.35	135	61.28	8.03	30.69
2008	1.56	171	62.12	6.92	30.96
2009	2.21	137	62.12	6.92	30.96
2010	1.44	161	62.12	8.61	30.96
2011	1.44	199	50.9	8.29	40.7
2012	1499	208	50.7	9.28	40
2013	1691	212	47.6	10.49	41.9

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات البنك الدولي 2014.[2]

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية Time-Series Stationary Test

إن تطورات الاقتصاد القياسي الحديثة تعتبر شرط السكون أساسا لدراسة السلاسل الزمنية قصد الوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث بينا " Nelson and Plosser " أن تطبيق الأساليب القياسية القديمة على بيانات تحتوي على مشكلة جذر الوحدة (Unit Root) أي البيانات الغير ساكنة إحصائيا(Non Stationary)، تعطينا نتائج تقدير زائفة لا تؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن الاعتماد عليها (Spurious Regression) (Nelson and Plosser,1982)، لذلك فإنه قبل تقدير معادلات نموذج الدراسة يتم إجراء اختبار سكون للسلاسل الزمنية من أجل التأكد من مدى استقرارها في الدراسة.

حيث يتم استخدام جذر الوحدة الإستقرارية للتأكد من استقرار البواقي e.t ، الذي عرف من قبل ديكي فولر عام 1979 وتم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augumented)، والذي يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق

ملاحظة: إن هناك تغير عشوائي في قيم بعض المتغيرات كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لعدم وجود قوانين واضحة خاصة في المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر من نظام تسيير اشتراكي إلى نظام تسيير رأسمالي وعلى الأخص أذكر سنوات 1988، 1989، 1990، 1993، 1994، 1995.

الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بإضافة تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير بسنة واحدة.

وللتأكد من سكون المتغيرات عبر الزمن وصحة نتائج النموذج المقدر، يجب اختبار المتغيرات مع عامل الزمن واكتشاف ما إذا فيه صدمات في بيانات تحول دون الوصول إلى نتائج صحيحة.

ويعتبر شرط السكون أساسا لدراسة السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث تعتبر السلسلة الزمنية Y_t ساكنة Stationary إذا تحققت الشروط التالية:

أ. ثبات متوسط القيم عبر الزمن. $E(Y_t)=\mu$

ب. ثبات التباين Variance عبر الزمن. $\alpha^2 = Var(X_t) = E(Y_t-\mu)$

ت. أن يكون المتغير Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Y_t و Y_{t-1} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة.

إن النموذج المعتمد في هذه الدراسة هو تحليل نموذج العلاقة السببية لغرانجر (GRANGER) بين كل المتغيرات حيث أن هذه المتغيرات هي:

1. PIB يمثل الناتج المحلي الخام.
2. IDE يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. PME يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. AGR يمثل الفلاحة.
5. IND يمثل الصناعة.
6. SERV يمثل الخدمات.
7. EXPO يمثل الصادرات.

نموذج الدراسة الإحصائية

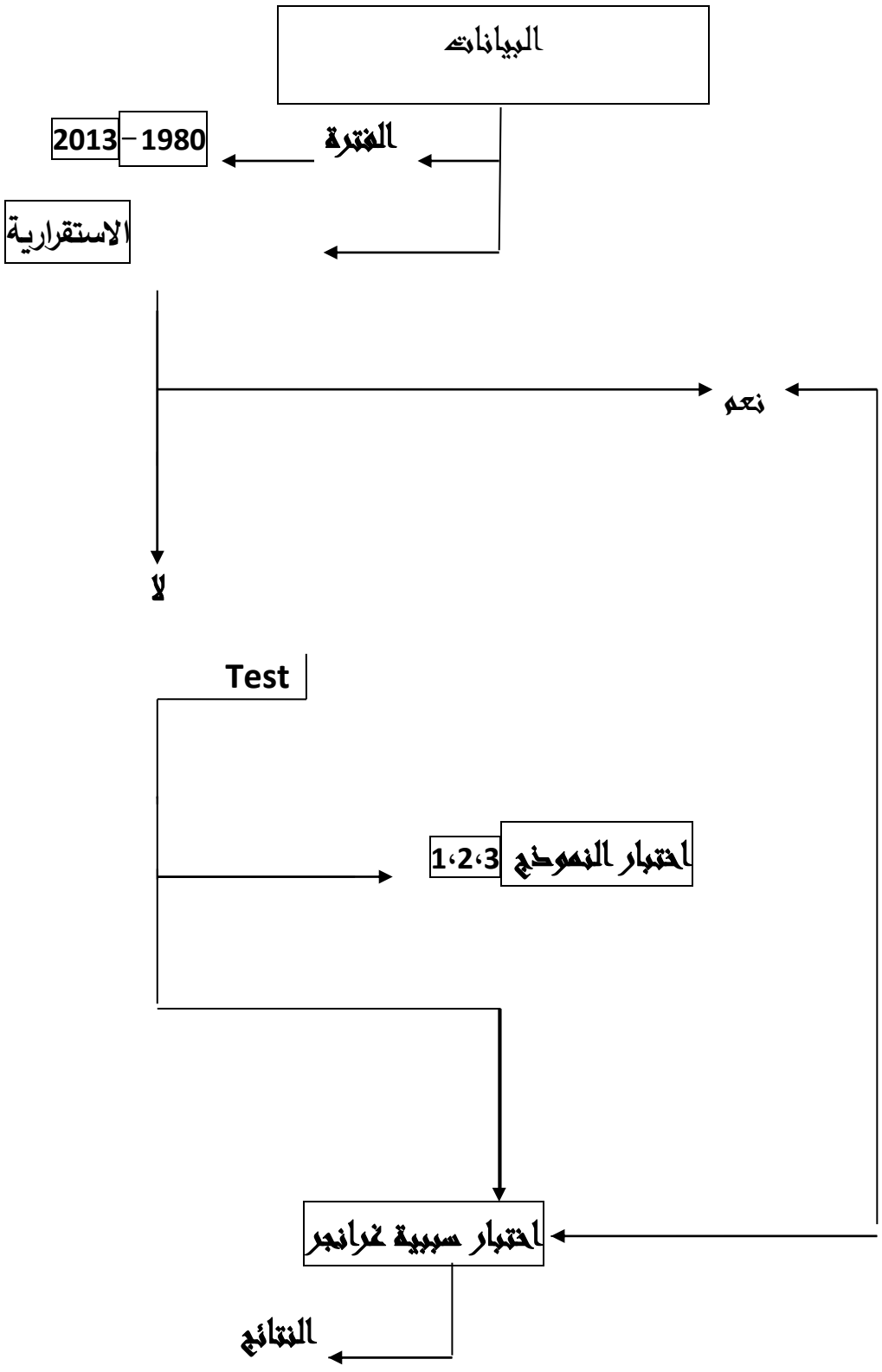

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية والسببية.

1. دراسة الاستقرارية:

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، وبناءا عليها سيتم مناقشتها وفق استراتجية الاختبارات (TEST) المعتمدة في تحديد استقرارية السلاسل الزمنية والمتمثلة في:

دراسة مدى استقرارية متغيرات الدراسة، باستخدام إختبار جذر الوحدة معتمدين في ذلك على ديكي فولر (Dickey-Fuller Augumented) (ADF) للحالات الثلاث:

- ✓ بدون قاطع وبدون اتجاه زمني.
- ✓ قاطع وبدون اتجاه زمني.
- ✓ قاطع وباتجاه زمني.

إجراء إختبار فروض حسب النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه التي يبينها الجدول رقم 37 كما يلي:

الجدول رقم 37: يمثل نتائج اختبار استقرارية الدراسة.

المتغير	الفترة	فترة الإبطاء	النموذج	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	القيمة النظرية لاختبار ADF	احتمالية p-value	القرار	النموذج المعتمد
PIB	1980-2011	1	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-3.527032 -3.507715 -1.734256	0.0138 0.0560 0.0785	مستقرة	-
IDE	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-2.431277 -4.419341 -1.668021	0.1418 0.0073 0.0895	غير مستقرة	النموذج [2]
IND	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-1.315054 -2.274579 0.121995	0.6099 0.4345 0.7140	غير مستقرة	النموذج [2]
AGR	1980-	-	النموذج [1]	-2.960411	-2.697886	0.0858	غير مستقرة	النموذج [2]

		0.0733 0.2370	-3.374852 -1.108303	-3.562882 -1.952066	النموذج [2] النموذج [3]		2011	
النموذج [3]	غير مستقرة	0.9924 0.9861 0.3091	0.799031 -0.326180 -0.922488	-2.960411 -3.562882 -1.952066	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-	1980-2011	SERV
النموذج [2]	غير مستقرة	0.9998 0.9838 0.9995	1.996613 -0.382096 3.279915	-2.960411 -3.562882 -1.952066	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-	1980-2011	Nb/PME
النموذج [2]	غير مستقرة	0.2900 0.2379 0.4310	-1.988602 -2.714784 -0.641888	-2.960411 -3.562882 -1.952066	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-	1980-2011	EXPO

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (8.1) Eviews.

إن إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية لاختبار السكون، من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل، وعند إجراء التحليل القياسي يجب القيام باختبار خصائص السلسلة الزمنية قيد الدراسة للتأكد فيما إذا كانت مستقرة أم لا، إذ يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة (ساكنة)، فنتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول رقم 37 تشير إلى أن قيمة الناتج المحلي الخام (PIB) فقط مستقرة أما باقي المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة فتعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها الطبيعية في المستوى(Levels 5%)، ولكنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، مما يدل على أن هذه السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل(1980-2011) ما يعادل 32 سنة.

PIB ⟶ I(0)

(IDE,IND,AGR,SERV…) ⟶ I(1)

المطلب الثاني: إختبار السببية لجرانجر (GRANGER) :

يقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أو العكس، أو ما إذا كان هناك تأثير متبادل، وتهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام وباقي المتغيرات (الصادرات، الفلاحة، الصناعة، الخدمات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، معتمدين في هذا البحث على طريقة **(GRANGER)** لدراسة هذه العلاقة، وطبقا لهذه الطريقة يقال أن متغير ما وليكن X يسبب متغيرا آخر وليكن Y فيما يتعلق ببيانات خاصة لكل من X و Y إذا كانت قيم Y الحالية يمكن التنبؤ بها بطريقة أفضل باستخدام القيم السابقة للمتغير X عن ما إذا لم يتم استخدام هذه القيم ، أي أن التنبؤ بـ Y باستخدام بيانات X يكون أفضل من التنبؤ بـ Y بدون استخدام بيانات X.

وذلك بشرط استخدام كل البيانات السابقة ويمكن التعبير عن ذلك من خلال، المعادلات التالية:

$$Y_t=\Sigma\alpha x_{t-l+}\alpha\Sigma\beta\Delta Y_{t-j}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$X_{t=}\Sigma\alpha X_{t-l+}\alpha\Sigma\delta Y_{t-j}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

نقول أن X يسبب Y أي أن العلاقة في الاتجاه $(X\rightarrow Y)$ إذا كان:

$$\Sigma\beta=0 \text{ و } \Sigma\alpha\neq0$$

ونقول أنه X يسبب Y أي أن العلاقة في الاتجاه $(Y\rightarrow X)$ إذا كان :

$$\Sigma\beta=0 \text{ و } \Sigma\alpha\neq0$$

و تكون العلاقة تبادلية أي أن $(X\leftrightarrow Y)$ إذا كان:

$$\Sigma\beta\neq0 \text{ و } \Sigma\alpha\neq0$$

وبافتراض أن المتغيرين X و Y مستقرين هذا يدفعنا إلى استعمال العلاقة التالية:

$$Y_t=\Sigma^k_{i=0}\,\alpha_iX_{t-1}+\Sigma^k_{j=1}\,\beta_jY_{t-j}+\epsilon_t$$

$$X_t=\Sigma^k_{i=0}\,\lambda_iY_{t-1}+\Sigma^k_{j=1}\,\delta_jX_{t-j}+\epsilon_t$$

الجدول رقم 38: يبين قيم متغيرات الدراسة حسب مختلف المستويات.

المتغير		النموذج		النموذج 2		النموذج 3	
		AIC	SIC	AIC	SIC	AIC	
PIB	4	4.618522	4.906486	4.819826	4.819826	4.643387	4.883357
	3	4.520718	4.758611	4.486001	4.771474	4.560668	4.750983
	2	4.453973	4.642565	4.480811	4.716552	4.435377	4.574150
	1	4.480163	4.620283	4.529558	4.606897	4.579340	4.625598
IDE	4	1.516625	1.804589	1.665957	1.665957	1.464127	1.704097
	3	1.543085	1.780978	1.509226	1.794699	1.524801	1.715116
	2	1.522907	1.711500	1.479889	1.715630	1.527062	1.668506
	1	1.496264	1.636384	1.390318	1.577144	1.477025	1.570439
IND	4	5.540763	5.828727	5.101055	5.437013	5.482851	5.722820
	3	5.424448	5.662342	5.185670	5.471142	5.382393	5.572708
	2	5.329650	5.518243	5.133260	5.369001	5.279013	5.420458
	1	5.286753	5.426873	5.162051	5.348877	5.278169	5.371582
AGR	4	5.299900	5.587863	5.039050	5.375008	5.239198	5.479168
	3	5.180843	5.418736	5.029687	5.315160	5.121293	5.311608
	2	5.081734	5.270326	4.982928	5.218669	5.016810	5.158255
	1	5.068087	5.208206	4.996215	5.183042	5.046421	5.139834
SERV	4	6.790482	7.078446	6.629021	6.629021	6.864069	7.104039
	3	6.711759	6.949653	6.620565	6.906037	6.748697	6.939012
	2	6.639840	6.828432	6.576587	6.812327	6.644179	6.785624
	1	6.586734	6.726854	6.519854	6.706681	6.556745	6.650159
Nbre/PME	4	24.70236	24.99032	24.70838	25.04433	24.64103	24.88100
	3	24.59619	24.83408	24.60093	24.88640	24.54169	24.73201
	2	24.53757	24.72616	24.53757	24.73438	24.49758	24.63903
	1	24.43013	24.57025	24.39544	24.58227	24.39159	24.48500
EXPO	4	6.700211	6.988175	6.501835	6.837792	6.727814	6.967784
	3	6.644182	6.882075	6.529266	6.814739	6.642102	6.832417
	2	6.576763	6.765356	6.494715	6.730456	6.557209	6.698653
	1	6.607802	6.747921	6.507684	6.694510	6.657702	6.751115

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1

تحديد فترة الإبطاء: تم تحديد فترة الإبطاء على أساس أدنى قيمة **AIC** و **SIC** كما هو موضح في الجدول رقم 39 أدناه.

الجدول رقم 39: يبين فترة الإبطاء لمتغيرات الدراسة.

المتغير	فترة الإبطاء										
	النموذج 1				النموذج 2				النموذج 3		
	N	AIC	N	SIC	N	AIC	N	SIC	N	AIC	N	SIC
PIB	2	4.45	1	4.62	2	4.48	1	4.6	2	4.43	2	4.57
IED	1	1.49	1	1.63	1	1.39	1	1.57	4	1.46	1	1.57
IND	1	5.28	1	5.42	4	5.1	1	4.34	1	5.27	1	5.37
AGR	1	5.06	1	5.2	2	4.98	1	5.18	2	5.01	1	5.15
Nbre/PME	1	24.43	1	24.57	1	24.39	1	24.58	1	24.39	1	24.48
SERV	2	6.58	1	6.72	4	6.51	1	6.62	2	6.55	1	6.65

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 38.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 39 أعلاه أن فترة الإبطاء التي تحقق أدنى خطأ لمتغيرات الدراسة، تتحقق لأغلب المتغيرات في فترة واحدة (N-1) وهي الفترة المستعملة في تحديد العلاقة السببية حسب اختبار جرانجر Granger.

الشكل رقم 12: يبين تطور الناتج المحلي الخام والفلاحة خلال مرحلة الدراسة.

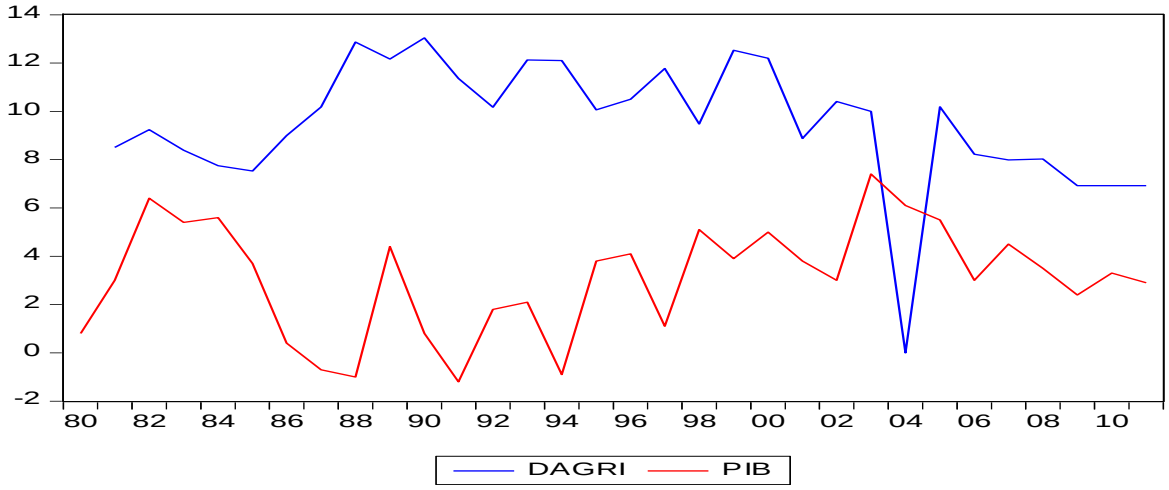

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الشكل رقم 12 نلاحظ أنه يوجد انخفاض قوي خلال سنة 2004 في قطاع الفلاحة، حيث انخفضت القيمة إلى أدنى مستوياتها، وبالرغم من ذلك فإن هذا لم يؤثر على الناتج المحلي الخام الذي تزايدت قيمته في نفس السنة، وعكس ذلك فإنه خلال سنتي 1991 و1993 انخفضت قيمة الناتج المحلي الخام أين كانت الفلاحة في تزايد، هذا ما يفسر عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

الشكل رقم13: يبين تطورب الناتج المحلي الخام والصادرات خلال مرحلة الدراسة.

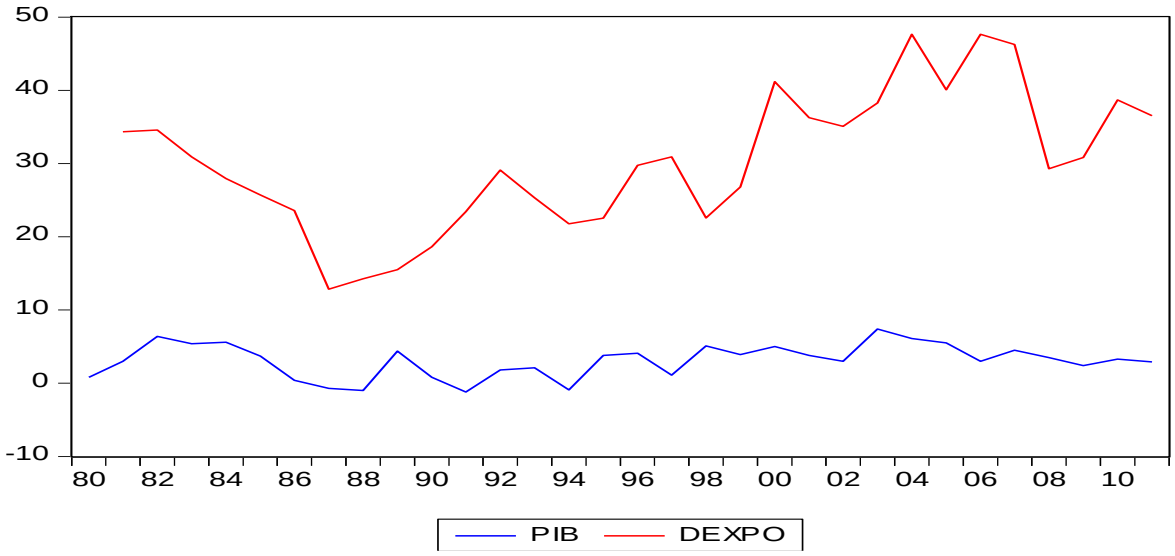

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 13 نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الصادرات سنة 1987 راجع لانخفاض أسعار البترول آنذاك، كانت متبوعة بشكل مستمر بانخفاض في الناتج المحلي الخام، هذا ما يفسر وجود علاقة تأثير بين الصادرات والناتج المحلي الخام.

الشكل رقم 14: يبين تطور الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الدراسة.

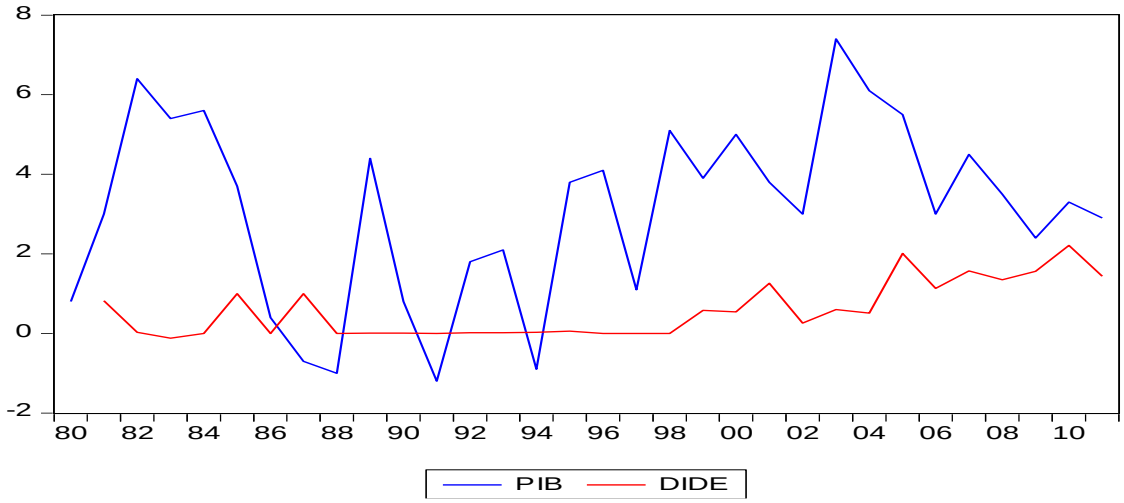

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 14 نلاحظ أن الناتج المحلي الخام تعرض لانخفاض في القيم خلال سنوات 1994،1991،1988، في حين لم يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعض الانخفاض البسيط في مستوياته خلال كل سنوات الدراسة، ما يفسر وجود علاقة تأثير ضعيفة بين المتغيرين، لأن السنوات المذكورة أعلاه تمثل الفترة العصيبة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري هزات خطيرة وعنيفة نتيجة الأزمة السياسية وبداية المرحلة الانتقالية التي عرفت الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي مبني على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى نظام اقتصادي مغاير مبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والخصخصة وتحرير رأس المال.

الشكل رقم 15: يبين تطور الناتج المحلي الخام الصناعة خلال مرحلة الدراسة.

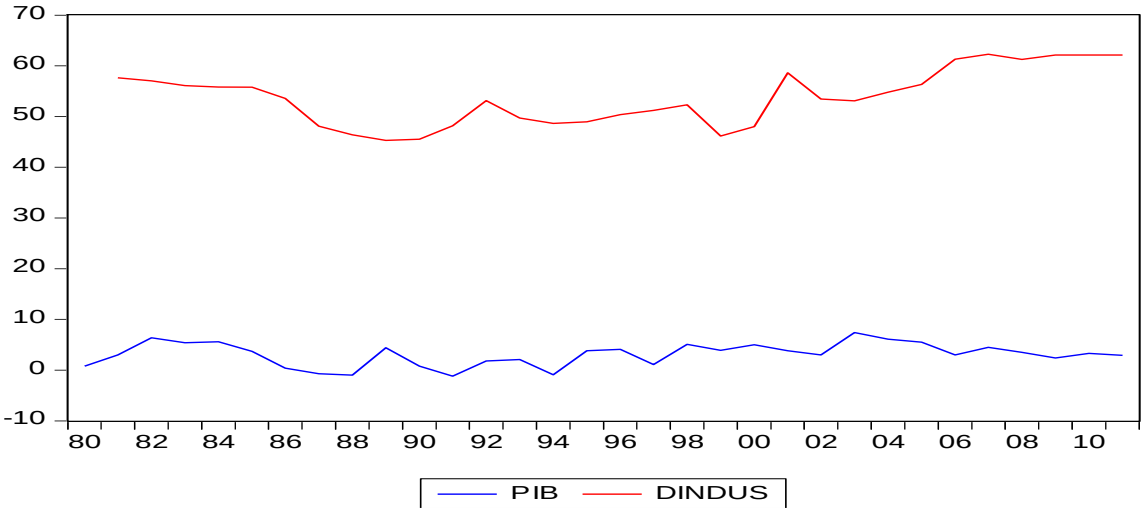

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 15 نلاحظ أن كلا المتغيرين وخلال كل فترة الدراسة، يتناسبان في التزايد أو الانخفاض بينهما، هذا ما يفسر وجود علاقة ترابطية موجبة بين المتغيرين الصناعة والناتج المحلي الخام.

الشكل رقم16: يبين تطور الناتج المحلي الخام والخدمات خلال مرحلة الدراسة.

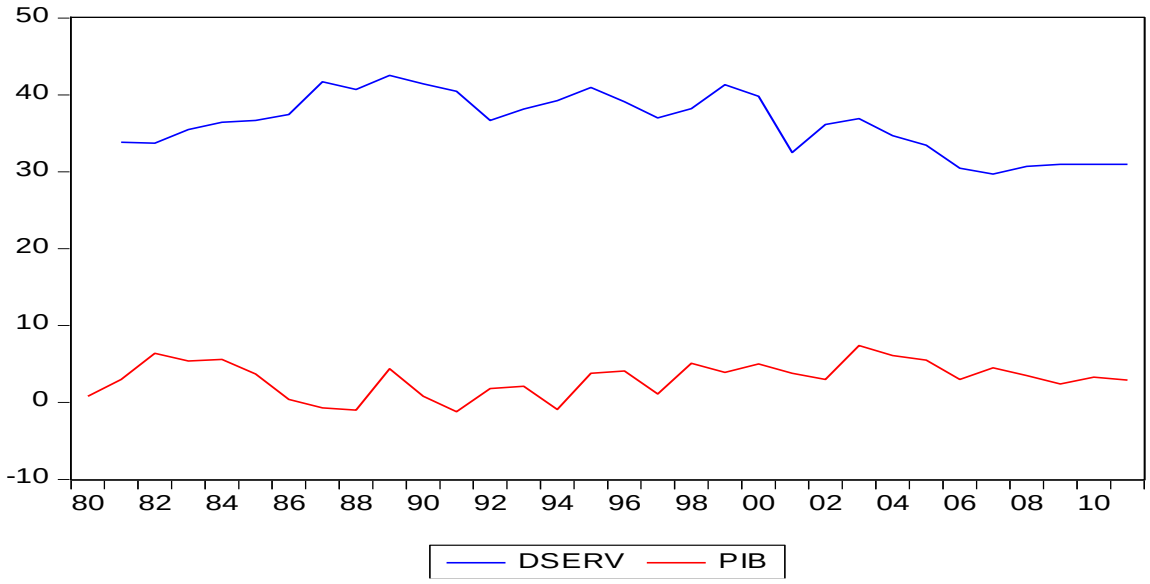

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1

يوضح لنا الشكل رقم 16 أن كلا المتغيرين وخلال كل فترة الدراسة يتناسبان معا، هذا ما يفسر وجود علاقة ترابطية موجبة بين الخدمات والناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 40: يبين مصفوفة الارتباط بين كل المتغيرات محل الدراسة.

	DSERV	PIB	DPME	DINDUS	DIDE	DEXPO	DAGRI
DSERV	1.000000	-0.328777	-0.681665	-0.977700	-0.699492	-0.738594	0.636798
PIB	-0.328777	1.000000	0.180146	0.342850	0.173312	0.570938	-0.409534
DPME	-0.681665	0.180146	1.000000	0.669699	0.756008	0.501108	-0.442833
DINDUS	-0.977700	0.342850	0.669699	1.000000	0.694433	0.667980	-0.684688
DIDE	-0.699492	0.173312	0.756008	0.694433	1.000000	0.509964	-0.412739
DEXPO	-0.738594	0.570938	0.501108	0.667980	0.509964	1.000000	-0.563780
DAGRI	0.636798	-0.409534	-0.442833	-0.684688	-0.412739	-0.563780	1.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

الشكل رقم 17: يمثل منحنى الإرتباط بين الناتج المحلي الخام والفلاحة.

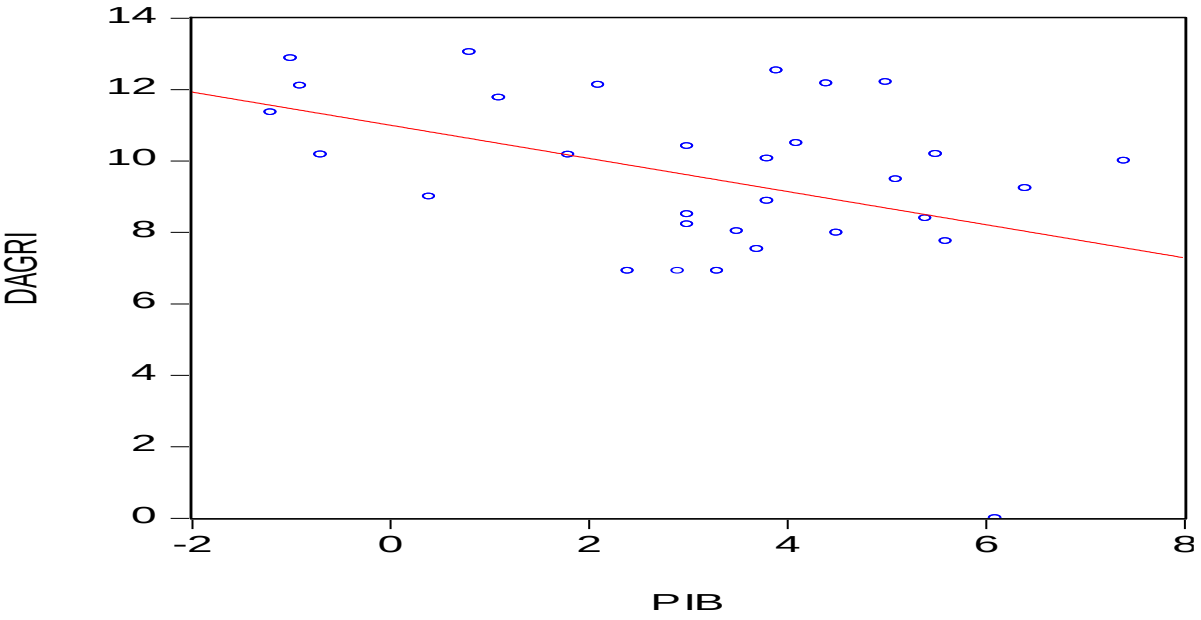

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

يوضح الشكل رقم17 أنه توجد علاقة ارتباط خطي سالبة بين الناتج المحلي الخام والفلاحة.

الشكل رقم 18: يبين منحنى الإرتباط بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الخام.

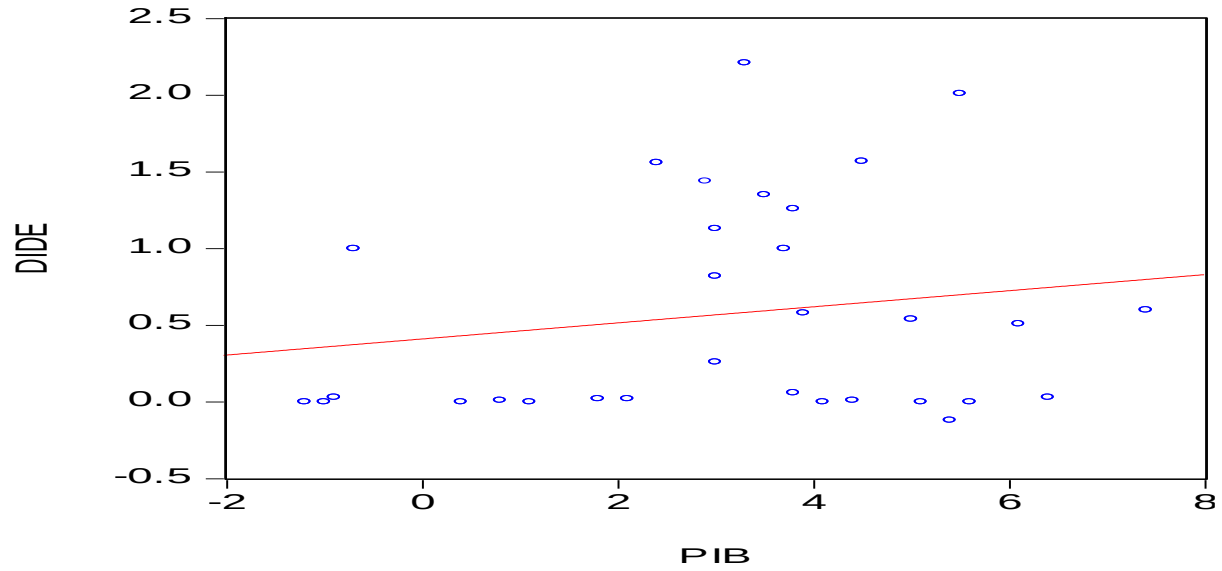

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 18 أنه توجد علاقة ارتباط موجب بين الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر أي وجود علاقة موجبة بينهما، وهذا يفسر أن الناتج المحلي الخام يتزايد بتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 19: يبين منحنى الإرتباط بين الناتج المحلي الخام والصناعة.

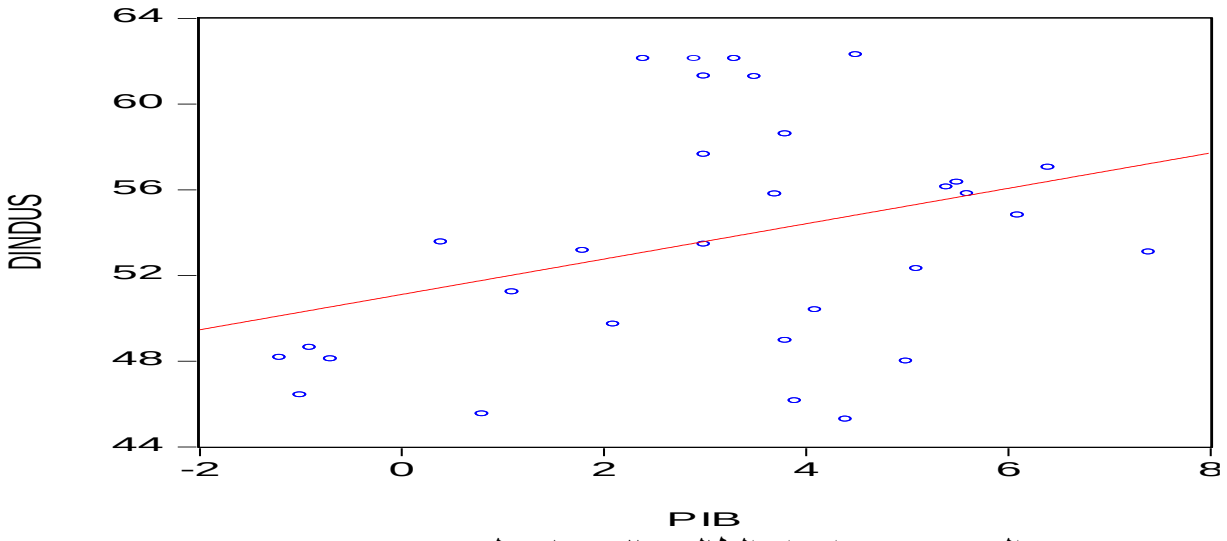

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 19 وجود علاقة ارتباط موجب بين الناتج المحلي الخام والصناعة أي وجود علاقة تأثير أحدهما على الثاني، أي زيادة القطاع الصناعي يلازمها تزايد في الناتج المحلي الخام.

الشكل رقم 20: يبين منحنى الإرتباط بين الناتج المحلي الخام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

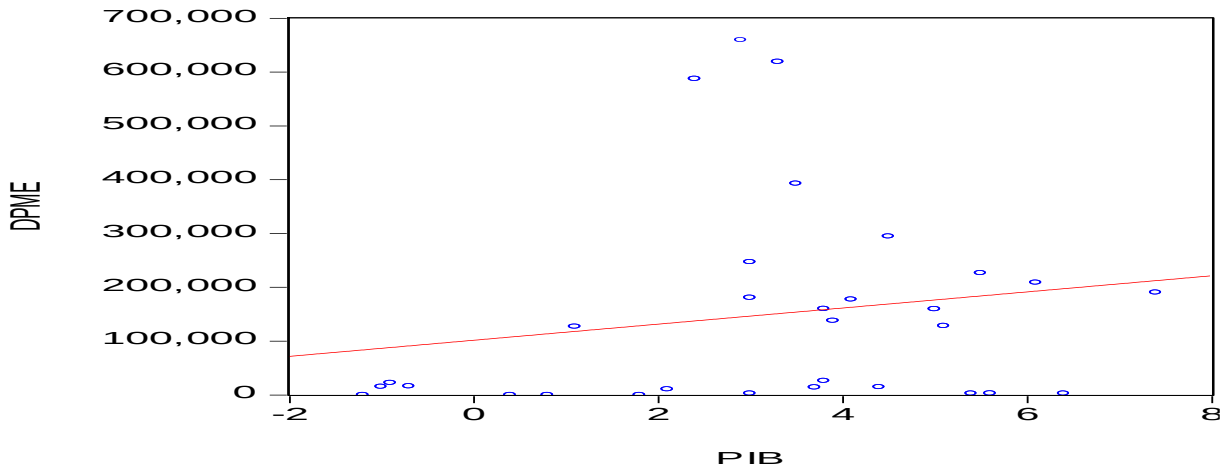

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 20 نلاحظ أنه توجد علاقة ارتباط موجب بين الناتج المحلي الخام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 21: يبين منحنى الإرتباط بين الناتج المحلي الخام والخدمات.

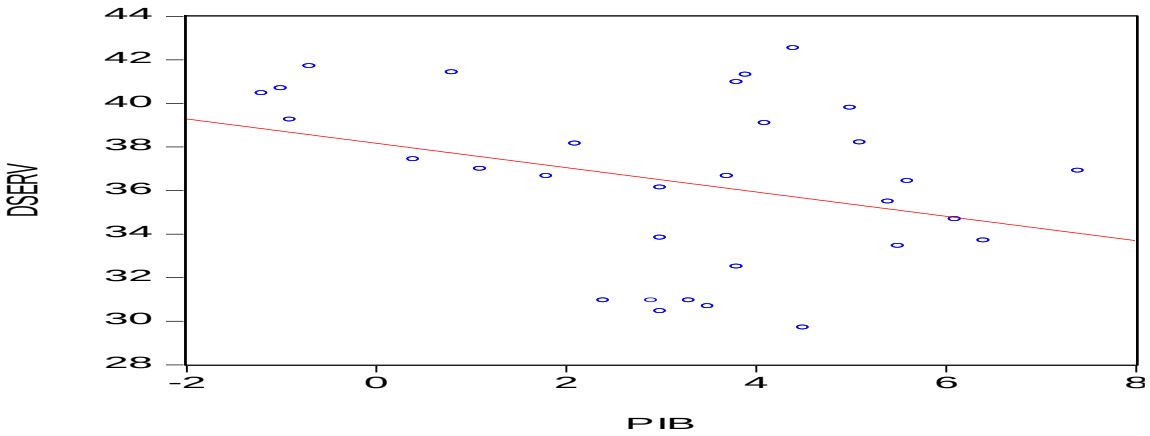

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ أنه توجد علاقة ارتباط سالب بين الناتج المحلي الخام والخدمات.

المطلب الثالث: نتائج اختبار سببية جرانجر.

يستخدم اختبار Granger للسببية لإبراز وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناءا على معنوية العلاقة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 41: يبين نتائج الدراسة بين المتغيرات وفق سببية جرانجر Granger Causality

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/04/14 Time: 18:04
Sample: 1980 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DAGRI does not Granger Cause PIB	29	0.22509	0.8001
PIB does not Granger Cause DAGRI		2.12680	0.1411
DEXPO does not Granger Cause PIB	29	1.74144	0.1967
PIB does not Granger Cause DEXPO		1.10771	0.3466
DIDE does not Granger Cause PIB	29	2.33835	0.1181
PIB does not Granger Cause DIDE		2.72716	0.0857
DINDUS does not Granger Cause PIB	29	0.11253	0.8940
PIB does not Granger Cause DINDUS		1.82102	0.1835
DPME does not Granger Cause PIB	29	1.22716	0.3109
PIB does not Granger Cause DPME		0.39558	0.6776
DSERV does not Granger Cause PIB	29	0.34159	0.7140
PIB does not Granger Cause DSERV		1.55821	0.2311
DEXPO does not Granger Cause DAGRI	29	3.27433	0.0553
DAGRI does not Granger Cause DEXPO		0.69217	0.5102
DIDE does not Granger Cause DAGRI	29	0.89148	0.4232
DAGRI does not Granger Cause DIDE		5.09616	0.0143
DINDUS does not Granger Cause DAGRI	29	3.20065	0.0586
DAGRI does not Granger Cause DINDUS		0.49813	0.6138
DPME does not Granger Cause DAGRI	29	1.74109	0.1968

DAGRI does not Granger Cause DPME		0.09296	0.9116
DSERV does not Granger Cause DAGRI	29	3.22183	0.0576
DAGRI does not Granger Cause DSERV		0.19181	0.8267
DIDE does not Granger Cause DEXPO	29	1.23171	0.3096
DEXPO does not Granger Cause DIDE		2.02581	0.1538
DINDUS does not Granger Cause DEXPO	29	0.35376	0.7056
DEXPO does not Granger Cause DINDUS		6.75239	0.0047
DPME does not Granger Cause DEXPO	29	1.27516	0.2976
DEXPO does not Granger Cause DPME		3.01445	0.0679
DSERV does not Granger Cause DEXPO	29	0.79689	0.4623
DEXPO does not Granger Cause DSERV		7.90001	0.0023
DINDUS does not Granger Cause DIDE	29	0.44253	0.6475
DIDE does not Granger Cause DINDUS		2.17558	0.1354
DPME does not Granger Cause DIDE	29	2.87385	0.0760
DIDE does not Granger Cause DPME		0.89809	0.4206
DSERV does not Granger Cause DIDE	29	0.54820	0.5851
DIDE does not Granger Cause DSERV		2.87063	0.0762
DPME does not Granger Cause DINDUS	29	2.38337	0.1137
DINDUS does not Granger Cause DPME		0.86043	0.4356
DSERV does not Granger Cause DINDUS	29	2.11139	0.1430
DINDUS does not Granger Cause DSERV		1.02835	0.3728
DSERV does not Granger Cause DPME	29	1.50043	0.2432
DPME does not Granger Cause DSERV		2.91449	0.0736

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 41: يبين علاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

القرار	الاحتمالية %	المحسوبة F	H_0
وجود سببية	0.0143	5.09616	IED تسبب Agr
وجود سببية	0.0047	6.75239	IND تسبب EXPO
وجود سببية	0.0023	7.90001	SERV تسبب EXPO

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول رقم 40.

إن أهم نتائج هذه الدراسة عند مستوى 5% كما يوضحها الجدول رقم 40 أعلاه، تتلخص في وجود علاقة سالبة غير خطية بين أغلب المتغيرات، إذ أن جل متغيرات الدراسة لا توجد بينهما علاقة سببية، حيث نجد أن أغلب النتائج الواردة هي أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول فرضية العدم H_0 ورفض فرضية القبول H_1 في كل العلاقات بين متغيرات الدراسة باستثناء العلاقة السببية بين الفلاحة والاستثمار الأجنبي المباشر أين القيمة المحسوبة هي (F_1=0.0143) أي أصغر من 0.05، هذا ما يفسر أن الفلاحة تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤكد أن القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ومن شأن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، أن تستفيد منه ومن الشراكة، إذا تم هذا الاستثمار ضمن شروط وقيود محددة مع المستثمرين الأجانب تفرض مساعدة مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة على الترقية والتطور.

كما أن هذه النتائج كذلك تبين أن هناك علاقة سببية أخرى تربط بين الصادرات وبين الصناعة والخدمات، أي أن الصادرات تسبب الصناعة والخدمات أين القيم المحسوبة هي على التوالي (F_2=0.0047) و(F_3=0.0023)، وهذا يعني أنه كلما كانت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة كبيرة كلما كانت مصاريف تجهيز المؤسسات الخدماتية كبيرة وكلما كانت الخدمة المقدمة هامة وذات نوعية وكلما كانت المؤسسسات الصناعية الجزائرية تتمتع بوسائل إنتاج ذات نوعية وتكنولوجيا عالية من شأنها أن تحسن نوعية منتجاتها، وعلى العموم وخلاصة لكل النتائج أعلاه، فإن الدراسة تؤكد على عدم وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والذي يعيق تطور القطاعات الأخرى.

خلاصة الفصل:

إن موجة الإصلاحات والإجراءات التي مست كل الجوانب التنظيمية والقانونية والمؤسساتية والتي كانت تهدف في مجموعها إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، زادت من روح المنافسة ومن عزيمة وإرادة المشرفين على النظام الاقتصادي بالبلاد في العمل على تحديث وعصرنة طرق وأساليب الإدارة الحديثة من خلال تسيير وتنظيم لائق وتكنولوجيا تساعد هذه المؤسسات في إنتاج منتجات وسلع ذات جودة تمكنها من الوصول إلى عدد كبير من المستهلكين في الداخل والخارج.

فلقد ردد الكثير من المسؤولين في العديد من المناسبات والملتقيات، مصطلح تأهيل وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لفشل الكثير منها بالرغم من كل التسهيلات والضمانات الممنوحة من خلال كل الآليات التي ركزت عليها الدولة في دعم هذا النوع من المشاريع، لكن ولكي يتحقق هدف تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونصل إلى إنشاء مؤسسات مؤهلة فعلا وتستطيع المنافسة، لابد من الإعداد الجيد من خلال رد فعل إيجابي وبقرارات مناسبة وصائبة تمكن من القضاء على كل المشاكل والحواجز وردود الأفعال السلبية.

فما لمسناه من دراستنا هذه هو أن الانسجام بين سياسة تحرير الاقتصاد وزيادة المشاريع الاقتصادية الأجنبية ببلادنا دون دراسة ودون تروي، لن يعيد لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة الطامحة إلى إيجاد حصة لها في السوق العالمية والمنافسة هيبتها ومكانتها، بل يحد من إمكانياتها ويجعلها غير قادرة على الاستمرار في ظل وجود مؤسسات عملاقة عابرة للحدود لا تمنح لهذه المؤسسات حق المنافسة داخليا وخارجيا.

فدراستنا بينت بوضوح أنه لا توجد علاقة سببية موجبة أو ارتباط موجب قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم مما للمؤسسات الأجنبية من وسائل وتكنولوجيا متطورة ومن حسن التسيير والتنظيم والتدبير، إلا أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لم تستفيد من خبرتها نظرا للسياسة

الاقتصادية المتبعة والتي يجب أن تستفيد من السياسات والتجارب الاقتصادية للعديد من الدول التي أثبتت نجاحها في الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة فيما يخدم مصالحها.

إن الجزائر بموقعها الجيواستراتيجي وثرواتها الطبيعية الهائلة والمهمة وما اتخذته من سياسات وإجراءات بعد أزمة نهاية الثمانينات (أزمة المحروقات لعام 1986) من تحرير للاقتصاد وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص سنة 1995، كان له الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن رغم كل هذه الإجراءات وما صاحبها من تسهيلات وضمانات فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين انتقدوا وينتقدون مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للعديد من الأسباب ذكرناها في الفصل الثالث بالتفصيل، كمشكل العقار والبيروقراطية الإدارية وتأخر النظام المصرفي وعدم صلاحية البنى التحتية...وما أضافه قانون49/51 لسنة 2009 ثم ما طرحه بعد ذلك قانون المالية الحالي من خلال إقراره لضريبة أرباح على النشاطات الصناعية والتجارية بـ 23% مقارنة بنفس الضريبة على قطاع الخدمات 19%، كلها عوامل مجتمعة أثرت سلبا على الاستثمار وأدخلت الخوف على المستثمرين، خاصة الأجانب منهم ونفرت العديد ممن كانت لهم نية إنشاء مؤسسات بمختلف الأحجام ببلدنا وحدت من عددها، وشهد الاقتصاد الجزائري تزايد في نسب التضخم والبطالة، خاصة في ظل انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة وإحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار.

ومع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أصبح لزاما على مؤسساتنا وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، التزود بالحماية التي تقيها صدمة الانفتاح ومواجهة متطلبات الاقتصاد الحر المبني على المنافسة، التي لا يكون البقاء فيها إلا لمن ضمن عوامل النجاح.

وعلى ضوء كل ما قدمناه من أفكار ودراسة وتحليل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، فإننا سنتطرق في هذه الخاتمة إلى مايلي:

أولا: نتائج الدراسة.

أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأكد من مدى صحة فرضياتنا المقدمة في بداية الدراسة.
- محاولة تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تقدم الإضافة وتحقق الاستفادة على المستويين النظري والتطبيقي للدراسة.
- اقتراح آفاق للدراسة من خلال اقتراح بعض المواضيع لمواصلة البحث مستقبلا ضمن إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات في دراستنا، يمكن صياغتها كما يلي:

- ✓ إن المتغيرات IED,AGR ,INDUS,SERV,EXPO,PME كلها متغيرات تحتوي على جذر الوحدة وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، عكس PIB المستقر عند مستواه الطبيعي.
- ✓ وجود علاقة سببية بين المتغيرات الغير مستقرة.
- ✓ وجود علاقة متكاملة و متوازنة بين المتغيرات في المدى الطويل.

أما التنائج النهائية والإجابة عن تحقق الفرضيات من عدمه فكان كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى:

من خلال دراستنا النظرية في كل فصولها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالموازاة مع اختبار صحة الفرضية الأولى المتمثلة في"ْهناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، حيث يزيد في قدراتها الإنتاجية وفي تنويع لمنتجاتهاْ يمكن عرض النتائج التالية:

إن عملية جذب استثمارات أجنبية مباشرة لها تأثير فعلي على مؤسساتنا، تتطلب القيام باتخاذ قرارات فعالة وتتسم بالرشد في كل المستويات وعلى كل القطاعات من تسوية نهائية لمشكل العقار وتحسين للبنى التحتية والقضاء على البيروقراطية، ثم بعد ذلك فرض شروط على كل المستثمرين الأجانب كشرط الاستثمار مقابل تحسين أداء مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، أما الدراسة التي قمنا بها، فقد أكدت رفض هذه

الفرضية، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لطبيعة السياسات المعتمدة ولطبيعة مناخ الاستثمار بالجزائر الذي قلنا أنه غير كاف لإحداث طفرة نوعية على مؤسساتنا.

بالنسبة للفرضية الثانية:

ففيما يخص هذه الفرضية فإنها نقيض للفرضية الأولى وهي أنْ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير على مؤسساتنا وبالتالي فإنه لا يمكنه المساهمة في زيادة قدراتها الإنتاجية ولا في تنويع منتجاتهاْ .

ومما لا شك فيه وكما توصلت إليه أغلب الدراسات فإن الاستثمار الأجنبي الذي لا تحكمه شروط وسياسات واضحة وسليمة لا يمكن أن يجلب للدولة المستقبلة إلا المشاكل والنتائج السلبية والأمثلة كثيرة بالجزائر البنك الكويتي، متعامل الهاتف النقال (جيزي)... وبطبيعة الحال فإن الاستثمار بشكل مغاير لما ذكرناه من شأنه أن يؤثر سلبا على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ويحد من إمكانياتها بمنافسته لها وحرمانها من حصص في الأسواق الداخلية والخارجية بحكم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها المؤسسات الأجنبية وهذا ما أثبتته وأكدته هذه الدراسة في صحة هذه الفرضية أي عدم وجود علاقة ترابطية سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مفهوم Granger (Causalité au sens de Granger)، أي أن الاستثمار الأجنبي لا يساهم في تحسين وتأهيل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: التوصيات

استكمالا لمستلزمات البحث، وعلى ضوء ما قدم من مفاهيم نظرية لموضوع الدراسة من جهة، وما أظهرته النتائج من جهة أخرى، فإننا سوف نقدم المقترحات التالية في نهاية بحثنا هذا:

- ✓ لابد للحكومة الجزائرية أن تسرع في عملية تطوير مسار تحرير النظام الاقتصادي.

- ✓ تبسيط الإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات الاقتصادية، لاسيما بالنسبة للأجانب.
- ✓ تحسين البنى التحتية وإشراك المؤسسات الخاصة محلية أو أجنبية لتقليص النفقات العمومية.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ فرض شروط توجب على المستثمر الأجنبي مساعدة مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تبني أنظمة جبائية وتشريعية وتنظيمية مناسبة للقدرة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تبني سياسات تكوين وتسيير تعمل على إيجاد موارد بشرية تشجع على الإبداع والتجديد.
- ✓ تحسين أداء المنظومة البنكية خاصة في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القضاء على الذهنيات العائلية المسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجال تطبيق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم.
- ✓ التكيف مع المتطلبات الجديد للعولمة وتشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة متطورة ومؤهلة للمنافسة.
- ✓ ضرورة الاعتماد في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأساليب والوسائل العلمية والعملية.
- ✓ تعزيز رأس المال الفكري والعملي والمعرفي في مؤسساتنا، حتى ترقى إلى مصاف المؤسسات العالمية.
- ✓ إعداد تشخيص استراتيجي دوري عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن من متابعتها ومساعدتها.
- ✓ التحكم في الاقتصاد الموازي الذي يضر كثيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع المنتجات المحلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعريف بها لدى المستهلك.

- ✓ القيام بعملية ربط المؤسسات الجزائرية بمراكز البحث الوطنية والعالمية لاكتساب التكنولوجيا.
- ✓ ربط علاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأجنبية.

ثالثا: الأفاق المستقبلية للدراسة:

من خلال تناولنا لموضوع أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، نشير أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، حيث بقي الكثير من الجوانب التي لم نستوفيها تعتبر أفاق لدراسات مستقبلية مكملة نعرض بعضها في شكل مقترحات كما يلي:

- ✓ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دور الاستثمار الأجنبي في تحسين عوامل الإنتاج بالمؤسسات الجزائرية.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في اختيار الموضوع وجمع مادته العلمية، وفي حسن دراسته وعرضه بالشكل الذي يليق ويخدم الغرض الذي أعد من أجله وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم عليه توكلت وإليه أنبت وإليه المصير.

المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- أبـو قحـف عبـد السـلام، اقتصـاديات الاسـتثمار الـدولي، المكتـب العربـي الحديث، ط2، الإسكندرية2001 .
- أبـو قحـف عبـد السـلام، الأشـكال والسياسـات المختلفـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2003 .
- أبـو قحـف عبـد السلام،اقتصـاديات الأعمـال والاسـتثمارالدولي، مكتبـة ومطبعـة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر1991.
- أبوقحـف عبـد السـلام، نظريـات التـدويل و جـدوى الاسـتثمارات الأجنبيـة، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية مصر، 1989.
- أحمـد شـرف الـدين، طـرق إزالـة المعوقـات القانونيـة للاسـتثمار، تشـخيص الحالـة المصرية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- أميـرة حسـب الله محمـد، محـددات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وغيـر المباشـر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- بهلـول محمّـد بلقاسـم حسـن، الاسـتثمار و إشـكالية التـوازن الجهـوي فـي الجزائـر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- تيـودور مـوران، الشـركات متعـدّدة الجنسـيات و الاقتصـاد السياسـي للاسـتثمار المباشـر الأجنبـي، ترجمـة: جـورج خـوري، مراجعـة، منيـر لطفـي، دار الفـارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.
- جيـل برتـان ، الاسـتثمار الـدولي، ترجمـة:علي مقلّـد، علـي زيعـور، مكتبـة الفكـر الجامعي، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، لبنان، 1970.
- جيـل برتـان، ترجمـة علـي مقلّـد، الاسـتثمار الـدولي، منشـورات عويـدات، الطبعـة الثانية، بيروت 1982.

- حنا، نعيم فهيم، تقييم سياسة الحوافز الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتجربتي مصر وسوريا، جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، 2003.
- د.رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيزاك للطباعة 2008.
- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- د.فايز جمعة و أ.د عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط 2 دار الحامد للنشر والتوزيع 2010.
- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، 2006.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية 2007 .
- سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دار الحامد، عمان 2001.
- صفوت عبد السلام عوض الله اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع و التنمية دار النهضة العربية القاهرة 1993.
- عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2010.
- علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات دار المسيرة عمان، ط2007،1 .
- فريد النجار، الاستثمار الأجنبي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية طبعة 2000.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2004.

- كاسر نصر محروس وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط 2005.
- يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعاء للنشر ط1، عمان الأردن 2002.

التقارير، المنشورات، الرسائل والدوريات

- رابح خوني ورقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2008.
- أ.محمد الشريف منصور. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مداخلة في الملتقى
- أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،2005.
- أحمد السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة قياسية،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000.
- أليخاندرو لوبيز ميخيا Mejia Alejandro Lopez " التدفقات الضخمة لرأس المال، الأسباب والنتائج ورد فعل السياسة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 3، سبتمبر 1999.
- البنك الدولي، الحكومة الإلكترونية ومناخ الاستثمار، تقرير عن التنمية في العالم، 2005.
- البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، 2005، مركز الأهرام للترجمة والتوزيع.

- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد 2، مركز البحوث،1997 .
- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر.
- تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. المركز الدولي للنمو الاقتصاديCEFRS،من خلال مشروع مجموعة دعم السياسات الاقتصاديةEPIC، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تقارير غير دورية، العدد2أكتوبر1999.
- تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2005 .
- الجزء الثالث من ورقة عمل قدّمتها منظّمة الخليج للاستشارات الصناعية في مؤتمر الصناعيين الثامن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، أيام 2 و3 أكتوبر2001، مجلّة التعاون الاقتصادي 2001.
- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،2002.
- جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراهغير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان،2001 .
- حجمه، هيكله، واتجاهاته وآثاره التنموية، 1970-1999، المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة إربد الأهلية، خلال الفترة8 و9 أيار،2001.

- خالد السروجي، العولمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة،العدد483، يوليو،2006.
- خالد عبد العزيز السهلاوي، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها الرياض 28و29 ديسمبر 2002.
- خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان437-438، السنة الخامسة والثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو1997.
- رشيد حسن، السعودية ثمار الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، مجلّة الاقتصاد والأعمال، العدد 257 السنة الثالثة والعشرون، ماي 2001.
- سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد88، مارس2002 .
- سعيد بن عبد الله الشيخ ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية ، المملكة العربية السعودية و دول شرق أسيا ، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض،1999.
- شاهد يوسف، تغيّرات في مشهد التنمية وقضايا الألفية الجديدة، مجلّة التمويل والتنمية والمجلّد 36، العدد4، ديسمبر 1999.
- شراير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، المعهد العربي للتخطيط والإحصاء، الجزائر،2004.
- الصايغ يوسف، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الواحد و العشرون، مجلّة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، 1996.
- طارق نوير، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، يونيه،2010.

- طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والأهداف الإنمائية للدول النامية، مؤتمر التمويل والاستثمار.
- عادل محمد المهدي، ونيفين محمد طريح، الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير، دراسة تطبيقية مقارنة،بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر،26،27 نوفمبر،2006 .
- عادل مهدي ونيفين طريح، الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، يونيه،2008.
- عاطف حسين النقلي، أثر تحويل الاستثمارات الأجنبية ، على تفاقم المديونية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد5(السعودية1988).
- عايض العتيبي، مسعف،دور الاستثمار في نقل التقنية، مجلة النشرة الصناعية، العدد157 (الرياض، بدون سنة النشر).
- عبد السلام أبو قحف، التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2001.
- عبد العزيز الدخيل،الاقتصاد السعودي ، مراجعة الحاضر واستشراق المستقبل، مجلّة البحوث الاقتصادية العربية، العدد6، 1996.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،2003-2004، جامعة الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر،1998.
- عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن،

- العتيبي محمد مسعف عايض، دور الاستثمار في نقل التقنية، مجلة النشرة الصناعية، العدد157، السنة 24 المملكة العربية السعودية 2001.
- عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار،الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر طبعة 2006.
- عز الدين محمد طه، عقيلة، أثرالاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،1990.
- عليعبدالقادرعلي،محدداتالاستثمارالأجنبيالمباشر،مقالمنشورفيموقعالمعهدالعربيللتخطيط،الكويت،جسرتنمية،2004.
- عماد الإمام، ملخص وقائع ورشة عمل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني،العدد الأول،1999.
- عمر صقر، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر،العدد الثالث والرابع، كلية التجارة، جامعة حلوان،1999 .
- عمران محمد مصطفى، البلبل، علي أحمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية،(1975-1999أبوظبي: صندوق النقد العربي)،2003.
- العموري باسم، خربوش حسني علي، الاستثمارات العربية في الخارج – المحدّدات والحلول، مجلّة بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد 19، 2000.
- العميد الركن د.نبيل جواد إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2007.

- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاقتصاد الجزائري نموذجا، رسالة ماجستير،2008-2009، جامعة دمشق.
- عيسى محمد عبد الشفيع، العولمة والتكنولوجيا – دراسة حالة للصناعة الدوائية ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 170، مصر، 2002.
- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2004.
- فارس فضيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر،المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول.
- فليح حسن خلف،التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 .
- كاميليا عبد الحليم أحمد،أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على العمالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان،2003 .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقترحات القائمة بشأن اتفاقات وممارسات الاستثمار الثنائية والمتعدّدة الأطراف الرامية إلى الوصول إلى مدوّنات لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية والحكومات فيما يتعلّق بالاستثمار المباشر الأجنبي، نيويورك وجنيف، 2001.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حالة الاستثمار المباشر الأجنبي في الخدمات المتّصلة بالخصخصة – الاتجاهات والتأثير وقضايا السياسات، نيويورك وجنيف، أكتوبر 2003.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فعالية التدابير المتعلّقة بسياسات الاستثمار المباشر الأجنبي، نيويورك وجنيف، جوان 2003.

- مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العالمية، صندوق النقد الدولي، رقم 5، واشنطن، سبتمبر،1997.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2008.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2009 .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقيات الاستثمارات الدولية، التعريف والمدى،2000.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت،1997.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ترويج الاستثمار في الدول العربية محاولة لتقييم التجربة1993.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1994، الكويت،1994.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995 ، الكويت، 1995.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1996 الكويت،1996.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1997 الكويت، 1997.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998،الكويت، 1998.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999، الكويت،1999.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2000.
- محمد أزهر سعيد السمّاك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيو سياسية المحتملة ، دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1983.
- محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،الهيئة المصرية للكتاب، 1978.
- محمد سيد أبو السعود جمعة، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2006.
- محمد عبد الله عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النقاش، عمان، 2005 .
- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004.
- محمود النوري، تهيئة بيئة الاستثمار المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اتحاد المصارف العربية، المؤتمر المصري في العام لعام،2006، الاستثمار في العالم العربي، استثمار في المستقبل،27أبريل،2007.
- مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية – اتجاهات وتوقّعات، نيويورك وجنيف، 1990.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر،مجلس الوزراء،2004 .
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مصر،2004.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ورقة خلفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدراسات السابقة، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية،2004.
- المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير حول سياسات الاستثمار في اقتصاد عالمي متكامل، الرياض، المملكة العربية السعودية، رقم 200، أوت 1992.
- مريم رؤوف فرح، الصناعات الصغيرة والمتوسطة قوة محلية وتحرك عالمي، مجلة التخطيط والتنمية المجلد 12 العدد الأول، يونية 2004.
- مشتاق باركر, الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط, المجلّة الاقتصادية السعودية, مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد 8،1999.
- مشتاق باركر،الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية رقم09، مركز النشر الاقتصادي، الرياض،1990 .
- مصطفى النحّاس عبد العزيز، خدمات ما قبل الاستثمار والترويج للمشروعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلّة التعاون الصناعي، العدد45، جوان 1991.
- مصطفى باكر، "تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر3-28 يناير2004.
- مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، مؤتمر دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط

التنمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي الثالث عشر،1989.

- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية،2004.
- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، 2008.
- مفيد ندون يونس، تدفق رأس المال الأجنبي والادخار المحلي في الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 39، المجلد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،1993.
- منا فريح حداد، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، الجزائر،2004.
- منتدى الحوار الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري الفرص والمحاذير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة13أبريل،1997.
- منشورات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة (GAFI) مصر.
- منشورات الهيئة العامة للاستثمار(SAGIA)المملكة العربية السعودية.
- منشورات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) الجزائر.
- منشورات وكالة ترقية و تدعيم الاستثمار (APSI) الجزائر .
- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2005-2006، جامعة الجزائر.
- منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد2.

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،2002 .
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت،2003.
- منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية على جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، بالمعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد رقم29، يونيو،2008.
- ناجي بن حسين، واقع وآفاق تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة إربد الأهلية، خلال الفترة8و9أيار،2001.
- النجّار فريد، إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية، مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1998.
- النجّار فريد، الاستثمار الدوّلي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، مدينة الحمامات، الجمهورية التونسية، أيام 24 و25 مارس 1997، بتنظيم من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البنك الإسلامي للتنمية.
- ندوة خاصّة، الجزائر والشراكة الأجنبية– أيام 9 و10 ماي 1999، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007 .

- نضال غرابيه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد13، العدد1، جامعة اليرموك، إربد،الأردن،1997 .
- نهلة محمد، وآخرون، نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قطاع التحليل الاقتصادي، مجلس الوزراء،2004 .
- نيفين محمد طريح،أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان،2005.
- هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط2002،1.
- الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الأغواط 8 و 9 أفريل 2002.
- يوسف قريشي سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر2005.

القوانين والمراسيم

- الأمر رقم 03/10 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم 12/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية.
- الأمر 01-03، المؤرخ في20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر 284/66، المؤرخ في15 سبتمبر ،1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 بتاريخ17سبتمبر ،1966.

- قانون رقم 277/63 المؤرّخ في 26جويلية 1963 المتعلّق بالاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 بتاريخ 02 أوت 1963.
- قانون رقم 13/82 المؤرّخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلّق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- قانون رقم 10/90 المؤرّخ في 14 أفريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض.
- قانون رقم 21/91 المؤرّخ في 4 ديسمبر 1991المعدّل والمتمّم للقانون رقم 14/86 المتعلّق بالمحروقات.
- قانون رقم284/66 المؤرّخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلّق بالاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ22 سبتمبر 1966.
- قانون رقم13/86 المؤرّخ في 19 أوت 1986 المعدّل والمتمم للقانون السابق رقم 13/82.
- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلّق بترقية الاستثمار.
- المرسوم التنفيذي 355/06 المؤرخ في09أكتوبر،2007، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
- المرسوم التنفيذي 06-365 المؤرخ في09أكتوبر2006المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي المؤرّخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمّن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي المؤرّخ في 6 سبتمبر 2001 المتعلّق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.
- المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق 23 يوليو سنة 1990.

المراجع باللغة الأجنبية

Livres

- L. Calva, A synthesis of foreign direct investment theories and theories of the multinational firm, Journal of International Business Studies, Spring/Summer 1981 .
- Slami, Petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger 1985.
- Abutaleb, A, and Others, The Impact of Direct Investment on The Export Growth in Some Developing Countries and Egypt, Causality and Cointegration Via Bootstrapping, EDSC, Egypt, 1998.
- Agosin, M, R, and R, Mayer, Foreign Investment in Developing Countries, Does It Crowd In Domestic Investment, UNCTAD Discussion Papers, No, 146, February, 2000.
- Alan A. Bevan and Saul Estrin, The Determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies Working Paper Number 342, October 2000
- Andersen, P, S, and P, Hainaut, Foreign Direct Investment and Employment in The Industrial Countries, Bis Working Paper, No, 61, Switzerland, November, 1998.
- Andreas Johnson, Bureaucratic Corruption, MNES and FDI, Jonkoping International Business School, Sweden, 2004.
- Andreff-wladimir, les multinationales globales, ed: la découverte, paris,1995.
- Androuais-anne, l'investissement extérieure, Comparaison des politiques française et japonaise, ed: presses universitaires de Grenoble,1990.
- Balasubra Manyam, V, N, Sapsford, Foreign direct Investment and Growth In EP and IS Countries, The Economic Journal, Vol, 106, Blackwell Publishers, pp, 92-105, 1996.
- Banque Africaine de Développement, Politique Du Groupe De la Banque Africaine de Développement en Matière de Bonne Gouvernance, Cote- divoire, éditions par fond africain de développement, 2000.
- Barrell, R, and N, Pain, Foreign Direct Investment, Technological Change and Economic Growth within Europe, The economic Journal, Vol, 107, No, 445, Blackwell Publishers, USA, November, pp, 1770-1786, 1997.
- Bellon- Bertrandet , Gouia–Redha ,Investissement Direct Etranger et développement industriel méditerranéen, Ed: Economica, paris, 1998.
- Belmihoub, Mohamed Cherif, Gouvernance et rôle économique et Sociale de L'état, entre exigence et résistance, Revue IDARA, N, 21, vol, 11, Alger, ENA, 2001.
- Belmihoub, Mohamed Cherif, Les Institutions de L'économie de Marche à L'épreuve de La Bonne Gouvernance, Revue IDARA, N, 30, Alger, ENA, 2005.
- Benbitour Ahmed, La Bonne Gouvernance, pourquoi s'inquiéter de la corruption, Séminaire scientifique internationale sur la bonne gouvernance et sa rôle dans le développement durable, Alger, association nationale des économistes algériens, 09-10 décembre, 2006.
- Benfreha-Noreddine, les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, ed: dahleb, alger, 1999.

- Benissad-Med el Hocine, Algérie: restructuration et reformes économiques (1979-1999), Alger,1994.
- Bernard et Jaccolli , Vocabulaire Economique et Financier, Ed: Desuil, paris 1976
- Bertrand-Raymond, économie financière internationale, ed: puf, paris, 1971.
- Bevdahlby, Imposition de l'investissement direct de l'étranger :Principes économiques et considérations relatives à la politique de l'impôt, Rapport de recherche préparé pour le Groupe consultatif sur le régime canadien de fiscalité internationale, octobre 2008
- Bisat. El Erian, M.A. and T. Helbling, Growth, Investment and Saving in The Arab Economies, IMF Working Paper, WP, 97, 85, IMF, July, 1997.
- Blomstrom, M, S, Fors, G, and R, E, Lipsey, Foreign Direct Investment and Employment, Home Country Experience in The United States and Sweden, The Economic Journal, Vol, 107, No, 445, Blackwell Publishers, USA, November, 1997.
- Blomstrom, M. and A. Kokko, The Impact of Foreign Investment on Host Countries, A Review of The Empirical Evidence, Policy Research Working Paper, WB, Washington, D, C, December, 1996.
- Bonnin–Bernard, l'entreprise multinationale et l'état, ed: études vivantes, paris,1984.
- Bourguinat-Henri, I 'investissement Internationale dynamique de l'économie mondiale, ed: Economica, paris,1991.
- Brahimi-Abdelhamid , l'économie algérienne-défit et enjeux-, ed: dahleb, 1991.
- Bricout-jean Luc et Tersent-Dénis, investissement internationale, ed: Armand Colin, paris, 1996.
- Caves, R, E, Causes of Direct Investment, Foreign Firms Shares In Canadian and United Kingdom Manufacturing Industries, The Review of Economics & Statistics, Vol, LVI, March, 18, pp, 279-291, 1974.
- Chen, C, Chang, L, and Y, Zhang, The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post, 1978, Economic Development, World Development, Vol, 23, No, 4, El Sevier Science LTD, Great Britain, 1995.
- Chertman- Michel, les multinationales , ed: ellipses, paris,1999.
- Chesnais-Francois, la mondialisation du capital, ed: sytoscoll, paris,1994.
- Claire MAINGUY, l'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développent, revus région et développement, n20CNUCED, " sociétés transnationales et compétitivité à l'exportation", vue d'ensemble, 2002.
- Claus- Longefeld , les joint ventures internationales, ed: gln ,1992
- Colin K, David P, and Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol, 15, No, 1, 2006.
- Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang, Foreign direct investment in infrastructurein developingcountries:doesregulationmake a difference?Transnational Corporations, Vol. 15, No. 1 (April 2006)
- Cotta-Alain et Chertman- michel, les multinationales en mutation, ed: irm,1983.
- D. Larue, Economie d'entreprise, Edition hachette,Paris,1983.
- d'IED et le développement perspectives nationales et internationales, 2003.
- Dahmani Ahmed, l'Algérie a l'épreuve, ed: casbah éditions, Alger,1999.

- Daniel Kaufmann, AartKraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, Governance Indicators, World Bank Policy Research Department Working Paper, 2004.
- Daniel Kaufmann, AartKraay and Pablo Zoido – Lobaton, Governance Matters, World Bank Policy Research Department, 1999.
- De Mello, L, R, Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth, A Selective Survey, The Journal of Development Studies, Vol, 34, No, 1, October, 1997.
- Denehmé-Claude, stratégies commerciales et techniques internationales, Ed: organisation, paris 1992.
- Devereux, J, and B, Roberts, Direct Foreign Investment and Welfare In The Transforming Economies, The Case of Central Asia, Journal of Comparative Economics, Vol, 24, No, JE, 971436, March, 3, pp, 297-312, 1997.
- Djankov, S, and B, Hoekman, Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises, The World Bank Economic Review, November, 1998.
- Dominique Roux , Analyse et gestion de l'entreprise, Théories, méthodes et pratiques, Tome1,Edition du Nord paris,1989.
- Duboin-Jacque et Deysine-Anne, s'internationaliser: stratégies et techniques, Ed: dalloz, paris, 1995.
- Dufourt Daniel, Lahcène Abdelmalki, Crozet-yves et Sandretto-René, les grandes questions de l'économie internationale, ed: Nathan, France,1997.
- ed: toubkal ,paris 1999.
- Edwards, S, Capital Flows, Foreign Direct Investment and Debt Equity Swaps in developing Countries, NBER Working Paper, No, 3497, October, 1990.
- Efa Fouda, LE Role De L'investissement Direct Etranger Dans Le Renforcement Des Capacités Scientifiques Et Technologiques Des Pays En Développement, Réunion d'experts sur l'incidence de l'investissement direct étranger sur le développement, Genève, 24-26 janvier 2005
- Elizabeth Asiedu, Foreign Direct Investment to Africa, The Role of Government Policy, Governance and Political Instability, Department of Economics, University of Kansas, 2003.
- Elizabeth Asiedu, Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa, Absolute Progress But Relative Decline, Department Economics, University of Kansas, Ed, The new economic Partnership For African Development, The Key Challenges, Journal of Development Policy Review, 2003.
- Erdal Demirhan, Mahmut Masca, Determinant Of Foreign Direct Investment Flowsto Developing Countries: A Cross-Sectional Analysis, Prague Economic Papers, 4, 2008
- Esso Loesse Jacques, Investissement Directs Etrangers : Déterminants Et Influence Sur La Croissance Economique, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du Cires, E. N° 117, JUIN 2005
- Fernando-Henrique, Cardoso et Enzo-Faletto, dépendance et développement en Amérique latine ed: puc,1978.
- François Bost, les investissements directs étrangers, révélateurs de l'attractivité des territoires à l'échelle mondiale, m@ppemonde 75 (2004.3)
- Fraser Institue, Economic Freedom of The World, 2001, Annual Report, 2001.
- Fraser Institute, Economic Freedom of The World, 2006, Annual Report, 2006.

- Fréderik Sochwarld ,Les déterminants de la multinationalisation Cahiers français n°269 l'économie mondiale
- Freedom House, Freedom in The World, 2006, Methodology, 2006.
- Gagnon Savard, Josselin ouimet et collaborateurs, Structure et dynamique de l'entreprise, Edition Gaétan Morin, Québec 1982.
- Gannage-Elias , théories de l'investissement direct étranger , ed: Economica, paris , 1995.
- Garette- Bernard, les stratégies d'alliances, Ed: organisation, paris , 1996.
- Gautier- francois , analyse macro économique , paris, 1982.
- Gavada-Christian , la sous traitance du marché des travaux et des services , Ed: Economica, paris, 1998.
- Grinols, E, L, Foreign Investment and Economic Growth, Characterization of a Second, Best Policy for Welfare Gains, Journal of International Economic, Vol, 21, El Sevier Science Publishers, B, V, North Holland, 1986.
- Gueraoui-driss et richet-xavier , les investissements directs étrangers – facteurs d'attractivité et de localisation –ed: toubkal , paris , 1997.
- Hala Sakr, Foreign Direct Investment, Theoretical Analysis, MSc, Degree in Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University,1998.
- Haltali0 , Promotion et garantie des investissements ,revue: media bank , n° 19, aout-septembre 1995.
- Hugonnier-Bernard , l'entreprise multinationale et l'état, ed: études vivantes , paris , 1984.
- Husain y Wang, investissement direct étranger et croissance revue d'économie du développement 1996 n°12.
- IMF, Foreign Direct Investment In Developing Countries, Finance and Development, Vol, 36, No, 1, March, 1999.
- IMF, Foreign Private Investment In Developing Countries, Occasional Paper, IMF, No, 33, January, 1985,
- Ishrat-Husain et Yan- wang , investissement direct étranger en chine et la croissance économique, Revue d'économie du développement, 1996, n°12, juin, revue trimestrielle.
- Ivar Kolstad & Espen Villanger, How Does Social Development Affect FDI and Domestic Investment, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Right, CMI, Report, 2004, 2, 2004.
- IvarKolstad & Espen Villanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, 2004, 2, 2004.
- J.Bernard, et J.I Ravix, Diversité et spécificité des unités productives ; les clivages par tail et les typologies d'entreprises , Traité d'Economie Industrielle sous la direction de Aréna et alii ; Edition Economica 1988.
- Jacky Mathonnat, Incitations et politiques d'attractivité des investissements directs étrangers / Annals of University of Bucharest, Economic and Administrative Series, Nr. 1 (2007) 20-42
- Jacque Mot-Pierre, la firme multinationale – une introduction économique, ed: économica, 1990.

- Jacques Morisset and Olivier Lumenga administrative Barriers to Foreign Investment in Developing Countries The World Bank International Finance Corporation and Foreign Investment Advisory service, Policy Research Working Paper, 2848, 2002.
- Jacques- perrin, les transferts de technologie ,édition: le découverte-,paris ,1983.
- James J, Imery Governance, transparency and Private Investment In Africa, OECD, Global forum In International Investment, 2003.
- Jean Pierre Ramanet et Benyahia Ali Abbas, Autonomie financière des PME et restriction des immobilisations, Les cahiers de la recherche, Centre Lillois d'analyse et de recherche sur l'évolution des entreprises, Lille 2000.
- Jega thesan, J, Foreign Direct Investment In Developing Countries, In Liuksila Claire, 1995, External Assistance and Policies for Growth In Africa, Paper Presented At a Seminar Held In Paris, IMF and Ministry of Finance of Japan, Washington, February, 13-14.
- Jerome Henry, Investissement Direct et Exportations : existe-t-il un lien ?, Bulletin De La Banque De Fance – N° 9 – Septembre 1994
- Joel S, Hellman, Geraint Jones and Daniel Kaufman, Are Foreign Direct Investors and Multinational Engaging In Corrupt Practices In Transition Economies, The World Bank, The William Davidson Institute, Stockholm Institute for Transition Economies, 2000.
- Joel S, Hellman, Geraint Jones and Daniel Kaufman, for From Home, Do Foreign Investors Import Higher Standards of Governance In Transition Economies, World Bank, 2002.
- Johann Graf Lambsdorff, How Corruption Affects Economic Development, Published In, Global Corruption Report, 2004, Transparency International, 2004.
- Johann Graf Lambsdorff, The Methodology of The, TI, Corruption Perceptions Index, 2005, Transparency International and University of Passau, 2005.
- John Hewko, Foreign Direct Investment in Transitional Economies, Does The Rule of Low Matter, EAST European Constitutional Review, 2003.
- journal official de la république algérienne, 27 août 1986.
- Kamgo Wafo, Political Risk and Foreign Direct Investment, Faculty of Economics and Statistics, University of Kanstanz, 1998.
- Katarina Hakkala, Pehr- Johan N, and Helena S, Asymmetric Effects of Corruption on FDI, Evidence From Swedish Multinational Firms, The Research Institute of Industrial Economics, Sewden, Working Paper No, 641, 2005.
- Kwang w, and Harinder Singh, The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, Transnational Corporations, Vol, 5, No, 2, 1996.
- Laura Resmini, The Determinant of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns, Economics of Transition, Vol, 8, No, 3, 2000.
- Lenaire Jean paul , stratégie d'internalisation ed/dunod paris 1997.
- Lionel Fontagné et Farid Toubal, Investissement Direct Etranger Et Performances Des Entreprises, Conseil D'analyse Economiques, Paris, 2010
- Luider-Péter. H et kindleberger-charles ,Economie Internationale, ed: Economica , 1993
- Lyroudi Catérina*a, Papa Nastasiou John, Vamvakidis Athanasios, Foreign Direct Investment And Economic GrowthIn Transition Economies, South Eastern Europe Journal of Economics 1 (2004) 97-110

- Magnus Blomström & Ari Kokko, The Economics Of Foreign Direct Investment incentives, Working Paper168, Bundes bank-Conference, January 2003
- Mallampally, P, and K, P, Sauvant, Foreign Direct Investment In Developing Countries, Finance and Development, Vol, 36, No, 1, IMF, March
- Manuel de FMI 4 emeédition,1997
- Matthias Busse and Carsten Hefeker, Political Risk, Institutions, and Foreign Direct Investment, Hamburg Institute of International Economics, Hamburgisches Wirtschafts – Archiv, Hwwa Discussion Paper No, 315, Hamburg, Germany, 2005.
- Matthias Busse and José L, Groizard, FDI, Regulations and Growth, Verein fur Social politik, Research Committee Development Economics in its series Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin, 2006, with number 6, 2006.
- Maylis Coupet, Thierry Mayer, Institutional Determinants Of Foreign Direct Investment, Cepii, Working Paper No 2005-05
- Med Abdelwahab bekhechi, Revue algérienne des relations internationales n° 25 1993.
- Merciai patrizia, transfert de technologie ,Multinationales et Pays en développement, Série tiers monde 1982.
- Mohamed, A, M, and W, E, Tyner, The Impact of Foreign Capital Inflow on Saving, Investment and Economic Growth Rate In Egypt, An Econometric Analysis, Staff Paper, 98- 3, Dept, of Agricultural Economics, Purdue University, April, 1998.
- Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol, 33, No, 2, 2002.
- Mucheilli Jean louis, relations économiques internationales ed:, hachelle 2eme edition paris 1994.
- Muchelli jean louis "multinationales et investissements croisés ed:economica.
- Muchelli Jean louis "principes d'économie internationales diffusion ,ed: Economica paris 1989.
- Muchielli jean louis ,mondialisations et multinationales ed: Seuil paris 1985.
- Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003.
- Nouveau dictionnaire économique et social, ed : Sociales paris ,1981.
- OCDE, définitions de référence détailles des investissements internationaux paris 1983
- OCDE, Governance In transition, The New Agenda, Paris, Public Management Reforms in OCDE Countries, 1995.
- OECD, Foreign Direct Investment for Development MAXIMISING BENEFITS, MINIMISING COSTS, OECD Publications Service, 2002
- OMC, commerce et investissement direct étranger /au panorama théorique et empirique de le relation, problèmes économiques n°2512 Mars 1997
- ONU, principales caractéristiques et tendances des investissements étrangers directs N°4 1983.
- Osman Suliman, Quality of Governance, FDI, and Currency Black Markets, Evidence From MENA Countries, Economic Research Forum, 12th Annual Conference, Grand Hyatt, Egypt, 2005.

- P, S, Andersen and P, Hainaut, Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries, Bank For International Settlements BIS Working Paper, No, 61.
- Padma Mallam , pallyet Karl, P.Sauvant, L'investissement direct étranger dans les paysen développement, Finances & Développement / Mars 1999.
- Pan – Long Tsai, Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth, Journal of Economic Development, Vol, 19, No, 1, 1994.
- Pan-Long Tsai, Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economie Growth, Journal Of Economic Development, Volume 19, Number 1, June 1994
- Perin jacque, les transfert de technologie, ed: la découvert paris 1983.
- Peter Egger and Hannes Winner, How Corruption Influences Foreign Direct Investment, a panel Data Study, Journal of Economics Development and Cultural Change, Volume, 54, No, 2, 2006.
- Peyard Josette ,gestion financière internationale 3eme édition vubert paris 1995.
- Presvost, Gerared, Introduction a L'étude Du Concept de Gouvernance, Revue IDARA, N, 21, Alger, ENA, 2001.
- Quan Li and Adam Resnick, Reversal of Fortunes, Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries, International Organization journal, 57, 2003.
- Quan Li, Democratic Institution and Expropriation of Foreign Direct Investment, Prepared For Presentation at, the Political Economy of MNE, Conference at Washington University, Department of Political Science, The Pennsylvania State University, 2005.
- Raymond Vernon, International Investment and International Trade In The Product Cycle, Edited By, Peter J, Buckley and Pervez N, Ghauri, The Internationalization of The Firm, A Reader, Academic Press Limited, London, 1993.
- Ricardo Hausmann and Eduard Fernandez, Arias, Foreign Direct Investment, Good Cholesterol, Prepared For The Seminar, The New Wave Of Capital Inflows, Sea Change or Just Another Tide, Annual Meeting of The Board of Governors, Inter, American Development Bank and Inter-American Investment Corporation, Research Department Working Paper, 417, United States, 2000.
- Rodney Schmidt et Roy Culpeper, L'investissement étranger privé dans les pays les plus démunis, L'Institut Nord-Sud, Ottawa, Canada, Septembre 2003
- Salles pierre, problèmes économiques généraux ed, dunad paris 1986.
- Service, Paco, Les Non- Défit de La Bonne Gouvernance, France, Nouvelle impranail la ballery, 2001.
- Shang- Jin Wei, How Taxing Is Corruption on International Investors, The Review of Economics and Statistics, Vol, 82, No, 1, 2000.
- Société financière internationale " l'investissement direct étranger", leçons de l'expérience, 1997.
- Steve Onyeiwu and Hemanta Shrestha, Tax Incentives and Foreign Direct Investment in The Mena Region, Published in, 12th ERF Annual Conference, Economic Research Forum December 19-21, Cairo Egypt, 2005.
- Steve Onyeiwu, Analysis of FDI Flows to Developing Countries, Is The MENA Region Different, Published in, Tenth ERF Annual Conference, Economic Research Forum, 16-18 December, Morocco, 2003.

- Steve Onyeiwu, Foreign Direct Investment, Capital Outflows and Economic Development in The Arab World, Journal of Development and Economic Policies, Vol, 2, No, 2, 2000.
- Steven Globerman and Daniel Shapiro, Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment, Journal of Business Studies, Vol, 34,No,1,2003.
- Steven Globerman, Global Foreign Direct Investment Flows, The Role of Governance Infrastructure, Journal of World Development, Vol, 30, No, 11, 2002.
- TAD/INF 2856.
- Teuleu Frédéric, la nouvelle économie mondiale ed, PUF 4ème édition paris 1998
- Thomas A. Zimmermann, Les investissements directs: évolution actuelle en théorie, pratique et politique, La Vie économique Revue de politique économique 7/8-2008
- Thomsen, S, Southeast Asia, The Role of Foreign Direct Investment Policies In Development, working Papers on International Investment, OECD, 1999.
- Tsai, P, L, Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth, Journal of Economic Development, Vol, 19, No, 1, June, 1994.

Confèrences, Rapports et autre publication

- CNUCED, communiqué de presse selon les prévisions de la CNUCED le volume mondiale des investissements étrangers directs devait dépasser 1000 milliards de dollars octobre 2000
- CNUCED, Expérience d'approches bilatérales et régionales de la coopération multilatérale dans le domaine des investissements internationaux a long terme en particulier IDE TD/B/Com 2/EM 11/2 Mai 2002.
- CNUCED," Rapport sur l'investissement dans le monde les politiques, 2004
- UNCTAD , World Investment report 2001. New York and Geneva.
- UNCTAD , World Investment report 1997. New York and Geneva.
- UNCTAD , World Investment report 1998. New York and Geneva.
- UNCTAD , World Investment report 2002. New York and Geneva.
- UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement Algérie nations unies, Genève, décembre 2003.
- UNCTAD, international investment instrument a compendium volume III ,regional integration bilateral and non–governmental instruments new York and Geneva,1996.
- UNCTAD, la production internationale, Moteur de la mondialisation TAD/inr/280 septembre 1999.
- UNCTAD, world investment directory volume Africo Foreing Direct Investment Legal frame work and corporate date new York and Geneva, 1997.
- UNCTAD, World investment report 1996. New York and Geneva.
- UNCTAD, World Investment Report, Foreign Direct Investment and The Challenge of Development, 1999.
- UNCTAD, World Investment Report, Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, United Nation, 2008.
- UNDP, Governance For Sustainable Humain Development, New York, UNDP, 1997.
- UNDP, Le Rôle de La Gouvernance, New York, UNDP, 1997.

- UNTCAD , World investment report 2003. New York and Geneva.
- UNTCAD, investment policy review ,Egypt ,1999.
- William Milberg, Foreign Direct Investment and Development: Balancing Costs and Benefits, International Monetary and Financial Issues for the 1990s, Vol.
- World Bank, World Development Report, A Better Investment Climate For Everyone, 2005.
- Y. Bernard et J-Coole, vocabulaire économique et financier, paris 1976.

ملـــخـــص الـــرســـالـــة

* تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في ترقية وتطوير اقتصاد كل دول العالم.

فالجزائر عرفت إصلاحات عميقة وعديدة، مست كل الميادين وبالأخص تلك المتعلقة بالمؤسسة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد، حيث قامت الحكومات المتعاقبة بتحرير الاقتصاد وتوفير كل الوسائل والضمانات لرأس المال الأجنبي، ما أدى إلى تحسين أداء بعض القطاعات وساعد على تلقي تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالمقابل فإن هذه الدراسة تحاول أن تبين العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي أو بالأحرى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإصلاحات الاقتصادية، ترقية.

~~~~~~

Résumé :

* Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle très important dans le développement économique de chaque pays du monde.

L'Algérie a procédé a des réformes structurelles touchant tous les domaines et particulièrement ceux intéressant l'entreprise base de l'économie, les différents gouvernements ont procédé a la libération de l'économie qui a permis d'améliorer certains performances et entrainent par conséquent un plus grand flux d'investissement étranger direct.

Par ailleurs cette étude procède a démontré l'existence d'une faible relation entre les IED et les PME et plus particulièrement l'impact des IED sur le développement des PME.

Mots Clés: Investissement Etranger, PME, développement, réformes économiques.

~~~~~~

Abstract :

*** Small and medium entreprise play in important role in the economic development of every country.**

Algeria has made structural reforms in all sectors, particularly that interesting business, these reforms have improved some economic performance and rising foreign direct investment flows.

This study addresses the important foreign direct investment and his impact on small and medium entreprise.

Key words : Foreign Investment, S.M.E, development, economics reforms.